الفصل الرابع

المرحلة الأولى من الحرب

(الحرب غير المعلنة)

من مشروع التقسيم إلى إعلان الدولة اليهودية

(ديسمبر ١٩٤٧ - مايو ١٩٤٨)

أولا: سمات الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ومراحلها:

عندما اشتعلت الحرب بين بعض من الجيوش العربية والقوات الإسرائيلية فى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨، فى شكل حرب معلنة بين الطرفين، لم تكن تلك بداية الحرب العربية الإسرائيلية الأولى فى حقيقة الأمر. فتلك الحرب اشتعل أوارها بعد أقل من أسبوع من صدور قرار التقسيم فى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧، واستمرت أكثر من خمسة أشهر فى شكل حرب غير معلنه، بين فصائل الفلسطينيين المجاهدين والمتطوعين العرب من ناحية، والمنظمات الصهيونية العسكرية من ناحية أخرى.

وعلى ذلك، ذهبت المصادر التاريخية الإسرائيلية وبعض المصادر الغربية والعربية إلى أن البداية الحقيقية لتلك الحرب، هى بداية تفجر الصراع المسلح فى فلسطين فى الأسبوع الأول من ديسمبر عام ١٩٤٧، بين الفصائل الفلسطينية والمنظمات الصهيونية [١]. ذلك الصراع الذى تصاعد بالعنف من مجرد أعمال التخريب والإغارات وكمائن الطرق ـ كما كان فى الشهور الأربعة الأولى لتلك الحرب ـ إلى المعارك والعمليات الحربية فى الشهرين التاليين وحتى إعلان قيام الدولة الإسرائيلية فى منتصف شهر مايو ١٩٤٨.

---

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٨. - ألون، درع داود، ص ٢١١.

Herzog, op. cit., p.24. - Luttwak, Edward and Horowitz, Dan, The Israeli Army (London: Benguin Books, 1975), p.1 - Dupuy, Trevor, Elusive Vectory (London: Macdonald an Jane's 1978), p.7.

البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٧٢.

ومن ثم، فإنه يمكن القول بأن الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى تتكون من مرحلتين رئيسيتين: الأولى، هى مرحلة الحرب غير المعلنة والتى سبقت الإشارة إليها، والثانية، هى مرحلة الحرب المعلنة التى اشتركت فيها جيوش بعض الدول العربية إلى جانب الفصائل الفلسطينية والمتطوعين العرب اعتباراً من ١٥ مايو ١٩٤٨، ودُعمت فيها المنظمات العسكرية الإسرائيلية بالمجندين الذين تم تعبئتهم من يهود دول العالم المختلفة، خاصة من أوروبا وكندا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، فضلا عن المتطوعين والمرتزقة الذين تدفقوا على إسرائيل من العديد من دول العالم.

إلا أنه من وجهة النظر الجوية، وعلى ضوء تطور موازين القوى الجوية فى تلك الحرب ومبادرات الطرفين خلالها، فإنه يمكن تقسيم تلك الحرب إلى ثلاث مراحل متميزة لكل منها سماتها الخاصة كما يلى:

المرحلة الأولى (١ ديسمبر ١٩٤٧ - ١٤ مايو ١٩٤٨):

وتبدأ هذه المرحلة مع بدء الصراع العسكرى فى مرحلة الحرب غير المعلنة وتنتهى بنهايتها. وتتسم هذه المرحلة بالجهود الصهيونية المحمومة لتطوير قواتها المسلحة بصفة عامة وقوتها الجوية بصفة خاصة. وقيام الأخيرة بأولى أدوارها فى الصراع المسلح ـ فى ظل الوجود البريطانى فى فلسطين ـ ضد الفصائل الفلسطينية التى لم تكن تملك مثل هذا السلاح.

المرحلة الثانية (١٥ مايو ١٩٤٨ - ١٨ يوليو ١٩٤٨):

وتبدأ هذه المرحلة مع بداية الحرب المعلنة وحتى بداية الهدنة الثانية. وتتسم هذه المرحلة بمبادأة القوة الجوية المصرية وتحقيقها للسيطرة الجوية الاستراتيجية فى كل مسرح الحرب، ثم سباق التسلح بين الجانبين والذى تفوق فيه الجانب الإسرائيلى، مما جعل ميزان القوى يبدأ فى التحويل لصالحها خلال المرحلة التالية.

المرحلة الثالثة (١٨ يوليو - حتى نهاية الحرب):

وتتزامن هذه المرحلة مع الهدنة الثانية والعمليات الهجومية لتصفية الموقف العربى فى النقيب والجليل وحتى توقيع الهدنة بين الجانبين. وتتسم هذه المرحلة باستمرار سباق التسلح بين الجانبين، وتحول المبادأة إلى جانب القوة الجوية الإسرائيلية، وفَقْد القوة الجوية المصرية

للسيطرة الجوية الاستراتيجية والتعبوية معاً، وتبادل كل من الجانبين المصرى والإسرائيلى للسيطرة الجوية التكتيكية فى أوقات متفرقة تبعاً لمجريات العمليات البريه.

ثانيا: أثر السياسة الصهيونية فى المرحلة الأولى للحرب على تطوير واستخدام القوة الجوية اليهودية:

١- مرحلة المد العربى فى فلسطين (ديسمبر ١٩٤٧ - مارس ١٩٤٨):

تداعيات الموقف بعد قرار التقسيم:

نتيجة لقرار تقسيم فلسطين ـ الذى أصدرته الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ـ تفجَّر الصراع المسلح فى أرض السلام. وبعد بضعة أيام من ذلك القرار انطلقت المنظمات العربية والصهيونية فى سلسلة من الأعمال القتالية، سواء بمبادرات منها أو كردود فعل للأعمال القتالية للطرف الآخر.

فعلى الجانب العربى، قام الفلسطينيون بتنظيم فصائل المقاتلين من عرب فلسطين فى جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسينى. كما دخل جيش الإنقاذ الذى يتكون من متطوعى البلاد العربية إلى فلسطين بقيادة فوزى القاوقجى. وبعد أقل من أسبوع من قرار التقسيم انطلق الفلسطينيون والمتطوعون العرب يديرون أعمال القتال فى شكل كمائن الطرق وأعمال القنّاصة وتدمير المنشآت التي تأوى المؤسسات الصهيونية المتطرفة. إلا أن هذا النشاط لم يكن يحكمه هدف واضح أو خطة مدروسة أو قيادة موحدة (١).

وما أن حل عام ١٩٤٨ حتى اشتد الصراع وارتفعت حدته، بشن الغارات العربية على المستوطنات اليهودية المنعزلة، ووضع الكمائن عي نقاط الطرق الحاكمة إلى تلك المستوطنات وفرض الحصار على بعضها. كما قامت القوات العربية بشن الهجمات على قوافل السيارات المتجهة إلى المناطق والمستوطنات المحاصرة (٢).

(١) البدرى ، الحرب فى أرض السلام، ص ١٧٩ - ١٨١.

(٢) نفس المرجع، ص ١٨١ - ١٨٢.

وكان أكثر ما أزعج القيادة الصهيونية فى تلك المرحلة، هو تدهور الموقف فى المناطق التى تشغلها الأقلية اليهودية فى فلسطين، وانقطاع المواصلات البرية مع المستوطنات النائية فى النقب والتى بلغ عددها ٢٧ مستوطنة (١).

وبعد أن أيقن الفلسطينيون أهمية التحكم فى خطوط المواصلات، فإنهم جعلوا من قطع المواصلات اليهودية أهم أهداف هجماتهم فيما بين يناير ومارس ١٩٤٨. وقد تركزت هذه الهجمات على المحاور الرئيسية التاليه:

تل أبيب ـ القدس، حيفا ـ الجليل الغربى، العفولة ـ نيسان، وكل الطرق المؤدية إلى مستعمرات النقب (٢).

أما على الجانب الإسرائيلى، فقد تولى بن جوريون ـ منذ بداية الحرب ـ زمام إدارتها، سواء بصفته قائدها السياسى أو موجهها الاستراتيجى. وقد قام عملياً بدور رئيس الحكومة ووزير الدفاع، حتي قبل إنشاء تلك الحكومة. وقد أتاحت له تلك السلطة «التغلب علي أعراف عامة كانت مألوفة فى ذلك الوقت، ولم تكن ملائمة لأوقات الطوارىء والحرب، التى تستدعى قرارات حازمة وسريعة» (٣).

وفى ٩ ديسمبر ١٩٤٧، ترك بن جوريون مقر رئاسة الوكالة اليهودية فى القدس ليدير الحرب من تل أبيب، وسط أول منطقة جلَتْ عنها القوات البريطانية. وأقام مكتبه فى نفس المبنى الذى كان يضم مقر رئاسة أركان الهجناه، حتى يكون قريباً منها. «فبالنسبة لبن جوريون، كانت مشكلة الحرب تطغى على كل مشكلات الييشوف العبرى فى تلك الفترة»(٤).

وكان بن جوريون آنذاك على وعى كامل بأبعاد الموقف الذى يواجهه، والإعداد الشامل له لفرض الدولة اليهودية مهما كان الثمن. وكان يرى أن الحرب هى طريقه لتحقق ذلك الهدف.

---

(١) نفس المرجع، ص ١٨٢.

(٢) نفس المرجع، ص ١٨٢.

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٤٣. - يقصد بذلك الاعتمادات والتصديقات التى يجب أن يحصل عليها وزير الدفاع سواء بالنسبة للمسائل المالية أو استخدام القوات والتى تغلب عليها بن جوريون بالجمع بين منصبى وزير الدفاع ورئيس الوزراء.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

ففى أحد اجتماعات حزب المپاى فى الشهر الثانى للحرب (يناير ١٩٤٨) وجه حديثه للحاضرين قائلاً:

«.... إن الأشهر الثمانية التى أمامنا لا تشبه مثيلاتها فى أى سنة مرت علينا، وربما أيضا ثمانى سنين أو ثمانين سنة. ولا أخشى أن أقول لا تشبه الثمانمائة سنة التى مضت أو التى ستأتى فى فترة أخرى. ذلك بأن هناك شعوراً واضحاً بأن الأشهر السبعة أو الثمانية القادمة، التى دخلنا فيها، تنطوى على التاريخ اليهودى كله.... وسيتوقف عليها التاريخ اليهودى المقبل، وربما إلى مئات أو آلاف السنين. ولا أستطيع ولا أريد أن أتطلع الآن إلى ما هو أبعد من الأشهر الثمانية القادمة، لأنها هى التى ستقرر فى رأيى كل شىء، فخلالها سيتقرر مصير الحرب»(١).

وكانت الاستراتيجية التى قررتها القيادة العليا للهجناه آنذاك تقضى بالتمسك بكافة الأراضى والمستوطنات اليهودية مهما كان الثمن. وكان من المسلَّم به أن ذلك سوف يفرض عبئاً عسكرياً كبيراً على القيادة العليا، وذلك بإرغامها على الاحتفاظ بخطوط طويلة من المواصلات والإمدادات، مع قيام المستوطنات النائية بامتصاص جزء من الضغط العربى على المراكز اليهودية فى السهول، واستخدام تلك المستعمرات كقواعد لحرب العصابات خلف الخطوط العربية، بالإضافة لكونها أهدافا نهائية يلزم بلوغها عندما يحين الوقت للتحول للهجوم من أجل احتلال المنطقة بأسرها(٢).

وفى تلك المرحلة، كانت هذه الاستراتيجية تقضى «بضرورة تجنب الاشتباكات المباشرة مع البريطانيين بقدر المستطاع، حتى لا تعرقل خطط الجلاء. لذلك كان لابد من تأجيل شن هجمات كبرى ضد العرب خشية أن تؤدى إلى تدخل بريطانى، وبذلك يتأخر رحيلهم»(٣). إلاّ أنه كان من الضرورى، طبقا لهذه الاستراتيجية استمرار بقاء الأرض التى يسيطر عليها اليهود وربطها ببعضها قدر المستطاع لإقامة «وضع عسكرى معقول لمواجهة غزو رسمى يتهددها جاء من جانب جيوش الدول العربية المجاورة العديدة»(٤).

---

(١) نفس المرجع، ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٢) آلون، إيجال، بناء الجيش الإسرائيلي، تعريب هيئة الاستعلامات (القاهرة: هيئة الاستعلامات، بدون تاريخ)، ص ٣٤.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان .

(٤) نفس المرجع، نفس المكان .

البحث عن السلاح:

كانت القيادة الصهيونية آنذاك، ترى أن «الأمر يقتضى الحصول على أسلحة جديدة، فقد مضى الوقت الذى تستخدم فيه البنادق ومدافع الماكينة والقنابل اليدوية فقط، فالدبابات والطائرات المقاتلة، بل والسفن الحربية، هى التى ستحدد نتيجة المعركة» (١).

ويبدو أن بعض القيادات اليهودية فى فلسطين كانت تتشكك فى احتمالات تدهور الموقف بالقدر الذى يتطلب مثل هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة الباهظة التكاليف. إلا أن بن جوريون وقيادة الهجناة كانت ترى «ضرورة تجهيز الطائفة اليهودية لنفسها، استعدادا لساعة الصفر. وأرسلت الوفود إلى الخارج لجمع الأموال وطلب السلاح والطائرات ووسائل النقل العسكرية الثقيلة» (٢).

وقد صاحب تلك الجهود للحصول على المال والسلاح والطائرات من الخارج، جهود أخري للحصول عليها من داخل البلاد. «فطوال فترة الحرب لم تتوقف عملية شراء الأسلحة فى البلد (فلسطين)، التى كان مصدرها الرئيسى مستودعات الجيش البريطانى. فقد توصل رجال المشتريات العسكرية خلال سنوات عملهم، إلى إيجاد اتصال مباشر بمسئولين عن مستودعات وعسكريين بريطانيين، تعاونوا معهم بصورة مباشرة» (٣).

ويبرر سلوتسكى ذلك التعاون من جانب المسئولين البريطانيين، بحالة التسيب التى رافقت انسحاب القوات البريطانية من فلسطين. «ففى جو التفكك الذى ساد فى أثر قرار البريطانيين بالجلاء عن البلد، كان هناك ضباط وعسكريون بريطانيون كثيرون مستعدين لبيع السلاح لمن يدفع أكثر» (٤).

وفى هذا المناخ تم شراء إحدى وعشرين طائرة خفيفة من طراز «أوستر Auster» بمبلغ أربعة آلاف جنيه استرلينى من المخلفات البريطانية، خلال شهر يناير ١٩٤٨. وبُدأ على الفور

(١) ألون، درع داود، ص ٢٢١.

(٢) ألون، درع داود، ص ٢٢١.

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٢٠.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

فى عملية إصلاحها وتركيبها. وقد تم إعداد تسع عشرة طائرة منها، سُلمت أولاها للسرب الأول خلال شهر فبراير من نفس العام [١].

كما تم الاستيلاء على طائرة «فيرتشيلد» مصرية هبطت فى منطقة النقب. وكانت الطائرة على مايبدو مرتبطة بشبكة مهربى المخدرات [٢].

إلا أن تلك الجهود لم تكن لترضى بن جوريون. فقد كان يرى منذ أغسطس ١٩٤٧ أن «الحاجة ملحة للحصول على الأسلحة الثقيلة والدبابات والعربات نصف جنزير وقطع المدفعية ومدافع الهاون الثقيلة لقواتنا البرية، والطائرات المقاتلة لإنشاء قوة جوية» [٣].

ومن ثم، كانت نشاطات شراء الأسلحة تأتى على رأس اهتمامات القيادة الصهيونية فى فلسطين، بالإضافة إلى أن بن جوريون كان يتابع شخصياً عملية شراء السلاح، ودعا مرات كثيرة إلى تقديم مساعدته واستخدام سلطته من أجل الحصول على المبالغ المالية الكبيرة اللازمة لشراء السلاح ونقله إلى أرض إسرائيل[٤].

وكان بن جوريون لا يرى أن مشكلة التسليح تنحصر فى توفير الأموال اللازمة فحسب، بل كان يرى أهمية عامل الوقت فى الموضوع. فقد كان فى سباق مع الزمن خلال الشهور المتبقية على جلاء القوات البريطانية (٣ شهور). فقال رداً على بعض القيادات اليهودية الذين كانوا يتحدثون عن مشروعات طويلة الأجل، «لا أعرف ماسيحدث بعد عام. إذا لم يحدث بعد ثلاثة أشهر (أى فى شهر مايو) مايجب أن يحدث، فلن يحدث أيضاً بعد عام» [٥].

ومن ثم، أُعطيت الأسبقية فى التمويل لشراء الأسلحة. ونظراً لتشعب نشاطات شراء السلاح والاعتبارات السياسية المرتبطة به، عين بن جوريون «شاؤول مئيروف» منسقا لنشاطات

(١) سلوتسكى المرجع المشار إليه، ص ٣٩٩، ٤٢٠. – شيف، سلاح الجوى الإسرائيلى، ص ١٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠.

(٣) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج١، ص ١٨٠.

(٤) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤١٢.

(٥) نفس المرجع، ص ٤١٣.

شراء الأسلحة من الخارج، وطلب منه السفر إلى أوروبا «لدراسة الوضع والقيام بكل مايمكن عمله لإرسال شحنات السلاح التى يعتمد عليها مستقبلنا لحد الحياة أو الموت» (١).

وفيما يتعلق بتسليح القوة الجوية الإسرائيلية، فإن ماذكره «كاجان Kagan» فى كتابه،(٢) يوضح أنه بُذلت جهود محمومة للحصول علي الطائرات من كل أرجاء العالم، إلا أن الجهود الناجحة تركزت فى النهاية فى أربعة مصادر رئيسية هى، جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ثم تشيكوسلوفاكيا (٣).

ففى جنوب أفريقيا نجحت جهود الوكالة اليهودية فى الحصول على ثلاث طائرات من طراز «داكوتا» من شركة «يونيڤرسال للخطوط الجوية» فى أواخر عام ١٩٤٧(٤). كما قدم لها المليونير الهولندى «ڤان لير Van Lir» ثلاث طائرات أخرى، فضلا عن طائرتين أحضرهما «بوريس سينور Boris Senior » .كما تم، شراء بعض الطائرات الأخرى من مخلفات الحرب. وقد استخدمت هذه الطائرات فى أعمال النقل وقذف القنابل(٥).

وفى الولايات المتحدة، نجح مندبو الوكالة اليهودية فى شراء عشر طائرات من طراز «كوماندو C- 46 (٦)»، وثلاث طائرات من طراز «كونستليشن L-049» خلال شهر مارس ١٩٤٨(٧) وطائرتين من طراز «سكاى ماستر C-54» فى مايو ١٩٤٨، استخدمت فى نقل

---

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) الكولونيل (عقيد) بنجامين كاجان كان أحد المسئولين عن مشتروات الطائرات من تشيكوسلوفاكيا، عام ١٩٤٨، ثم من فرنسا في الخمسينات، وأصبح مديرا لمشتروات القوات الجوية بعد ذلك.

(٣) Kagan, Benjamin, The Secret Battle for Israel (New York: The World Publishing Company, 1966), in different places.

(٤) Gunston, Bill, An Illustrated Guide to the Isreali Air Force (London: Salamander Books, 1982),), p.24.

(٥) Rubinstein, Murray and Goldman, Richard, The Israeli Air Force Story (London: Arms and Armour press, 1979), p. 29.

(٦) أصيبت احداها فى حادث أثناء إقلاعها إلى أوروبا واستخدم الباقى فى النقل وقذف القنابل.

(٧) Robinstein and Goldman, op. cit., pp. 25-27. - Kagan, op. cit., p. 23. - Gunston, op. cit., pp. 28-29

الأسلحة والطائرات المقاتلة من تشيكوسلوفاكيا، فضلا عن قذف القنابل [١].

بينما نجح أحد مندوبى الوكالة اليهودية فى شراء عشرين طائرة من طراز «نورسمان C-64A» (للنقل الخفيف) من المخلفات الأمريكية فى ألمانيا فى شهر أبريل، تحت ستار شركة بلجيكية وهمية. وقادها طيارون مجندون فى الخارج إلى هولندا حيث تم إصلاحها. ووصلت أولى ثلاث منها إلى تل أبيب فى الثانى من مايو وهى محملة بالأسلحة، بينما وصلت ١٤ طائرة فيما بعد إلى إسرائيل [٢].

ويضيف «روبنشتاين» و«جولدمان»، أنه تم تزويد القوة الجوية الإسرائيلية بعشرين طائرة خفيفة (للاستطلاع والمواصلات) من طراز « بيبركب Piper Cup» وصلت إلى إسرائيل مبكراً فى أوائل الصيف رغم الحظر الأمريكى، ودخلت فى الخدمة فور وصولها [٣].

أما فى بريطانيا، فقد قام أحد عملاء الوكالة اليهودية بشراء أربع طائرات من طراز «أنسن» القاذفة فى أوائل عام ١٩٤٨[٤].

وكانت الطائرات المقاتلة من نصيب تشيكوسلوفاكيا. فقد أثمرت الاتصالات السياسية مع الحكومة التشيكية علاقة خاصة، باركها الاتحاد السوفيتى، وكانت نتيجتها توفير احتياجات القوة الجوية الإسرائيلية من الطائرات المقاتلة والأسلحة. حيث عقدت عدة صفقات كان أبرزها قبل ١٥ مايو ١٩٤٨، صفقتى طائرات من طراز «مسرشميت» المصنعة فى تشيكوسلوفاكيا تحت اسم «أفيا أس ١٩٩ Avia S 199»، الأولى فى شهر أبريل وقوامها عشر طائرات، والثانية فى أعقابها وقوامها خمس عشرة طائرة [٥].

---

(١) ارتفع عدد هذه الطائرات بعد ذلك إلى ثمانية. Gunston, op. cit., p. 26. C-540.

(٢) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٩. Ibid., p. 28. - Kagan, op. cit., pp.38 - 39

(٣) يحتمل وصولها بعد ١٥ مايو أو خلال شهر يونيو ١٩٤٨. Robinstein and Goldman, op. cit., p.18. - Gunston, op. cit., p.23.

(٤) Ibid., p.28. - Kagan, op. cit., p.37.

(٥) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤١٤ Ibid., p.62. - Gunston,, op. cit., pp. 34 - 53.

وعلى حد قول «زئيف شيف» لقد تمادت تشيكوسلوفاكيا فى تقديم العون ووافقت على إقامة قاعدة إسرائيلية فوق أراضيها، وأقيمت القاعدة بالقرب بلدة جاتتش واشتملت على مطار. وأُطلق على القاعدة فى البداية اسم «زيبرا» وبعد ذلك أطلق عليها اسم «عصيون». وعُين لها قائد، هو «يهودا بريڤر». وأديرت القاعدة حسب التسلسل فى الرتب العسكرية [١]. وقد استخدمت هذه القاعدة لتجميع الأسلحة والعتاد والطائرات، سواء المشتراة من أوروبا أو الولايات المتحدة، وعمل التجهيزات الفنية لها ثم إرسالها إلى فلسطين بعد ذلك.

وباستثناء طائرات النقل التى كانت تقوم بتهريب الأسلحة من الخارج إلى داخل الأراضى الفلسطينية التى كانت تسيطر عليها الوكالة اليهودية، وطائرات «النورسمان» التى وصلت إلى إسرائيل قبل ١٥ مايو، فقد ظلت الطائرات المشتراه من الخارج فى مناطق تجميعها فى أوروبا، انتظاراً لساعة الصفر (نهاية الانتداب البريطانى) لتنطلق فى سباقها المحموم إلى فلسطين.

وقد اختلفت المصادر الاسرائيلية والغربية فى تحديد عدد الطائرات التى كانت لدى إسرائيل عند إعلان الدولة فى ١٤ مايو. فبينما قدرها «حاييم هيرتزوج» بإحدى عشرة طائرة خفيفة ذات محرك واحد، كانت تملكها وحدة «البالماخ[٢]»، متجاهلا أى زيادة طرأت عليها منذ إنشاء القوة الجوية «شيروت أڤير» فى ١٠ أكتوبر ١٩٤٨ وحتى ١٤ مايو ١٩٤٧، فإن «دى بوى Dubuy» (المؤرخ الأمريكى) قدرها بتسع طائرات استطلاع، إلا أنه أشار إلى جهود الوكالة اليهودية فى شراء طائرات مقاتلة قاذفة من مخلفات الحرب فى غرب أوروبا، متجاهلاً نشاط الوكالة اليهودية فى الولايات المتحدة. وأضاف أن هذه الطائرات لم يتم استلامها طوال فترة الحظر البريطانى على شحن الأسلحة إلى فلسطين [٣].

أما كل من «سلوتسكى» وروبنشتاين «وجولدمان» فقد حددوا القوة الجوية الإسرائيلية عند إعلان قيام الدولة فى ١٤ مايو بثمان وعشرين طائرة [٤]. وقد فصلها الأخيران فيما يلى[٥].

---

(١) شيف، سلاح الجو الإسرائيلى، ص ٢٣.

(٢) Herzog, op. cit., p. 20.

(٣) Dupuy, op. cit., p.8.

(٤) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠١.

(٥) Robinstein and Goldman, op. cit., p.16.

١٩	طائرة (خفيفه ذات محرك واحد) من طراز أوستر	Auster
١	طائرة (مواصلات خفيفة ذات محرك واحد) من طراز نورسمان	Norseman
١	طائرة (مواصلات ذات محركين) من طراز دراجون راپيد	Dragon Rapid
٢	طائرة (خفيفة ذات محرك واحد) من طراز آر. دبليو دى ـ ١٣	R.W.D.- 13
٢	طائرة (مراصلات خفيفة ذات محرك واحد) من طراز بونانزا	Bonaza M35
١	طائرة (مواصلات خفيفة ذات محرك واحد) من طراز فيرتشيلد	Fairchild F-24
٢	طائرة (خفيفة ذات محرك واحد) من طراز تيلوركرافت	Taylorcraft M.C.

وقد أغفلت كل التقديرات العربية والإسرائيلية حساب طائرات النقل التى اشتراها عملاء الوكالة اليهودية ـ والتى كانت تقوم بنقل وتهريب الأسلحة إلى فلسطين طوال ربيع عام ١٩٤٨ـ ضمن القوة الجوية الإسرائيلية، لا لشىء إلا لكونها غير متواجدة فى فلسطين طوال الوقت. كما أغفل كل من روبنشتاين وجولدمان حساب الطائرة المتبقية ـ بعد استبعاد خسائر مرحلة الحرب غير المعلنة ـ التى ضمها السرب الأول وأشار اليهابن فورت، وهى الطائرة البرمائية ذات المحرك الواحد من طراز سى بى Seabee(١).

فإذا أضفنا طائرات النقل التى اشتريت وكان أغلبها فى خدمة المجهود الحربى لنقل الأفراد والأسلحة قبل ١٥ مايو فعلاً ـ بعد استبعاد ما تعطل أو دُمر، أو تم التحفظ عليه خارج فلسطين أثناء تلك الرحلات ـ بالإضافة إلى الطائرة الأخرى التى أغفلها روبنشتاين وجولدمان فى كتابهما لكان ذلك التقدير أقرب إلى الحقيقه.

وعلى ذلك، فإنه يمكن القول، أنه كان لدى إسرائيل وفى خدمة مجهودها الحربى يوم ١٤

(١) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١٥٥.

خسرت إسرائيل طبقا لما جاء فى المصادر الغربية والإسرائيلية مالا يقل عن خمس طائرات خلال مرحلة الحرب غير المعلنة منها ١ نورسمان، و٢ تيجرموث.

Guston, op. cit., p. 14,20.

- شيف، زئيف، المرجع المشار إليه، ص ١٨.

مايو ١٩٤٨ مالا يقل عن ٥٠ طائرة ـ دون حساب مقاتلاتها من طراز مسرشميث التى كانت لاتزال فى تشيكوسلوفاكيا وإن كان قد تم التدريب عليها ـ بيانها كما يلى طبقا لتجهيزاتها:

للنقل الثقيل	٢ طائرة سكاى ماستر	(٤ محركات)
	١ طائرة كونستليسن	(٤ محركات)
للنقل المتوسط وقذف القنابل	٩ طائرة كوماندو	(محركان)
	٨ طائرة داكوتا	(محركان)
للنقل الخفيف وقذف القنابل	٢ طائرة نورسمان	(محرك واحد)
	٢ طائرة بونانزا	(محرك واحد)
	١ طائرة دراجون راپيد	(محرك واحد)
للاستطلاع والمواصلات	٢ طائرة تيلوكرافت	(محرك واحد)
(جُهز بعضها لقذف القنابل)	١ طائرة فيرتشيلد	(محرك واحد)
	٢ طائرة	(محرك واحد)
	١ طائرة سى. بى	(محرك واحد)
	١٩ طائرة أوستر	(محرك واحد)

والجدير بالملاحظة هنا، أن طائرات النقل المتوسط والخفيف، وحتى بعض طائرات الاستطلاع والمواصلات الخفيفة جُهزت واستخُدمت فعلا فى قذف القنابل قبل وبعد ١٥ مايو كما سنرى. كما لم تصل طائرات القتال من طراز «مسرشميث» إلى فلسطين إلا ابتداء من عشرين مايو، أى بعد خمسة أيام من بدء الحرب المعلنة [١].

(١) Kagan, op. cit., p. 76.

والغريب فى الأمر أن أغلب المصادر العربية، حتى الرسمية منها، التى تناولت حرب فلسطين عام ١٩٤٨، إما لم تتعرض لموقف القوة الجوية الإسرائيلية قبل بدء الحرب أصلا، أو أشارت إليها بتعتيم واختصار شديدين، لايوضحان حجم هذه القوة ولاكيف تكونت، وماذا كان تشكيلها عند بدء الحرب.

وباستثناء بعض المصادر العربية المحدودة ذات القيمة العلمية، والتى أشارت إلى القوة الجوية الإسرائيلية، فإنه لايمكن الاعتماد على المصادر العربية فى متابعة التطور الذى واكب نمو القوة الجوية الإسرائيلية قبل ١٥ مايو ١٩٤٨. وحتى بعض ماجاء فى المصادر العربية التى تم استثنائها فإنه يحتاج إلى مناقشة.

فعلى سبيل المثال: أشار اللواء حسن البدرى فى كتابه القيم «الحرب فى أرض السلام» أن السلاح الجوى الإسرائيلى كان يشتمل فى أبريل ١٩٤٨ على ١٩ طائرة خط أول، استناداً إلى ماجاء فى كتاب جانبى التل للإخوان كمش، دون إشارة إلى باقى طائرات الخط الثانى للقوة الجوية الإسرائيلية، والتى اعترفت بها المصادر الرسمية الإسرائيلية نفسها كما رأينا[١]. فضلا عن أنه كان هناك ثلاثة أسراب مشكلة فعلا فى أبريل ١٩٤٨، طبقا لما جاء فى المراجع الإسرائيلية [٢]. ولما كانت قوة الخط الأول للسرب آنذاك تتراوح مابين ثمانى طائرات واثنتى عشرة طائرة ـ تبعا لنسبة الاستكمال ـ فإن الخط الأول للأسراب الثلاثة إذا استبعدنا طائرات النقل المتوسط والثقيل ـ يمكن أن يتراوح ما بين ٢٤، ٣٦ طائرة، وهو مايقارب الرقم الذى تم التوصل إليه فى هذا البحث (٣٠ طائرة) كما يقارب عدد الطائرات التى أشار اللواء حسن البدرى إلى وجودها فى ١٥ مايو نقلا عن مجلة «حيل أوفير» [٣].

أما اللواء دكتور إبراهيم شكيب، فقد استعرض فى كتابه «حرب فلسطين ١٩٤٨ ـ رؤية مصرية»، ماجاء فى الكثير من المراجع العربية والغربية عن القوة الجوية الإسرائيلية ضمن القوة العسكرية للطرفين فى ١٥ مايو ـ بشكل مختصر. وكان أبرز ماجاء فيها تقدير

(١) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١٥٦ - طائرات الخط الأول هى الطائرات الموجودة فى الأسراب العاملة، أما طائرات الخط الثانى فهى الطائرات الاحتياطية لسد الخسائر، وتتواجد عادة فى التخزين.

(٢) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠٠.

(٣) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٢٩٠.

«جاك سوستيل» فى كتابه «مسيرة إسرائيل الطويله» عن القوة الجوية الإسرائيلية، والتى قدرها بـ «ثلاثة أسراب من طائرات الاستكشاف الصغيرة من طراز «بايير كاند» (كب)[١]. إلا أن الدكتور شكيب عندما حدد موقفه من جملة الآراء التى تناولت القوة العسكرية الإسرائيلية، أغفل تقدير القوة الجوية الإسرائيلية التى كان ينتظر مواجهتها فى ١٥ مايو ١٩٤٨[٢].

وقد نهج الدكتور فلاح خالد فى كتابه «الحرب العربية ـ الإسرائيلية ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل» نفس نهج الدكتور شكيب فى استعراض الآراء العربية والغربية، والتى لم تشر إلا إلى طائرات الأوستر، ثم لم يحدد موقفه من تقدير القوة الجوية الإسرائيلية [٣].

أما مؤلفو كتاب «العسكرية الصهيونية»، فقد أشاروا فى كتابهم (نقلا عن كتاب «Miltary and Politics » «لـ» Amos Perlmuter[٤] أنه «قبل بداية الحرب تلقت الهجناه فى مارس عام ١٩٤٨ – ٣٠ طائرة غير مقاتلة استغلتها فى مهام عديدة منها: نقل القوات والإمدادات إلى المستعمرات البعيدة والقيام بدوريات لحراسة القوافل والاستطلاع والاتصال[٥]». إلا أننى لم أجد فى الترجمة العربية لنفس الكتاب (ترجمة المخابرات العامة) أى أثر لهذه المعلومات. وإذا كان المقصود أنه كان لدى الهجناه (وليس تلقت) فى مارس ٣٠ طائرة غير مقاتلة، فإن الأمر يكون أقرب إلى ماجاء فى المراجع الإسرائيلية، والتى سبقت الإشارة إليها[٦].

وقد أخذ الدكتور عبد الوهاب بكر فى كتابه «الجيش المصرى ، وحرب فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ » بالتقدير السابق والوارد فى كتاب «العسكرية الصهيونية» عند تحديده لحجم القوات الجوية الإسرائيلية قبل بدء الحرب المعلنه فى مايو ١٩٤٨[٧].

وعلى ذلك، فإنه يمكن القول إن المصادر الإسرائيلية ـ بعد مناقشتها وتدقيقها ـ تعتبر أقرب

---

(١) د. إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨ ـ رؤية مصرية (ط١؛ القاهرة: الزهراء للإعلام العربى ، ١٩٨٦) ، ص ١٩٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠٣ – ٢٠٤.

(٣) د. فلاح خالد، الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل (ط ١؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٣١ – ١٣٥.

(٤) Perlmuter, Amos, Military and Politics in Israel (London: Frank Cass and Company, 1969), p. 79.

(٥) عميد أ.ح/ طه المجذوب وآخرون، العسكرية الصهيونية، المجلد الأول، ص ١٦٩.

(٦) الطائرات الإحدى عشرة للسرب الأول والتسع عشرة أوستر التى تم تجميعها من الصفقة البريطانية.

(٧) د. عبد الوهاب بكر محمد، الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٥٢ (ط١؛ القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ١٠٩.

المصادر إلى الحقيقة بالنسبة لحجم وتشكيل القوة الجوية الإسرائيلية قبل ١٥ مايو ١٩٤٨.

توفير القوى البشرية:

بالنسبة لبناء القوة البشرية للطيران الإسرائيلى فى مرحلة الحرب غير المعلنة، فقد رأينا أن عدد الطيارين كان يتراوح مابين خمسين وستين طياراً عند تشكيل القوة الجوية «شيروت أفير» فى أكتوبر ١٩٤٧. ولما كان ذلك العدد لا يكفى لتكوين القوة الجوية التى يستعد بها بن جوريون ـ كجزء من القوة العسكرية المطلوبة ـ لفرض الدولة اليهودية، فقد جرت جهود مكثفة، سواء داخل أو خارج فلسطين، خلال النصف الأول من عام ١٩٤٨ لتدريب الطيارين القدامى وإعداد طيارين جدد، فضلا عن تجنيد الطيارين اليهود من الدول الأخرى والتعاقد مع الطيارين المرتزقة ذوى الخبرة الكبيرة من غير اليهود(١).

فافتُتحت فى كلية نشيطى الهستدروت بتل أبيب فى السابع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧ دورة تنشيطية لعشرين طيارا. كما تعلم خمسة عشر شخصا من منظمة إيتسل (الأرجون) فن الطيران فى كلية خاصة بفن الطيران بكلفورنيا بالولايات المتحدة وأُلحقوا بالقوة الجوية الإسرائيلية فور انتهاء تدريبهم فى منتصف ١٩٤٨.

وفى أبريل أُرسل خمسة وعشرون شخصاً للتدريب على الطيران فى كلية خاصة للطيران بإيطاليا(٢). كما وافقت تشيكوسلوفاكيا على تدريب الطيارين اليهود. «وفعلا تدرب اليهود على طائرات من طراز مسرشميت وسبيتفاير، ووصلوا إلى إسرائيل قبل إعلان الدولة. وتخرج من الدورة فى تشيكوسلوفاكيا ٩ شعبان (شبان)»(٣).

وكان من المصادر المهمة لملء صفوف القوة الجوية الإسرائيلية بالكوادر الفنية والطيارين

(١) Robinstein and Goldman, op. cit., pp. 50 - 53.

(٢) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٨. – حدد كاجان عدد الطيارين الذين تم تدريبهم فى الولايات المتحدة الأمريكية بثلاثين طيارا بدلا من ١٥ فى رواية سلوتسكى المشار إليها. Kagan, op. cit., p. 24.

(٣) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٢٣. – أشار بن جوريون إلى أن عدد الدفعة الأولى التى تم تدريبها فى تشيكوسلوفاكيا أحد عشر فردا. ـ بن جوريون، المرجع المشار إليه، ص ٢٨١.

«تجنيد متطوعين من الخارج، وخاصة من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وكندا وبريطانيا»[١]. وقد بُذلت الجهود الرئيسية لتجنيد اليهود من الولايات المتحدة... وتم تجنيد خاص بواسطة «هايمن شامير» لأغراض سلاح الجو التابع للهجناه. وكان هذا التجنيد مترافقا (متوافقا) مع عمليات شراء السلاح التى قامت به المنظمة فى الولايات المتحدة. وقد تمت العملية فى أوساط الطيارين، الذين كانت أغلبيتهم الساحقة من اليهود ممن خدموا فى سلاح الجو خلال سنوات الحرب» (العالمية الثانية) [٢].

وقد ظهر من تحقيق قامت به المخابرات العسكرية الأمريكية فى مايو ١٩٤٨، أن العقيد «أليوت نلز» — أخو «داڤيدنلز» مساعد الرئيس ترومان ومن أكثر الناس نفوذا فى البيت الأبيض ـ قام ومعه شخص آخر يعمل فى مكتب حفظ سجلات الضباط، بتصوير ستة وستين سجلا من سجلات الضباط الصالحين للترشيح للعمل لصالح الهجناه وأرسلاها إلى فلسطين. واعتُبر هذه السجلات مع ملفات سرية جدا أخرى، الأساس الذى اعتمدت عليه الهجناة فى اختياراتها للضباط الذين تم تجنيدهم أو التعاقد معهم [٣].

وكانت العروض المالية التى قُدمت للطيارين الذين سيذهبون إلى فلسطين أعلى مما كان الطيارون يتقاضونه فى القوات الأمريكية آنذاك حتى يمكن إغراؤهم بالسفر، مع قيام المنظمات الصهيونية بالولايات المتحدة بتذليل أية مصاعب تعوق سفرهم إلى فلسطين حتى لو كانوا لايزالون بالخدمة [٤].

وتمت عمليات تجنيد مماثلة فى جنوب أفريقيا للخدمة فى القوات الجوية، وطبقا لرواية سلوتسكى: «وصل المتطوعون الأوائل فى أبريل ١٩٤٨ وكان عددهم أحد عشر طيارا» [٥].

وقد غطت عمليات تجنيد المرتزقة والمتطوعين كل من كندا وبريطانيا وفرنسا وهولندا، والدول

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٤٠.

(٣) غرين، ستيفن الانحياز، تعريب د. سهيل زكار (ط١؛ دمش: دار حسان للطباعة والنشر ، ١٩٨٥)، ص ٧٥ – ٧٦.

(٤) نفس المرجع، ص ٧٨. – انظر أيضا: Robinstein and Goldman, op. cit., pp. 32 - 34.

(٥) سلوتسكى، ص ٣٤٠.

الاسكندناقية ودول أمريكا اللاتينية، وقد تزايد عدد المتطوعين حتى نهاية الحرب فوصل إلى ثمانمائة شخص فى القوة الجوية [١]. وقدر الأخوان كمش عدد الطيارين فيهم بمائة وستة وخمسين طيارا[٢]. وكان باقى هؤلاء المتطوعين والمرتزقة من الملاحين وعمال اللاسلكى والتسليح، والمهندسين. «وكانت خبرة هؤلاء المتطوعين أوسع كثيرا من خبرة زملائهم فى أرض إسرائيل» [٣].

إلا أن ذلك لم يكن كل ماتم حشده لصالح القوة الجوية الإسرائيلية، فطبقا لأقوال سلوتسكى، تم تجنيد وتدريب المرشحين للهجرة العاجلة إلى فلسطين من شرق وغرب أوروبا من الشباب. «وفُرضت حصص تجنيد على كل دول أوروبا» [٤].

«وقد أُنشأتْ قاعدتان للهجرة: الأولى فى منطقة مرسيليا جنوب فرنسا، والثانية فى إيطاليا[٥]». «وأُوْلَى الخبراء بين المجندين اهتماما خاصا. كان بينهم ضباط وأفراد ذوو خبرة.. وطيارون وأفراد ذوو خبرة بالخدمات الجوية.. وكان الخبراء يفرزون عن باقى المجندين ويرسلون فى أسرع وقت ممكن إلى أرض إسرائيل» [٦].

وعلى ذلك، يمكن القول إن أطقم الطيران والأطقم الفنية فى القوة الإسرائيلية كانت تتشكل ـ عشية اندلاع الحرب النظامية فى ١٥ مايو ـ من قلة يهودية، قوامها أفراد وحدة البالماخ الجوية القديمة والمسرحون من الحرب العالمية الثانية الذين هاجروا إلى فلسطين قبل ١٥ مايو، وأغلبية من المتطوعين والمرتزقة والمغامرين من مختلف بقاع العالم (يهود ومسحيين وملحدين)، الذين اكتسبوا خبرة واسعة خلال الحرب العالميه الثانية،[٧] بل كان بعضهم من أبطال تلك الحرب[٨].

وقد اختلفت المصادر الإسرائيلية الرسمية فى تحديد عدد أفراد القوة الجوية الإسرائيلية

---

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١٥٧.

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٤٠.

(٤) نفس المرجع، ص ٣٣٦.

(٥) نفس المرجع، ص ٣٣٧.

(٦) نفس المرجع، ص ٣٣٩.

(٧) Robinstein and Goldman, op. cit., pp. 50 - 51.

(٨) Ibid., p. 53.

عشية إعلان قيام الدولة فى الرابع عشر من مايو. فطبقا لأقوال المؤرخ الرسمي للهجناه يهودا سلوتسكى، كان يخدم فى القوة الجوية عند إعلان قيام الدولة «نحو ١٠٠٠ شخص، منهم ٥٠ فى الأطقم الجوية، والباقي من أفراد هيئة الأركان والمهندسين، والأطقم الأرضية ورجال خدمات مختلفة» (١). أما بن جوريون، فحددهم بستمائة وخمسة وسبعين فردا(٢).

ويبدو أن كلا التقديرين كان يعنى القوة البشرية الإسرائيلية فى فلسطين فقط، وأغفل المتطوعين والمرتزقة الذين عملوا قبل الحرب المعلنة بعقود خاصة، وكان بعضهم يعمل في خدمة المجهود الحربى لنقل المتطوعين والمجندين والأسلحة إلى فلسطين قبل ١٥ مايو، مثل الأطقم الأمريكية التى أشارت إليها كل من المصادر الغربية والإسرائيلية، فضلاً عن الطيارين اليهود، الذى كانوا يتدربون فى الخارج ولم يصلوا إلى فلسطين قبل ١٥ مايو (٣٠ طيار).

ولما كان سلوتسكى قد أشار إلى أنه كان هناك ٥٠ طيارا فى الأطقم الجوية وحدها عشية بدء الحرب المعلنة، فإنه بإضافة الطيارين والفنيين المرتزقة والمتطوعين الذين وصلوا إلى فلسطين قبل ١٥ مايو(٣) والأطقم التى كانت تعمل على طائرات النقل فى الخارج لتهريب الأفراد والأسلحة إلى فلسطين ـ وكانت لا تقل وحدها آنذاك عن ٥٠ طيارا ـ فإنه يمكن الوصول إلى تقدير أقرب مايكون إلى الحقيقة .

وعلى ذلك، فإن الأرجح أنه كان هناك حوالى ١٢٠ طيارا وأكثر من ألف فرد من المهندسين والفنيين وأطقم الخدمات الأرضية المختلفة تعمل فى خدمة المجهود الجوى الإسرائيلى عشية بدء الحرب المعلنة. ومن هذه القوة كان يمكن تشكيل مالا يقل عن ٩٠ من الأطقم الجوية المستعدة للعمليات، كان أغلبهم ممن خدموا فى الحرب العالمية الثانية، بل إن بعضهم كانوا من أبطالها(٤).

---

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠١.

(٢) بن جوريون، دافيد، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، إعداد مركز البحوث والمعلومات (القاهرة: مركز البحوث والمعلومات، بدون تاريخ)، ص ١١٥.

(٣) حدد سلوتسكى عدد الطيارين المتطوعين الأجانب بـ ١١ طيار فى أول أبريل ١٩٤٨، ثم تزايد عددهم بمعدل أكثر فى الشهور التالية. ومن ثم، يمكن تقديرهم فى ١٤ مايو بمالايقل عن ٢٠ طيارا.

(٤) Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 53.

تشكيل القوة الجوية وإعداد مسرح العمليات من الوجهة الجوية:

إذا استثنينا قوة النقل الجوى التى كانت تعمل مابين أوروبا وفلسطين فى أعمال تهريب المجندين والأسلحة، فإنه يمكن القول إن القوة الجوية الإسرائيلية عشية قيام الدولة، كانت تتكون من أربعة أسراب كما جاء فى المصادر الإسرائيلية الرسمية (١).

وقد تم تشكيل هذه الأسراب الأربعة على التوالى بعد انفصال الوحدة عن البالماخ وبدء تشكيل القوة الجوية فى أكتوبر ١٩٤٧. فقد تشكل السرب الأول فى نفس الشهر بقيادة «أفيغدور شاحان» وتمركز السرب فى مطار «دوف» شمال تل أبيب ابتداءً من التاسع من ديسمبر(٢). وكان هذا السرب يعمل فى نطاق المنطقة الوسطى من فلسطين والمنطقة الساحلية.

وتشكل السرب الثانى (سرب النقب) بقيادة «عيزر وايزمان» فى الثانى من فبراير ١٩٤٨. وكانت قاعدته قرب «نير عام»، وكان يعمل فى منطقة النقب (٣).

كما تشكل السرب الثالث «سرب الجليل» فى أبريل ١٩٤٨ بقيادة «بيسح ثولشنكى» وتمركز قرب «يفنيئيل، وكان ذلك السرب يعمل فى منطقة الجليل (٤).

أما السرب الرابع، فقد أُنشىء فى نفس الشهر للقيام بمهام الاستطلاع الجوى بالصور(٥).

وبالإضافة إلى المطارات وأراضى الهبوط التى تمركزت فيها الأسراب السابقة، فقد أشار سلوتسكي إلى أنه «جُهزت مدارج لهبوط وإقلاع الطائرات فى القدس «غفعات رام» وفى «غوش عتسيون»، وبالقرب من مستعمرات كثيرة فى البلد (فلسطين)، وفى الأمكنة التى كان من غير الممكن الهبوط فيها (مثل «يحيعام»، و«كفار داروم» و«البلدة القديمة فى القدس» (٦).

---

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٨.

(٢) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩. ـ شيف، المرجع المشار إليه ص ١٦.

(٣) سلوتسكي، المرجع المشار إليه ص ٤٠٠. ـ البدري، الحرب فى أرض السلام، ص ١٥٦.

(٤) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١٥٦. ـ سلوتسكى، المرجع المشار إليه ص ٤٠٠.

(٥) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠٠.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١.

استخدام القوة الجوية فى مرحلة الحرب غير المعلنة:

منذ اندلاع القتال بين المنظمات العسكرية الصهيونية والفصائل الفلسطينية، لعبت القوة الجوية الإسرائيلية الوليدة أولى أدوارها فى الصراع المسلح ضد الفلسطينيين الذين لم يتوفر لهم مثل هذا السلاح، بل إن أفضل أسلحتهم لم يكن يتجاوز بنادق ورشاشات الحرب العالمية الثانية.

فمع الأيام الأولى للحرب غير المعلنة، قام السرب الأول بأولى أعماله القتالية ضد جماعة من العرب قرب «كيبوتس نباطيم» فى السابع عشر من ديسمبر ١٩٤٧(١).

وتعددت استخدامات القوة الجوية تبعاً للاستراتيجية التى أملتها المتطلبات السياسية التى قررتها القيادة الصهيونية العليا فى فلسطين. فقد أدى القرار السياسى بالاحتفاظ بالمستوطنات النائية والمنعزلة ـ رغم إحاطة المناطق العربية بها وسيطرتهم على الطرق الموصلة إليها ـ إلى البحث عن وسائل بديلة لإمداد المستوطنات المحاصرة وإخلاء الجرحى منها، فضلا عن فتح الطرق إليها. «وسرعان ماتبين أن المعاونة لهذه المستوطنات لايمكن إرسالها إلا بطريق الجو» (٢).

ولعل أبرز الأمثلة على استخدام طائرات القوة الجوية فى تحقيق الاتصال بالمستعمرات المحاصرة وإمدادها وإخلاء جرحاها، هو ماقامت به تلك القوة حيال مجموعة مستعمرات «غوش أتزيون» قرب القدس. ففى البداية «كان يتم إلقاء سلاح (خصوصا ذخيرة)، ومواد بناء، وأدوية طبية بالمظلات من طائرات الهجناه» (٣). وبعد ذلك تم تمهيد مدرج لهبوط وإقلاع الطائرات، «وبدأت الطائرات تحط يومياً، إذا سمحت حالة الطقس بذلك، جالبة ذخائر وأسلحه، ومنقذة المرضى والجرحى» (٤).

ولم تكن مستوطنات النقب أسعد حالا من سابقتها، «فبنهاية شهر مارس وجدت المستوطنات فى منطقة النقب نفسها معزولة بالكامل عن البلاد.

---

(١) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١٥٥.

(٢) Kagan, op. cit., p.3 .

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٩.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

«وقامت القوة الجوية بعمل مايمكنها، إلا أن ماكان يمكن تحقيقه بالطائرات المتيسرة كان قليلا جدا. كما كان سائقو القوافل يتنفسون الصعداء عندما يرون طائرات «الأوستر» تستطلع الطريق أمامهم وتبلِّغ عن الكمائن العربية. ومهما يكن الأمر، فقد عادت كل الإمدادات والمواصلات المنتظمة إلى الخدمة الجوية».(١)

ومع سيطرة العرب على طرق المواصلات الرئيسية وجدت قيادة الهجناه الحل فى تيسير قوافل السيارات المدرعة، ترافقها الطائرات لاستطلاع الطرق أمامها. وقد برز هذا الاستخدام فى تأمين طريق القدس ـ تل أبيب طوال شهر مارس(٢).

٣- مرحلة انحسار السيطرة العربية وفرض التقسيم:

التحول فى الموقف الدولى:

اتسمت الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٤٨ بسيطرة العرب على الموقف فى فلسطين رغم تسليحهم البسيط، كما ركَّزت القيادة اليهودية جهودها خلال تلك الفترة فى تدعيم قواتها المسلحة وتعبئة اليهود سواء فى داخل فلسيطن أو فى مختلف بلدان العالم، لتقديم الدعم المادى وتجنيد القوى البشرية اللازمة لفرض التقسيم وإقامة الدولة الصهيونية.

إلا أن المعارك التى اشتعلت طوال الشهور الأولى من عام ١٩٤٨، وأدَّت إلى إغلاق الطرق المؤدية إلى شمال وجنوب فلسطين، وعزلت القدس عن السهل الساحلى، والخسائر البشرية الكبيرة التى راحت ضحيتها، أقنعت لجنة الأمم المتحدة ـ التى حضرت إلى فلسطين للإشراف على إنشاء دولتى التقسيم ـ بصعوبة تنفيذ ذلك الأمر، وعادت إلى الأمم المتحدة لتعبر عن شكوكها حول إمكانية واستمرار بقاء الدولة اليهودية التى ستقام فى فلسطين (٣).

وأشارت تلك اللجنة إلى أنها «ترى من واجبها أن تخطر الجمعية العامة بأن النزاع المسلح الذى تضطلع به العناصر العربية، فلسطينية وغير فلسطينية، وعدم تعاون دولة الانتداب

---

(١) Kagan, op. cit., p. 54.

(٢) Ibid., pp. 54- 65.

(٣) آلون، درع داود، ص ٢٢٦.

وتدهور الأمن فى فلسطين، وعدم تزويد مجلس الأمن للجنة بالمساعدات المسلحة اللازمة ــ كل ذلك جعل من المستحيل (عليها) أن تنفذ قرار مجلس الأمن» (١).

وعلى ذلك، بدأت الولايات المتحدة فى التراجع عن مشروع التقسيم، خوفاً من أن يؤدى فرض المشروع بالقوة المسلحة إلى تغلغل النفوذ السوفيتى فى منطقة حساسة من مناطق النفوذ الغربى من ناحية، وحتى لاتضطر إلى الدخول فى مواجهة عسكرية ضد القوات العربية دفاعاً عن الدولة اليهودية من ناحية أخرى(٢). الأمر الذى كان سيؤدى إلى إيقاع الضرر بالمصالح الأمريكية. وهى التى كانت تسعى منذ نهاية الحرب إلى التغلغل فى المنطقة وزيادة استثماراتها البترولية فيها على حساب حليفتها بريطانيا.

وفى التاسع عشر من مارس ١٩٤٨، أعلن رئيس الوفد الأمريكى فى مجلس الأمن أن قرار الجمعية العامة بتأييد تقسيم فلسطين لم يشكل أمرا تتقيد به الأمم المتحدة أو أى عضو فيها. وأن موضوع التقسيم نفسه قد جرت عليه الموافقة على أساس الافتراض بأن جميع أقسام المشروع ستنفذ معاً. وبما أنه تعذر ذلك، فإن واجب الأمم المتحدة إعادة السلام والنظام إلى نصابهما. ومن ثم، فإن حكومته تقترح إقامة وصاية مؤقتة على فلسطين، قد تساعد الفريقين المتحاربين فى التوصل إلى اتفاق(٣).

وفى أول أبريل ١٩٤٨ قدم المندوب الأمريكى مقترحات محددة إلى مجلس الأمن، تدعو إلى وضع فلسطين تحت الوصاية ريثما يصل العرب واليهود إلى اتفاق على شكل الحكومة، وإشراف الأمم المتحدة على إدارة البلاد بواسطة حاكم عام تعينه، على أن يعاونه مجلس استشاري منتخب وقوة بوليسية مختلطة. وتكون الوحدات الإدارية مستقلة استقلالا ذاتيا، ويسمح بهجرة خمسة آلاف يهودى فى الشهر. كما اشتملت المقترحات الأمريكية مشروع قرار للهدنة، يتضمن وقف جميع الأعمال العسكرية وأعمال العنف والتخريب، والامتناع عن إحضار السلاح وإدخال الجماعات المسلحة، والقيام بأى نشاط سياسى حتى تعيد الجمعية العامة نظرها فى القضية، وتعيين قناصل الولايات المتحدة وبلجيكا وفرنسا فى القدس كلجنة مشرفة

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٢١.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢١ - ١٢٤.

(٣) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

على الهدنة. وقد وافق مجلس الأمن على الاقتراح الأمريكى، وعهد إلى القناصل الثلاثة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ وقف القتال[١].

ولما كان مشروع الوصاية الجديد يتعارض مع المخطط الصهيونى فى فلسطين، فقد رفضته القيادة اليهودية، واشترطت لقبول الهدنة ألا تحول دون قيام دولتهم[٢]. وفى انتظار اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث مقترحات الوصاية التى وافق عليها مجلس الأمن، قررت القيادة اليهودية فرض سياسة الأمر الواقع وتنفيذ التقسيم بالقوة، بموافقة الأمم المتحدة، أو بدون موافقتها.

التحول الإسرائيلى إلى الهجوم :

بينما كانت المشاورات تجرى بين لندن وواشنطن وفى أورقة الأمم المتحدة لعقد الجمعية العامة من أجل مناقشة مشروع الوصاية وكيفية تنفيذه، استغلت القيادة اليهودية تحسن موقف التسليح لقواتها[٣]، وتزايد حرية هذه القوة على العمل، بعد اتساع مناطق انسحاب القوات البريطانية، فتحولت إلى الهجوم العام تنفيذاً للخطة «د D» التى سبق إعدادها بواسطة قيادة الهجناه وتصدق عليها فى العاشر من مارس ١٩٤٨[٤].

وقد كانت القيادة اليهودية تهدف بتنفيذ الخطة «د» إلى «تحقيق استمرار (اتصال) الأراضى داخل المناطق اليهودية وبين بعضها البعض، ومد السيطرة اليهودية على المناطق التى كانت تسيطر عليها من قبل القوات العربية. ودعم ترتيبات الدفاع استعدادا للغزو الذي هددت به الجيوش النظامية العربية عبر الحدود» [٥].

وطبقاً لرواية سلوتسكى، كانت مهمة القوات اليهودية تبعا لهذه الخطة هى: «أن تدافع عن نفسها ضد هجوم عربى فى إطار الدفاع المحدد الثابت، وأن تشن هجمات على قواعد العدو وطرق إمداداته فى عمق أراضيه علي حدود البلد وفى الدول المجاورة، وأن تحمى شرايين

(١) نفس المرجع، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٢) نفس المرجع، ص ١٨٥.

(٣) Safran, Nadav, From War to War (New York: Pegasus, 1969), p.28.

(٤) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٤٦. Idem

(٥) ألون، إيجال، بناء الجيش الإسرائيلى، تعريب هيئة الإستعلامات، المرجع المشار إليه، ص ٣٦.

المواصلات الحيوية. وكلفت باحتلال قواعد أمامية فى أرض العدو، وتقليص قدرته بواسطة الاحتلال والسيطرة على مراكز معينة فى المناطق الريفية وفى المدن داخل حدود الدولة» (١).

وكانت هذه الخطة تعنى ببساطة، ليس السيطرة فقط على النطاق الذى حددته الأمم المتحدة للدولة اليهودية فى قرار التقسيم، بل أيضاً تحسين وتعديل أوضاع المناطق اليهودية فى النطاق الذى حددته الأمم المتحدة للدولة العربية، وضم تلك المناطق إلى الدولة اليهودية بالقوة، وتفريغ القرى العربية التى يتعارض موقعها مع المخطط الصهيونى من سكانها بالقوة.

تسليح الطائرات ونقل الأسلحة:

وقد ألقى ذلك الانعطاف فى سير الحرب عبئاً جديداً على القوة الجوية الإسرائيلية. فقد كان عليها بالإضافة إلى مهامها السابقة أن تقوم بالمشاركة فى نقل الأسلحة والعتاد من الخارج، بالإضافة إلى معاونة العمليات الهجومية والأعمال القتالية فى الداخل.

وقد وقع نقل الأسلحة العاجلة على عاتق طائرات «الكوماندو» و«الكونستليشن» «وسكاى ماستر» التى تم شراؤها من الولايات المتحدة وكان يتولى قيادتها أطقم طيران أمريكية. وحتى يمكن أن تتحرك هذه الطائرات بصورة قانونية مابين الولايات المتحدة وأوروبا وفلسطين، أخذت هذه الطائرات غطاء شركات أمريكية وبنمية وهمية (٢).

وقد سمح جلاء القوات البريطانية مبكراً عن جزء كبير من السهل الساحلى لفلسطين وبعض المطارات فى تلك المنطقة، باستخدام هذه المطارات فى هبوط طائرات النقل العاملة بين القاعدة الإسرائيلية فى تشيكوسلوفاكيا ـ حيث يتم تجميع وشحن الأسلحة ـ والقطاع الذى تسيطر عليه القوات الصهيونية فى السهل الساحلى(٣). وقد سمحت عمليات النقل الجوى للأسلحة المهربة بشن سلسلة من العمليات الهجومية الناجحة فى ربيع عام ١٩٤٨، تنفيذا للخطة «د» التى سبقت الإشارة إليها.

---

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(٢) Kagan, op. cit., pp.26. - 27.- Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 25 - 26 .

غرين، المرجع المشار إليه، ص ٤١٥ – ٤١٦.

(٣) نفس المرجع، ص ٤١٢ – ٤١٨. Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 26.-

وخلافا لسياسة البيت الأبيض المنحازة للحركة الصهيونية، كانت المخابرات المركزية الأمريكية تتابع نشاط تهريب الأسلحة إلى المنظمات الصهيونية فى فلسطين وتحذر منه، خاصة مع تورط العديد من الشخصيات الأمريكية فيه. ففى الثانى عشر من أبريل أرسل الأدميرال هيلنكوتر ـ مدير المخابرات المركزية ـ مذكرة بهذا الشأن إلى كل من رئيس الولايات المتحدة ووزيرى الخارجية والدفاع بعنوان «عمليات نقل جوية تآمريه فى أوروبا». وحذر هيلنكوتر فى مذكرته من عمليات نقل الأسلحة بشكل تآمرى إلى المنظمات الصهيونية فى فلسطين وقال: «إن مثل هذه الرحلات الجوية تزيد من حدة التوتر السياسى فى المنطقة» (١). إلا أن تحذير مدير المخابرات المركزية لم يجد صدىً ملائماً لدى الرئيس ترومان، الذى كان واقعاً تحت تأثير داڤيد نلز مساعد الرئيس والمتحدث بلسان المنظمات الصهيونية فى البيت الأبيض.

ومن ثم، استمر تدفق الأسلحة إلى المنظمات العسكرية الصهيونية فى فلسطين لتتصاعد حدة الصراع وتنتقل إلى مستوى العمليات الهجومية من جانب تلك المنظمات، تنفيذا للخطة «د». وكان على القوة الجوية الإسرائيلية آنذاك ـ بالإضافة إلى مهام نقل الأسلحة من الخارج ـ أن تقوم بدعم العمليات الهجومية فى ربيع ١٩٤٨. ولم تكن المعاونة المطلوبة من القوة الجوية فى ذلك الوقت قاصرة علي أعمال الإمداد ونقل الأسلحة إلى المناطق المحاصرة واستطلاع الطرق ـ شأنها فى الشهور الأولى لعام ١٩٤٨ ـ إنما تعدى ذلك الأمر إلى الحاجة إلى المعاونة الجوية النيرانية لتسهيل أعمال القوات القائمة بالهجوم.

ولما كانت الطائرات المتوفرة آنذاك للقوة الجوية الإسرائيلية فى فلسطين، تتشكل فى مجموعها من طائرات النقل الخفيفة والمتوسطة وطائرات المواصلات والاستطلاع، وجميعها غير مسلحة أو معدة لمهام المعاونة الجوية النيرانية، فقد تقرر إجراء بعض التعديلات عليها لتسليحها، حتى تتلائم مع المهام الجديدة المطلوبة منها خلال المعركة.

وطبقا لرواية كاجان، فإنه «قليلاً، وباستخدام الحيلة والبراعة نجحنا فى بناء تسليح طائراتنا. وجمعنا تشكيلة من المعدات التى وائمناها مع الجسم والأجنحة لحمل وقذف القنابل،

(١) غرين، نفس المرجع ص ٨٥ – ٨٦. ـ لمزيد من التفاصيل انظر نص التقرير بكتاب الانحياز المشار إليه ص ٤١٢ – ٤١٨.

وبقليل من التعديلات، كان يمكن تحويل طائرة نقل صغيرة أو متعة، لتكون قادرة على حمل ست قنابل زنة مائه وخمسة وعشرين رطلا ، أربعة تحت الجسم واثنتين تحت الأجنحة »[١] .

وقد عاونت القوة الجوية بنجاح قوات المنظمات الإسرائيلية فى ذلك المنعطف الجديد للحرب، أثناء القتال من أجل خطوط المواصلات فى ربيع ١٩٤٨، والتى كان أبرزها عملية «نخشون»، لفتح طريق القدس، وعمليتى «يفتاح وبن عامى» لفتح طريق الجليل[٢]. كما ساهمت فى أعمال القتال لفك الحصار عن المستعمرات المحاصرة [٣].

قرار قيام الدولة اليهودية والتحول إلى الحرب المعلنة:

فى تلك الأثناء كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد عقدت دورتها الخاصة فى السادس عشر من أبريل، لمناقشة المقترحات الأمريكية. وأحيل مشروع الوصاية الأمريكى إلى لجنة فرعية (اللجنة رقم ٩) لدراسته. فأجرت عليه اللجنة بعض التعديلات وأقرته، كما وافقت على تدعيم جهود مجلس الأمن من أجل التوصل إلى هدنة فى فلسطين. وكلفت وسيط الأمم المتحدة ـ الذى سيختاره الأعضاء الدائمون ـ بالتوصل إلى تسوية سلمية [٤].

وعندما عُرض قرار اللجنة رقم (٩) على اللجنة السياسية وافقت عليه إلا أنها قررت أن يتلقى الوسيط الدولى وتوجيهاته ليس فقط من مجلس الأمن، وإنما من الجمعية العامة أيضا[٥].

وظل مشروع الوصاية يتعثر فى الأمم المتحدة حتى شارف الانتداب على نهايته. إلا أنه مع تصاعد حدة القتال فى شهر أبريل ـ نتيجة لهجمات القوات الصهيونية التى كانت قائمة بتنفيذ الخطة «د» ـ أقر مجلس الأمن فى الثالث والعشرين من نفس الشهر قيام لجنة الهدنة المكونة من القناصل الثلاثة ـ السابق الإشارة إليهم ـ بمراقبة تنفيذ الهدنة التى أقرتها المنظمة الدولية[٦].

وبينما تلك الأحداث تجرى على مسرح الأمم المتحدة، كانت القيادة الصهيونية مستمرة فى

(١) kagan, op. cit., p. 55.

(٢) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٦٠ ـ ٤٨٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٢٠ – ٣٢١، ٤٨٠ . – آلون، درع داود، ص ٢٣٦.

(٤) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٨٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٣٣.

تنفيذ مخططها دون وضع قرارات الأمم المتحدة فى اعتبارها. فما بين السابع والثانى عشر من أبريل اجتمعت اللجنة التنفيذية الصهيونية فى تل أبيب لاتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة سلطة مركزية لإدارة الدولة اليهودية ووراثة حكومة الانتداب البريطاني فى فلسطين (١).

وفى هذه الاجتماعات تقرر تشكيل مجلس للشعب من سبعة وثلاثين عضواً يمثلون كافة الأحزاب اليهودية فى فلسطين، كما تم انتخاب ثلاثة عشر فرداً من ذلك المجلس (أطلق عليهم مؤقتا اسم المديرين) لتشكيل هيئة مصغرة لإدارة شئون الدولة، سُميِّت بالهيئة التنفيذية لمجلس الشعب. وفى العشرين من أبريل، تم انتخاب «بن جوريون» رئيساً للهيئة التنفيذية ومديراً للدفاع. وقبل عشرين يوما من إعلان قيام الدولة اليهودية، قررت الهيئة التنفيذية تسمية تلك الدولة موقتاً باسم «إسرائيل». وبذل المديرون جهدهم لإقامة دوائر حكومية بدلا من الدوائر البريطانية التى تفتت (٢).

وفى الثاني عشر من مايو ١٩٤٨، اجتمعت الهيئة التنفيذية لتحديد موقفها من الهدنة، بعد أن تزايدت عليها الضغوط الدولية. فعلى الجانب العربى كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد حددت موقفها من الهدنة منذ منتصف أبريل. وعلقت موافقتها على الهدنة، بإيقاف الهجرة اليهودية ومغادرة اليهود غير الفلسطينيين البلاد، فى مقابل وقف التسلل العربى، ومبارحة الفدائيين لفلسطين مع نزع سلاح الجانبين (الفلسطيني واليهودى)(٣). كما كانت «جولدا مائير» قد عادت من لقاء الملك عبد الله فى الليلة السابقة مؤكدة دخول جيش الأردن إلى فلسطين، على غير وعد الملك عبد الله خلال الاتصالات اليهودية السابقة معه فى شهرى يناير وفبراير من نفس العام (٤).

ومن ناحية الولايات المتحدة، كان «موسى شرتوك» قد عاد منها، يحمل تحذيرا من «جورج مارشال» وزير الخارجية الأمريكية، بصدد تأجيل قرار تنفيذ الدولة اليهودية، وعقد هدنة مدتها

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٥.

(٢) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٥ – ٢٠٦.

(٣) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه ص ١٤١. خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٨٤.

(٤) Meir, Golda, My Life (London: Weidenfeld and Nicolson, 1975), pp. 176 - 179.

ثلاثة أشهر. وقيل لشرتوك بوضوح، إنه «إذا سار اليهود فى طريقهم، فيجب ألا يطلبوا مساعدة الولايات المتحدة، فى حالة حدوث غزو» (١).

ولم يكن القرار سهلا على القيادة الصهيونية. فرفض الهدنة، كان يعني تمرداً علي قرارات المنظمة الدولية التى أقرت قيام الدولة اليهودية، قبل أن تكتمل شرعيتها الدولية باعتراف المجتمع الدولى بها، كما كان يعني احتمالا لتخلى الولايات المتحدة عنها عند اشتعال الحرب المنتظرة بينها وبين الدول العربية.

ومن المفيد هنا أن نري كيف اتخذت القيادة الصهيونية قرار قيام الدولة اليهودية والتحول إلى الحرب المعلنة فى ذلك الاجتماع رغم كل الظروف الدولية المحيطة بها. فطبقاً لرواية «سلوتسكى»، طلب المجتمعون الاستماع إلى رأى الهجناه عن الوضع العسكرى واحتمال غزو الجيوش العربية بعد إعلان قيام الدولة ودُعى إلى الجلسة كل من «إسرائيل جاليلى»، الذى كان بمثابة قائد الهجناه، و «إيجال سكونيك» (يادين) المسئول عن العمليات (٢).

وبالنسبة للغزو العربى المنتظر، قال يادين أن الهجناه متأهبة على أساس افتراض أن الغزو مؤكداً، وبالتالى ركزت كل قواتها وأسلحتها في الأماكن المحتملة كميدان للاشتباك فى المعركةالأولى. وذكر أن هناك خططاً لعمليات هجومية على الحدود وماوراءها حين حدوث الغزو. ولخص يادين رأيه فى أن الدول العربية تتمتع بتفوق مطلق فى السلاح والمدرعات والطيران(٣)، إلا أنه بقدرة المقاتلين ومعنوياتهم والتخطيط والتكتيك الجيدين، فإنه يمكن التغلب علي القوة العربية، خاصة وقد كان يرى أن العرب لن ينجحوا فى تركيز قوتهم فى جبهة واحدة. ومن ثم، فإن الفرص العسكرية متعادلة فى الجانبين. إلا أنه ــ من وجهة النظر العسكرية ـ نصح بتوخى الحذر، نظراً لانخفاض معنويات قسم كبير من الرجال. ويحتمل انخفاضها أكثر فى كل مكان تضطر فيه الهجناه للعمل ضد المدرعات والمدفعية التي تفتقر لها حتى ذلك الوقت (٤).

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٧.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) قامت وزارة الدفاع الأمريكية فى أوائل شهر مايو ١٩٤٨ بإجراء دراسة لتقدير الموقف على ضوء الأوضاع فى فلسطين، وجاء فى ذلك التقدير أن القوات اليهودية كانت متفوقة على جميع القوات العربية بالرجال والسلاح والعتاد والتدريب. ـ غرين، المرجع المشار إليه، ص ١٠٢.

(٤) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٨.

أما إسرائيل جاليلى فقد تلخص رأيه، فى أن نتيجة التصدى لجيوش الدول العربية مرهونة بالتغلب على المدى المتفوق لنيران العرب (المدفعية والطيران)، فضلا عن مدرعاتهم.ولذا، فإنه لابد من بذل جهد كبير لجلب الطائرات (المقاتلات والقاذفات) والمدافع التي تم شراؤها من الخارج. الأمر الذى سيؤدى إلى تحسن موقف السلاح خلال سبعة إلى عشرة أيام(١).

وسأل المجتمعون ممثلي الهجناه، عما إذا كانت منظمتهم معنية من الناحية العسكرية بهدنة مدتها ثلاثة أشهر. وكان جوابهما أنه من الناحية العسكرية، ستكون للهدنة ميزة كبرى، فيما إذا استُغل الوقت لجلب السلاح من الخارج وتدريب المقاتلين وماشابه، «ولكن لايمكن للهدنة أن تكون منفصلة ومقطوعه الجذور عن ظروف سياسية محيطة، يمكن أن تُفشل كل ماأنجزناه سابقاً، حتى من الناحية العسكرية» (٢).

وأشار بن جوريون إلى موقف التسليح، قائلاً: «لدينا كنوز من السلاح، ليس فى البلد. ولو كان جميع السلاح الذي فى حيازتنا فى مكان ماهنا، لاستطعنا أن نصمد بقلب مطمئن (أيضا ليس دون خسائر) ولدخلنا هذه المعركة بسهولة أكبر، حتى لو عملت مصر والعراق ضدنا»(٣).

وفى نهاية الاجتماع تم الاقتراع المتعلق بالهدنة. وأسفر تصويت الهيئة التنفيذية على رفض الهدنة بأغلبية ستة أصوات ضد أربعة (٤). ومن ثم، تقرر تلقائيا إعلان قيام الدولة اليهودية مع نهاية فترة الانتداب البريطانى باسم «إسرائيل» (٥).

وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه الإجراءات السابقة فى فلسطين، كانت المنظمات الصهيونية تمارس ضغطها على الرئيس ترومان للاعتراف بالدوله اليهودية فور إعلانها. وقبل أيام من ذلك الإعلان، صرح حاييم وايزمان قائلا: «لقد تمكنت من توطيد علاقاتنا بأصدقائنا فى واشنطن. وتأكدت أنه سيتم الاعتراف بالدولة اليهودية فى اللحظة التى يُعلَن فيها عن إنشائها...»(٦).

---

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٠٩.

(٤) كان اثنان من الهيئة التنفيذية محاصرين فى القدس والثالث فى الولايات المتحدة، وعلى ذلك حضر الجلسة المصيرية عشرة فقط من الهيئة التنفيذية.

(٥) سلوتسكى، المرجع المشار إليه ص ٢١٠.

(٦) ليلينتال، ألفرد، ثمن إسرائيل، تعريب حبيب نحولى، وياسر هوارى (ط ٤؛ بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١)، ص ٧٢.

وبانتهاء الانتداب البريطاني فى فلسطين أعلن «بن جوريون» فى الساعة الرابعة من مساء الرابع عشر من مايو قيام دولة إسرائيل. وقبل أن ينبلج فجر الخامس عشر من مايو أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالدولة الجديدة.

وفى نفس الليلة تدفقت سفن المهاجرين والأسلحة التى كانت راسيةً فى موانى الدول المختلفة وخارج المياه الفلسطينية تحمل المجندين والأسلحة تمهيدا للمرحلة الثانية من الحرب.

وبذا انتهت المرحلة الأولى من الحرب وقد كسبها الإسرائيليون، وطوروا قواتهم المسلحة ووضعوا أساس قوتهم الجوية وإعدادها للصراع المنتظر. فقد كان تقدير القيادة اليهودية منذ اللحظة الأولى مبنياً على أساس تدخل الدول العربية، حتى قبل أن تقرر تلك الدول نفسها ذلك التدخل. وكانت القوة الجوية المصرية هي أكثر القوى الجوية العربية خطرا فى نظر القيادة اليهودية، التى أعدت عدتها لمواجهتها. فبعد أسبوع واحد من اندلاع المرحلة الثانية من الحرب بدأت تظهر فى سماء فلسطين أولى المقاتلات الإسرائيلية من طراز «مسرشميث Messersch-mitt» (Avia S 19).

فما الذى أعدته الحكومة المصرية لتلك المواجهة؟ وكيف انعكست سياستها على إعداد القوة الجوية المصرية للحرب التي تنتظرها، والتى أعد لها العدو كل أسباب النصر؟

ثالثا: أثر السياسة المصرية بعد قرار التقسيم على إعداد القوة الجوية المصرية:

١- مرحلة المد العربى فى فلسطين (ديسمبر ١٩٤٧ - مارس ١٩٤٨):

موقف الحكومة المصرية فى أعقاب قرار التقسيم:

ترك قرار التقسيم أسوأ الأثر فى كافة البلدان العربية، سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى. فعلى المستوى الشعبى المصرى عارضته كافة الطوائف والتيارات السياسية، واجتاحت المدن المصرية المظاهرات التى تطالب بفتح باب التطوع والتزود بالسلاح لإنقاذ فلسطين، وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول التي أيدت مشروع التقسيم، والانسحاب من الأمم المتحدة وتوحيد سياسة الدول العربية .

بمعركة فلسطين ضد الصهيونية، واستُفِزّت فيه المشاعر الوطنية والدينية، والشعور العربي النامي . كما حركت فيه الاحساس الواعي بالخطر مما يحدث في البلد المتاخم، وكافة العواطف إزاء شعب يُطرد بالسلاح من أرضه . ووجد المصريون في رفض التقسيم والدعوة للكفاح المسلح ضد نشوء الدولة الصهيونية مجابهة للاستعمار العالمي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، ودافعا للحركة العربية ضده» (١) .

ورغم هذا الغليان على المستوى العربى سواء فى مصر أو باقى الدول العربية إلا أن ردود – الفعل العربية الرسمية آنذاك لم تكن على مستوى الأحداث . فبينما قررت قيادات المنظمات الصهيونية في داخل فلسطين وخارجها حشد كافة الطاقات اليهودية السياسية والاقتصادية والعسكرية في أنحاء العالم لإقامة دولتهم في فلسطين، وبدأت حملاتها لجمع الأموال والتعبئة السياسية والعسكرية في كافة أنحاء العالم حتى قبل قرار التقسيم، فإننا نجد الفُرقة والأطماع وتغليب المصالح الشخصية هي السمات التي غلبت على سياسة الزعماء العرب فى ذلك الوقت .

ففي اجتماع القاهرة الذي عقده مجلس جامعة الدول العربية، فيما بين الثانى عشر والثامن عشر من ديسمبر، وحضره أغلب رؤساء الحكومة العربية المستقلة السبع (مصر – سوريا – لبنان – العراق ـ شرق الأردن – السعودية – اليمن) لبحث القضية الفلسطينية علي ضوء قرار التقسيم، كان الخلاف واضحا بين المجتمعين. فقد كان لكل من الحاضرين أهدافه ومطامعه.

فبينما أصر العراق على ضرورة التدخل بالمتطوعين وتسليح الفلسطينيين وحشد الجيوش العربية حول فلسطين، فإن المملكة العربية السعودية عارضت فكرة اقحام الجيوش العربية فى المشكلة خوفا من أطماع الملك عبد الله فى فلسطين. كما عارض أمين الحسينى ـ رئيس الهيئة العربية العليا ـ زج الجيوش العربية، اكتفاء بالمجاهدين والمتطوعين، على حين أصر الملك عبد الله علي استخدام الجيوش النظامية. أما الموقف المصرى فى ذلك المؤتمر فكان يتلخص فى معارضة الزج بالجيوش العربية والتحمس لإرسال المتطوعين إلى فلسطين (٢).

وكان المنطلق المصرى لهذه السياسة، هو عدم الزج بالجيش المصرى فى حرب بينما

(١) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٢٦٣.

(٢) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٣٤ – ٣٥.

القوات البريطانية تقف خلف ظهره فى منطقة القناة من ناحية [١]، وعدم إعطاء الفرصة لكل من العراق والأردن لتنفيذ مشاريعهما المتعلقة بالهلال الخصيب أو سوريا الكبرى علي حساب كل من سوريا وفلسطين من ناحية أخرى [٢].

وهكذا أدت الشكوك المتبادلة بين المؤتمرين إلى الحلول الوسطى، إرضاء لكافة الأطراف. ومن ثم، كان كل مأسفرت عنه الاجتماعات بعض النتائج الهزيلة، تبلورت فى بيان يستنكر فيه مجلس الجامعة قرار التقسيم وضرورة العمل الحثيث لإحباط المشروع.

أما كيف ستتم هذه المقاومة؟ فقد وجد المجلس الإجابة علي ذلك فى مقررات مؤتمر «عالية»، والتى تقضى بتقديم عشرة آلاف بندقية وذخائرها، مع إرسال ثلاثة آلاف متطوع، فضلا عن تخصيص مبلغ لايقل عن مليون جنيه يوضع تحت تصرف القيادة العربية التى تقرر تشكيلها لتولى تدريب العرب وقيادتهم فى الصراع المنتظر. إلا أن مجلس الجامعة قرر فى اجتماع القاهرة ـ المشار إليه ـ اعتماد مليون جنيه إضافية للإنفاق علي حركة التعبئة والتطوع العربية [٣].

ومن ذلك، نرى أن موقف الحكومة المصرية حتي نهاية ذلك المؤتمر كان استمراراً لمواقفها السابقة فى معارضة التدخل بالجيوش العربية اكتفاءً بالدعم السياسى والمادى، مع قصر الدعم العسكرى علي المتطوعين والإمداد بالأسلحة التى قررها المجلس، وهو ماكان يتمشى مع وجهة النظر الفلسطينية آنذاك.

وبهذا تراجع التدخل بالجيوش العربية مؤقتا، على مضض من الحكام العرب المطالبين به. أما الحكام الآخرون، فرغم أنهم رأوا فيه حلا غير مستحب إلا أنه يبدو أنهم اعتبروه حلا أخيراً إذا فَشِلت الحلول الأخرى التى وُفِق عليها.

ففى الخامس عشر من يناير ١٩٤٨، نشرت جريدة الأساس المصرية ـ لسان حال الحزب الحاكم تصريحاً لأسعد داغر (من مكتب الصحافة بجامعة الدول العربية) جاء فيه: «إن الدول

(١) د. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٣، المرجع المشار إليه، ص ٤١.

(٢) كانت كل من مصر والسعودية وسوريا ومفتى فلسطين يتصدون آنذاك لمشروعات الملك عبد الله بخصوص سوريا الكبرى، وأحلام الهاشميين فى العراق بخصوص مشروع الهلال الخصيب. ـ أحمد عبد الرحيم المرجع المشار إليه، ص ١١١، ١١٢.

(٣) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٤٤. - البدري، الحرب فى أرض السلام، ص ٣٥.

الحاكم تصريحاً لأسعد داغر (من مكتب الصحافة بجامعة الدول العربية) جاء فيه: «إن الدول العربية أعلنت على لسان مجلس الجامعة، أن قواتها ستدخل فلسطين عقب جلاء القوات البريطانية، وأن الاحتلال سيشمل فلسطين كلها» (١).

تأمين الحدود المصرية:

علي ضوء قرارات مؤتمر عالية (٧ – ١٠ أكتوبر ١٩٤٧)، التى تقضي باتخاذ إجراءات تأمين على الحدود الفلسطينية، أصدر اللواء أحمد عطية ـ وزير الدفاع الوطنى آنذاك ـ أوامره إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش يوم ١٤ أكتوبر بإرسال القوات الجاهزة التنظيم من الجيش إلى العريش. وقد تحركت هذه القوات إليها فيما بين ١٨ و ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧، حيث وُضعت تحت قيادة الأميرالاى أحمد على المواوى(٢).

ولما كان الوزير لم يحدد مهمة هذه القوات، فقد استفسرت منه رئاسة هيئة أركان حرب الجيش عن تلك المهمة، وجاء الرد فى العاشر من نوفمبر ١٩٤٧ بأنه، «التدريب ووضع الخطط اللازمة لحماية الحدود الشرقية ضد أى اعتداء مسلح» (٣).

ومع بدء الحرب غير المعلنة بين المنظمات العربية والصهيونية فى فلسطين خلال شهر ديسمبر، تزايد نشاط الاستطلاع الجوى المعادى فوق قوات العريش. وقد شجع الطائرات المعادية على ذلك، افتقار تلك القوات إلى وسائل الدفاع الجوى المناسبة، مما دعا وزير الدفاع إلى أصدار تعليمات بحظر الطيران فى منطقة قطرها ٢٥ ميلا ومركزها مطار العريش، اعتبارا من الساعة السادسة من صباح يوم ٢٨ ديسمبر، مع تعزيز قوة الدفاع المضادة للطائرات بمنطقة العريش، بالإضافة إلى احتلال المطار بقوة من الطائرات قُدِّرت بثلاث طائرات سپيتفير لفرض ذلك الحظر. وقد تحركت المقاتلات الثلاثة فعلا إلى مطار العريش صباح يوم

---

(١) حسنين كروم، عروبة مصر قبل عبد الناصر، ج١ (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ١٣٣.

(٢) أوراق اللواء المواوى الشخصية، مسودة تقرير هيئة العمليات المشتركة عن العمليات الحربية بفلسطين فى المدة من ١٤ مايو إلى ١٨ يوليو ١٩٤٨، ص ٣. ـ قدرت تلك القوة آنذاك بكتيبة مدعمة. ـ انظر شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٣.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ملف ١ – ٢٥ / س . ج ، خطاب سكرتير وزير الدفاع لشئون الطيران، إلى مدير السلاح الجوى، رقم ١ – ٢٥ / س.ج / ١٧٥، ديسمبر ١٩٤٧، مسلسل ٨. – نفس المرجع، أمر تحركات رقم ٢، ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧، مسلسل ١٤.

مختلفاً بالنسبة للعناصر الأخرى للدفاع المضاد للطائرات. فقد عقد اجتماع فى رئاسة هيئة أركان الحرب للنظر فى تعليمات الوزير بخصوص تدعيم الوحدات المضادة للطائرات بمعسكر العريش. وقد وجد المؤتمرون (مدير المدفعية ـ رئيس هيئة العمليات وضباطهما) أن الستة مدافع الخفيفة الموجودة فى المنطقة كافية لتأمين المعسكر والبلدة ضد الطيران المنخفض إذا أضيفت لها ستة بواعث أنوار كاشفة للعمل الليلى. والاكتفاء بإرسال تروب (٤ مدافع) عيار ٣,٧ بوصة للوقاية ضد الطيران العالى. ونظراً لأنه لم يكن يوجد آنذاك سوي جهاز رادار واحد صالح للاستخدام ويستعمل للتدريب بمدرسة المدفعية، وهو فى نفس الوقت الوسيلة الوحيدة للإنذار الجوى بمدينة القاهرة، فقد قرر المؤتمرون الاكتفاء بإرسال ستة بواعث أنوار كاشفة، والأربعة مدافع ٣,٧ بوصة إلى العريش(١).

ويكشف تقرير قائد الأسراب محمد صلاح الدين مدير المخابرات الجوية عن أوجه القصور فى الدفاع عن العريش آنذاك (الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٨)، والتى تتلخص فيما يلى(٢).

(١) ضعف الدفاع الأرضى عن المطار.

(٢) عدم وجود نظام مراقبة جوية (نقط مراقبة بالنظر) بشكل يسمح للمقاتلات بالإقلاع فى الوقت الملائم للتصدى للطائرات التى تخترق منطقة حظر الطيران فوق العريش.

(٣) عدم وجود غرفة عمليات لتنسيق أعمال المقاتلات والمدفعية.

(٤) قصور المواصلات (لايوجد سوي خط تليفونى واحد بين رئاسة قوات الجيش بالعريش والمطار وهو كثير الأعطال).

فإذا أضفنا عدم وجود أى أجهزة رادار لإنذار وسائل الدفاع الجوي والمقاتلات باقتراب الطائرات المعادية ـ حتي يتسني لها الوقت الكافى للإقلاع والاشتباك ـ فإنه يتضح استحالة الدفاع الجوي بكفاءة عن العريش. وهو مالبثت أن اكتشفته رئاسة الجيش، بعد تكرار نجاح الطائرات المعادية فى استطلاع المنطقة وتحول مهمة المقاتلات المصرية إلى عملية مطاردة، بدل

(١) نفس المرجع، محضر اجتماع برئاسة هيئة أركان حرب لتدعيم لوحدات م / ط بالعريش، مسلسل ١٨.

(٢) نفس المرجع، مدير السلاح الجوى الملكي إلي وزير الدفاع، رقم ٤/٦ أمن / ٤٧، ٧ يناير ٤٨. مسلسل ٢٤ – ٢٨.

الطائرات المعادية فى استطلاع المنطقة وتحول مهمة المقاتلات المصرية إلى عملية مطاردة، بدل أن تكون اعتراضا للطائرات المعادية قبل وصولها إلى أهدافها، حسبما تقضى أساليب الدفاع الجوى السليمة.

ففى الرابع والعشرين من فبراير ١٩٤٨، قدم اللواء عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة مذكرة إلى وزير الدفاع يشرح فيها تلك المشكلة والحل الذى تقترحه رئاسة الجيش كما يلى:

«٢- وجد أنه من الضرورى لضمان وقاية العريش من الغارات الجوية ضرورة توفير وسائل الإنذار المبكر، إما باستخدام أجهزة رادار لايقل مداها عن ٥٠ ميلا ـ لإعطاء الفرصة الكافية لهذه القوات للاستعداد ـ أو بإنشاء شبكة من نقط المراقبة حول منطقة العريش.

«٣- وقد شكل لذلك مؤتمر برئاسة معسكر التدريب بالعريش حضره مندوبون من العمليات الحربية والسلاح الجوى الملكى. وقد أسفر بحث المؤتمر عن الآتى:

(أ) الرادار: لايوجد فى الوقت الحالي الجهاز المطلوب لا فى سلاح الطيران ولا المدفعية. والأجهزة الموجودة حاليا جميعها ذات مدى قصير ولاتفى بالغرض.

(ب) شبكة نقط المراقبة: رُئى صعوبة تنفيذ هذاالاقتراح لصعوبة الشئون الإدارية، إذ أن ذلك يستلزم إنشاء ١٦ نقطة أغلبها فى مناطق وعرة لايمكن تموينها بسهولة، فضلا عن أن هذا الاقتراح سوف لايغطى منطقة العريش من جهة الشمال لوجود البحر. فى حين أن المنتظر أن تسلك الطائرات المعادية هذا الطريق.

«٤- لذلك، ونظراً لصعوبة الحصول علي جهاز رادار فى الوقت الحاضر، أرى إصدار أمر صريح بفتح النيران من المدافع على أى طائرة تظهر ليكون ذلك بمثابة الدفاع المحلى الوقتى، حتى تتمكن أثناءها طائرات المطاردة من الصعود للجو لمطاردة الطائرات المعادية. هذا مع مضاعفة الجهود فى الحصول عي جهاز الرادار اللازم.

«فالرجا التفضل بموافاتنا بالرأى حتى يمكننا اتخاذ اللازم» (١).

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ملف ١ - ٢٥ / س ج، مذكرة رئيس أركان حرب الجيش إلى وزير الدفاع، رقم راح ١/ س ج / ١ (٥٧٥)، ٢٤ فبراير ١٩٤٨.

ورغم أن الحل الذى قدمه اللواء عثمان المهدى فى مذكرته بالنسبة لفتح النيران لايحل المشكلة ـ حيث تحتاج وحدات المدفعية إلى فترة زمنية مقبولة لتخصيص المهام لأطقمها، والاستعداد للاشتباك مع الطائرات المعادية فى الاتجاه المقترب أو القريب منه عند اكتشافها، وإلا جاء فتح النيران على الطائرات المعادية متأخرا بعد عبورها لمنطقة الأهداف المراد الدفاع عنها ـ إلا أن تلك المذكرة تعكس القصور القائم آنذاك، سواء فى موقف الدفاع الجوى عن العريش، أو فهم القيادة العسكرية لكيفية معالجته. الأمر الذى كانت له نتائج وبيلة على سير القتال بعد ذلك، عندما لم يتم تدارك ذلك القصور بالطريقة السليمة وفى الوقت الملائم، كما سنرى.

ويعكس تقرير وزير الدفاع للملك عن أوضاع قوات العريش فى تلك الفترة، الموقف العسكري المصرى المتردى من زواياه الأخري والمتعلقة بالسياسة الدفاعية المصرية والتخطيط والتسليح.

فعلى ضوء تطور الموقف فى فلسطين خلال الشهور الأولى من عام ١٩٤٨ قام الفريق محمد حيدر وزير الدفاع الجديد، بالتفتيش علي القوات المصرية فى منطقة العريش فى المدة من ١٧ إلى ١٩ فبراير. ويعكس تقرير الوزير ـ الذى قدمه إلى الملك في أعقاب ذلك التفتيش ـ حقيقية الأوضاع المتردية آنذاك سواء بالنسبة للتخطيط أو التسليح. ففى خلال هذا التفتيش، تم بحث إعداد خطة خاصة بالدفاع عن الحدود الشرقية. إلا أنه «تبين من المناقشة أن البحوث الاستراتيجية والتدابير اللازمة لإعداد خطة عن الحدود الشرقية تستلزم اشتراك رئاسة الجيش والسلاح الجوى الملكى والسلاح البحرى الملكي للبت فى المواضيع الآتية:

(أ) الخطة الاستراتيجية العامة للدفاع عن الحدود الشرقية.

(ب) تقدير القوات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة.

(جـ) تشكيل وتسليح القوات للتنفيذ.

(د) إعداد الخطط التكتيكية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية العامة.

«ولإمكان البت فى هذه المواضيع رُئى البدء فوراً فى الدراسات التفصيلية (التمهيدية) بواسطة جماعات منتخبة من ضباط الأركان.

«وتبين أن هذه الدراسات تستلزم ما يأتى:

(أ) الوقوف على اتجاه السياسة العامة للدولة.

(ب) الحصول على بعض المراجع الخاصة والتقارير.

(جـ) الحصول على خرائط أرضية ذات مقاييس مناسبة» (١).

وبالنسبة لاحتمالات استخدام القوات الموجودة بالعريش فقد طلب الوزير أن يُدرس احتمال استخدام تلك القوة فى فلسطين «فتبين أنه بالنسبة لعدم استقرار السياسة المتعلقة بهذا (الموضوع) فإن أسلم الحلول هو إعداد مشروع تقدم لمجموعة كتيبة مشاة والأسلحة المعاونة لها (لكى) يتمكن قائد القوة من وضع خطته التكتيكية والإدارية ورسم سياسة تدريب قواته، ولتتمكن رئاسة الجيش من تدبير كافة احتياجات هذه القوة وإعداد مشروع تعزيزها.

«وقد طلبت من قائد القوة إعداد مشروع التقدم المشار إليه «غزة أو بير سبع» فأتمه (٢).

ويستطرد الوزير موضحاً موقف الدفاع الجوى قائلاً:

«تبين أن المدفعية المضادة للطائرات كافية للدفاع عن المطار فقط، أما الدفاع الجوى عن منطقة المعسكرات فلا داعى لإعداد وسائله فى الوقت الحاضر ويُكتفى بالتروب الثقيل المضاد للطائرات لغرض رفع الروح المعنوية بين القوات ومعاونة سرب (رف) طائرات السلاح الجوى الملكى فى تنفيذ أمر تحريم الطيران فوق المنطقة.

«أما من حيث الإنذار المبكر لاقتراب الطائرات، فقد وُجد أن الوسيلة الوحيدة لذلك هو أجهزة الرادار غير المتوفرة، ورئى مضاعفة الجهد للحصول على هذه الأجهزة من الخارج»(٣).

ومن ذلك التقرير، نرى أنه لم يكن هناك أية سياسة عسكرية مصرية تجاه المشروع الصهيونى فى فلسطين حتى ذلك التاريخ، سواء كانت هذه السياسة دفاعية أو هجومية. بل أن احتياجات التخطيط من البيانات والدراسات والخرائط اللازمة لإعداد خطة دفاعية على ذلك الاتجاه لم تكن متوفرة آنذاك. كما تعكس تعليمات الوزير بخصوص إعداد مشروع التقدم لكتيبة مشاه فى اتجاه «بير سبع أو غزة» ثلاثة أمور:

---

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٣، تقرير وزير الدفاع عن نتائج التفتيش على منطقة العريش، ملحق أ، ص ١.

(٢) نفس المرجع، ص ١ - ٢.

(٣) نفس المرجع،ملحق ب، ص ١ - ٢.

الأول، أن احتمال دخول القوات المسلحة المصرية إلى فلسطين أمر كان واردا بالنسبة لمحمد حيدر وزير الدفاع ورجل الملك آنذاك، والذى يمثل الثقل العسكرى فى القيادة السياسية المصرية. والأمر الثانى اللافت للنظر، أن المنطقة التى حددها وزير الدفاع للمشروع تدخل فى نطاق الدولة العربية، المحددة فى مشروع التقسيم وليس الدولة اليهودية. أما الأمر الثالث، والخاص بحجم القوة المصرية التى سيُبنى عليها مشروع التقدم (كتيبة مشاة مدعمة)، فيوضح القصور البالغ فى تصور حجم القوات اللازمة فى حالة التدخل، ويبرز الفرق بين القيادتين المسئولتين عن القوات المسلحة آنذاك، المصرية والصهيونية.

إلا أنه يمكن القول، إن تفتيش وزير الدفاع وبحث مشروع التقدم إلى فلسطين ـ خاصة بعد التطورات التى حدثت على الصعيدين السياسى والعسكرى خلال شهرى مارس وأبريل ـ ترتب عليها إعادة النظر فى حجم وتدعيم قوات العريش، وبحث أوجه النقص فى تلك القوة، مع دراسة أقصى مايمكن أن تقدمه القوات المسلحة من دعم فى حالة التدخل العسكرى بالجيوش العربية فى فلسطين، كما سنرى فيما بعد.

بداية الجهود المصرية للتزود بالطائرات النفاثة:

وفى الوقت الذى كانت فيه الأحداث السابقة تجرى على الأراضى المصرية محاولة تأمين الاتجاه الشمالى الشرقى لمصر، كانت هناك فى بريطانيا جهود مصرية أخري تحاول تدارك استمرار التدهور الفنى فى القوة الجوية المصرية. وقد رأينا فى الفصل السابق، كيف عاق تطورها الموقف المالى السيء وتردى العلاقات المصرية ـ البريطانية بعد قطع النقراشى للمفاوضات والتجاء مصر إلى مجلس الأمن.

ففى بداية عام ١٩٤٨، نشطت الاتصالات المصرية بشركات صناعة الطائرات البريطانية لشراء عدد من طائرات التدريب والمقاتلات النفاثة، التى بدأ إنتاجها بعد الحرب العالمية الثانية. وقد جاء هذا التوقيت مصادفاً ـ دون قصد من الحكومة المصرية ـ لمرحلة تحول فى السياسة البريطانية تجاه تناول القضية المصرية بعد الفشل الذى مُنيت به مصر في مجلس الأمن فى سبتمبر ١٩٤٧.

وكان الاتجاه البريطاني الجديد يهدف إلى تعليق موضوع السودان، وتحويل موضوع

الجلاء عن مصر من قضية سياسية يتم حلها عن طريق التفاوض بين السياسيين، إلى قضية دفاعية يتم بحثها بين الخبراء العسكريين من الجانبين، على ضوء المخطط البريطاني للدفاع عن الشرق الأوسط(١). فمصر فى نظر العسكريين البريطانيين كانت حجر الزاوية فى الدفاع عن تلك المنطقة.

وقد اعتمدت الحكومة البريطانية فى تحقيق سياستها الجديدة على الملك فاروق ـ الذى كان يحاول التفاوض معها من وراء ظهر حكومته ـ وذلك بالمبالغة فى تخويفه وتحذيره من الخطر الشيوعي السوفيتى على عرشه إذا أصرت الحكومة على انسحاب القوات البريطانية من مصر. وإقناعه بضرورة اجتماع العسكريين من الجانبين لبحث تسليح القوات المسلحة المصرية ومناقشة الاعتبارات العملية التى تؤثر على انسحاب القوات البريطانية من مصر(٢).

وانعكس هذا الخط الجديد للسياسة البريطانية على نظرتها إلى تسليح القوات المسلحة المصرية، والتى كان عليها أن تلعب دورا بارزا فى السياسة الدفاعية البريطانية عن الشرق الأوسط. ومن ثم، لم يكن غريباً آنذاك أن يؤكد «أرنست بيفن»، وزير الخارجية البريطانية، لمعاونيه ـ أثناء اجتماعه بهم فى العشرين من يناير ١٩٤٨ لمناقشة خطوط السياسة البريطانية الجديدة تجاه مصر ـ على أهمية دعم تسليح القوات المسلحة المصرية بقوله: «إن من مصلحتنا أن ننجح فى تزويد المصريين بأكثر الأسلحة كفاءة»(٣). بل إنه تجاوز ذلك إلى التعريض بالسياسة البريطانية السابقة، والتى كانت تستهزىء بالجيش المصرى أكثر مما تساعد على تدريبه. وذكّر الحاضرين بكفاءة المصريين كفنيين مهرة عندما تم تدريبهم خلال الحرب العالمية الثانية. وأنه بدونهم «ربما لم نكن نستطيع مثلا، أن نحافظ على استمرار نشاط مجهودنا الجوى فى الشرق الأوسط» (٤).

وعلى ذلك، كان المناخ السياسى والعسكرى فى العاصمة البريطانية خلال الشهور الأولى من عام ١٩٤٨، مهيئا لقبول تسليح القوة الجوية المصرية بالطائرات النفاثة، بشرط أن يتم ذلك

---

(١) F.O. 371 / 69192, Record of F.O. meeting held by the Secretary of State on 20 th January, top secret, 21.1.1948.

(٢) F.O. 371 / 62984 Minute, by M. Wright. 24. 11. 1947.

(٣) F.O. 371 / 69192, Record of F.O. meeting held by the Secrrtary of State 20.1.1949, loc. cit.

(٤) Idem.

ـ بطبيعة الحال ـ فى إطار السياسة الدفاعية البريطانية عن الشرق الأوسط. ولما كان تزويد القوة الجوية المصرية بالطائرات النفاثة لم يبدأ إلا فى عام ١٩٥٠، فإن لنا أن نتساءل عن أسباب ذلك التأخير. وهل هو نتيجة للسياسة المصرية أم البريطانية أو أسباب أخرى خارجية. والحقيقة طبقا لما تنطق بها الوثائق المصرية والبريطانية والأمريكية تُرجع ذلك التأخير إلى محصلتها جميعا.

فبالنسبة للسياسة المصرية، ربما بدا أن تحرك الحكومة المصرية فى أوائل عام ١٩٤٨ لتزويد مصر بالطائرات النفاثة جاء نتيجة تطوير المشروع الصهيونى والاتجاه إلى فرض الدولة اليهودية بالقوة فى فلسطين واتجاه الحكومة المصرية إلى تدعيم قواتها المسلحة. ومن ثم، جاء تدعيم القوة الجوية لمواجهة الاحتمالات المنتظرة فى فلسطين. إلا أنه من استعراضنا السابق لزيارة بعثة سلاح الطيران الملكى المصرى لإنجلترا فى نوفمبر ١٩٤٦، رأينا أنه كان هناك اتجاه مصرى للتحول إلى الطائرات النفاثة مع بداية عام ١٩٤٨. وهو أمر لم يكن له علاقة آنذاك بفلسطين. كما أن القرار المصرى بقبول مبدأ التدخل بالقوات العربية فى الصراع الدائر آنذاك فى فلسطين لم يتبلور فى النهاية إلا فى شهر أبريل كما سنرى، فضلا عن القوة الجوية الإسرائيلية ـ كما كانت تبدو حتى ذلك الوقت ـ لم تكن تشكل خطراً يُعتد به فى مواجهة القوة الجوية المصرية رغم قصورها.

وعلى ذلك، فإن الأرجح أن تلك الاتصالات من أجل شراء الطائرات الجديدة، تمت علي ضوء التصور القديم فى عام ١٩٤٦ لاحتياجات القوة الجوية المصرية. وربما كان تطور الموقف فى فلسطين بعد قرار التقسيم، دافعاً فقط على تحريك الموضوع من جديد وليس سببا له.

وعلى ذلك، تضمنت ميزانية السلاح الجوي عام ١٩٤٨، دعماً مالياً كبيراً قارب ثلاثة أمثال ماكانت عليه عام ١٩٤٧. فبينما كانت لاتزيد تلك الميزانية عام ١٩٤٧ عن ١,٠٢٦,٩٦٠ جنيه، فقد اعتُمد لها عام ١٩٤٨ مبلغ ٢,٩٧٠,٨٧٢. وكان أبرز الأعمال الجديدة التى تضمنتها الميزانية، اعتماد مليون جنيه لتدعيم السلاح وشراء طائرات، ٣٠٠ ألف جنيه لإنشاء سرب قتال جديد، ٢٠ ألف جنيه لشراء معدات لاسلكية، بالإضافة إلى ٢٥٠ ألف جنيه لإنشاء مصنع

هياكل الطائرات، ٣٦٠ ألف جنيه لتعزيز السرب الملكى، ٥٠ ألف جنيه لإنشاء الكلية الجوية[١].

وقد تلخصت طلبات الشراء المصرية فى بداية الأمر، فى خمس وعشرين طائرة للتدريب المتقدم من طراز «هارفارد Harvard» مع قطع غيار لها لمدة سنتين، بالإضافة إلى ست طائرات نفاثة « فامپير Vampire » يحتمل زيادتها الى ١٨ طائرة[٢].

إلا أنه يبدو أن تعديلا طرأ على تلك المطالب من الطائرات. حيث توضح الوثائق البريطانية خلال شهر مارس ١٩٤٨ أن الطائرات المطلوبة هى اثنتا عشرة طائرة «تشيپمانك» للتدريب الابتدائى، وست طائرات من طراز «فامپير» بالإضافة إلى أربع طائرات أخرى من طراز «متيور»، منها واحدة مزدوجة لأغراض التدريب [٣].

ورغم موقف النقراشى آنذاك الرافض للتدخل بالقوات المسلحة المصرية فى الصراع الدائر فى فلسطين، فقد انعكس ذلك الصراع على موقف الحكومة البريطانية من طلبات التسليح المصرية، وثار جدل كبير بين وزارات الطيران والخارجية والإمداد البريطانية، وداخل وزارة الطيران حول تسليح القوة الجوية المصرية. وكان محور ذلك الجدل، هو مدى تأثير ذلك الصراع الدائر فى فلسطين على التزام الحكومة البريطانية بتسليح القوة الجوية المصرية طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ من ناحية، وتأثير تسليح القوة الجوية المصرية بالطائرات النفاثة على الصراع الدائر فى فلسطين ومعنويات الوحدات الجوية البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط ـ التى لم تكن سلّحت بعد بالطائرات النفاثة ـ من ناحية أخرى.

ولما كان ذلك الحوار فى ربيع عام ١٩٤٨، يعكس السياسة البريطانية الحقيقية تجاه احتمال دخول مصر الحرب فى فلسطين، ويوضح نواياها الحقيقية من تسليح القوة الجوية المصرية، وهى مُقبلة على أولى جولاتها مع القوة الجوية الإسرائيلية، فإنه من المفيد هنا أن نستعرض ذلك الحوار باختصار لأنه يرد على المقولات الشائعة عن مسئولية بريطانيا فى تشجيع الحكومة

(١) ميزانية الدولة المصرية ١٩٥١ – ١٩٥٢، وزارة الحربية والبحرية، مقارنة الاعتمادات، عام ١٩٤٨.

(٢) (ملحق ٣١) Air 20 / 6907, A.C.A.S (P) 9308, D.D.A.F.L. to A.C.A.S(P), secrcte, minute, 3.2.1948

(٣) Air 20/ 6906, A.C.A.S (P) 9586, A.M.S.O. to P.S to S. of S., Minute, 9.3.1948.

المصرية وتوريطها فى تلك الحرب حتى تُظهر عجز الجيش المصرى، ومن ثم، تسقط المبررات المصرية لإلغاء أو تعديل المعاهدة.

وقد أُثير موضوع مطالب التسليح الجديدة الخاصة بالقوة المصرية لأول مرة داخل وزارة الطيران البريطانية خلال الاسبوع الأول من فبراير ١٩٤٨، على أثر طلب وزارة الإمداد إعطاءها صلاحية بيع الطائرات المطلوبة. وعند ذلك أوضح نائب مدير الاتصال والتعاون الأجنبى مع الحلفاء (بوزارة الطيران) فى مذكرته لكل من مساعدى رئيس أركان الطيران للتخطيط والمخابرات، أن وزارة الخارجية (البريطانية) نصحت تليفونيا بتأخير مبيعات الطائرات إلى مصر نتيجة للاضطرابات التى كانت سائدة فى فلسطين آنذاك، إلا أن تلك النصيحة لم تتأيد كتابة [١].

وبعد مناقشة الموضوع على مستوى الإدارات المعنية فى وزارة الطيران وافقت تلك الإدارات على ضرورة إعطاء وزارة الإمداد صلاحية بيع الطائرات المطلوبة للسلاح الجوى الملكى المصرى. وقد تلخصت الأسباب لتى بررت بها تلك الإدارات موافقتها بما يلى[٢]:

(أ) توفير مناخ ملائم لموقف مصرى مساند لبريطانيا فى أى صراع مستقبلى فى الشرق الأوسط، أو على الأقل عدم اتخاذها موقفاً معادياً من بريطانيا.

(ب) عدم احتمال استخدام أى من الطرازات المطلوبة من الطائرات فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى آنذاك فى فلسطين.

(جـ) لن تتم هذه الصفقات على أساس الالتزامات البريطانية فى معاهدة ١٩٣٦ فحسب، بل ستؤدى تلك الصفقات وأوامر الشراء المحتملة فيما بعد إلى المساهمة فى استمرار عملية إنتاج الطائرات فى البلاد، فضلا عن أن التسليم لن يتم قبل ستة أشهر من تاريخ أمر الشراء، قد تكون المشكلة الفلسطينية فيها قد أخذت مساراً مغايرا.

(د) اذا لم توافق وزارة الطيران على السماح ببيع تلك الطائرات، فإن هناك مخاطرة من توجه المصريين للشراء من الولايات المتحدة، وفى هذة الحاله سيزداد لديهم الشعور المناهض لبريطانيا.

---

(١) Air20/ 6906, A.C.A.S. (P) 9308, loc. cit.

(٢) Air 20 / 6906, A.C.A.S(P) 3, D.D. pol. (A,C) to A.C.A.S.(p), minute, 8.3.1948

وقد ايَّد الرأى السابق نائب مدير الاتصال والتعاون الأجنبى مع الحلفاء فى مذكرته إلى مساعد رئيس الأركان للتخطيط فى ١٠ مارس[١]. إلا أن عضو مجلس الطيران للتنظيم والإمداد كان له رأى آخر. فرغم موافقته على مبررات الإدارات المعنية لتزويد مصر بالطائرات المطلوبة، إلا أنه كان يرى «أنه من ناحية الهيبة فقط، أشك فى حكمة إرسال أى طائرة نفاثة حديثة إلى السلاح الجوى الملكى المصرى، قبل أن تُسلح أسرابنا فى منطقة قناة السويس بكل هذه الطرازات من الطائرات، أو على الأقل بعد أن يُرى طراز أو اثنان مستخدمين بواسطة القوات الجوية الملكية (البريطانية) فى مصر» [٢]. وأضاف عضو مجلس الطيران موضحا الامكانات الفعلية للإمداد بالمطالب المصرية دون إضرار خطير بإعادة تسليح القوات الجوية البريطانية كما يلى:

«تشيبمنك»: (مطلوب ١٢)، ليس قبل سبتمبر ١٩٤٩، بمجرد بدء إنتاج هذه الطائرات.

فامبير ٥: (مطلوب ٣)، ليس قبل سبتمبر ١٩٤٨، ولايمكن الإمداد بهذا الطراز إلا على حساب بناء القوات الجوية الملكية (البريطانية) فى الخارج.

فامبير ٣: (مطلوب ٣)، لم يتضح بعد إلا أنه متيسر من المخزون. ويجب ملاحظة أن أول طائرة نفاثة (فامبير ٣) لن تتواجد لدى القوات الجوية الملكية (البريطانية) فى الشرق الأوسط قبل سبتمبر ١٩٤٩.

متيور ٣: (مطلوب ٢)، يمكن التنفيذ فوراً دون ضرر على القوات الجوية الملكية (البريطانية).

متيور ٥: يُمكن الإمداد أيضاً، ولكن على حساب بناء القوات الجوية الملكية فى المملكة المتحدة. ولن يشكل أول سرب متيور فى الشرق الأوسط قبل سبتمبر ١٩٤٩.

متيور ٧: لن تنتج لحساب القوات الجوية الملكية (البريطانية) قبل يناير ١٩٤٩ تقريباً. ويمكن توفير طائرة فى مارس دون ضرر على القوات الجوية الملكية»[٣].

وفى الحادى عشر من مارس، أرسل مساعد رئيس أركان الطيران للتخطيط، مذكرة إلى

(١) Air 20/ 6906, A.C.A.S. (P) 9600, D.D.A.F.L. to A.C.A.S. (P), Minute, 10.3.1948

(٢) Air 20/ 6907, A.C.A.S. (P) 9568, loc. cit.

(٣) Air 20/ 6906, A.C.A.S. (P) 9586, loc. cit.

سكرتير وزير الطيران يؤيد فيها وجهتى النظر السابقتين ويلخص رأيه فيما يلى:

«إننى أوصى بوجوب مساندة مشروع إمداد السلاح الجوى الملكى المصرى بالطرازات الحديثة من الطائرات طبقا لما حددته وزارة الإمداد. ولكن يجب عمل الترتيبات التى تكفل عدم تسليم الطائرات النفاثة للمصريين قبل إعادة تسليح بعض وحدات القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط بطائرات الڤامپير[١]».

وفى اليوم التالى (١٢ مارس) قدم نائب رئيس أركان الطيران إلى وزير الطيران مذكرة يوافق فيها على مذكرة مساعد رئيس الأركان للتخطيط بخصوص مساندة إمداد مصر بالطائرات النفاثة، ومؤكدا على «أن مصر هى حجر الزاوية فى أمن الشرق الأوسط، والذى يعتبر أحد الأسس الرئيسية الثلاثة فى الاستراتيجية البريطانية» [٢].

وأرفق نائب رئيس أركان الطيران بمذكرته إلى الوزير، مسودَّة الخطاب الذى سيُرسل إلى وزير الخارجية البريطانية موضحاً رأى وزارة الطيران فى تزويد مصر بالطائرات المطلوبة. وكان نص ذلك الخطاب مايلى:

«أرسَلَ إلىَّ شتراوس نسخة من خطابه المؤرخ فى ٤ مارس والموجه إليك، بخصوص تصدير مواد حربية إلى الشرق الأوسط. فقد ظن أنه ربما أودُّ التعليق ـ من وجهة النظر الاستراتيجية ـ على طلب وزارة الإمداد السماح لها ببيع عدد من الطائرات من طرازات مختلفة (تشيپمنك تدريب ـ متيور ـ ڤامپير) إلى المصريين.

«إننى أود أن أساند هذا العرض بإمداد القوة الجوية المصرية بطرازات حديثة من الطائرات. فإن بيع الطائرات البريطانية فى الخارج، يقدم مساهمة لطاقتنا الحربية، من خلال الحفاظ على تدفق الإنتاج، فضلا عن أن أمن الشرق الأوسط، يعتبر أحد الركائز الأساسية التى تقوم عليها الاستراتيجية البريطانية. وعلى ذلك، فإنه من المهم لنا أن تكون القوات الخاصة بمجموعة دول الشرق الأوسط ـ والتى تمثل مصر حجر الزاوية فيها ـ على درجة من الكفاءة تمكنها من القيام بدورها فى مقاومة العدوان الخارجى.

(١) Air 20/ 6906, A.C.A.S.(p) 9589, Foster to P.S. to S. of S., minute, 11.3.1948

(٢) Air 20/ 6906, A.C.A.S.(p) 9632, V.C.A.S. to S. to S., minute, 12.3.1948.

وأكثر من ذلك، فإنه مرغوب فيه أن تتطلع إلينا هذه الدول ـ ومصر بصفة خاصة ـ لمساعدتها فى التسليح وتدريب قواتها المسلحة. بدلا من أن تتجه إلى دول أخرى، قد لاتكون حليفتنا فى أى حرب مقبلة.

ولقد واجهت جهودنا الماضية ـ فى حقيقة الأمر ـ مشاكل جمةً لبناء جوية مصرية معقولة.

«ولاأظن أنه يجب أن نتأثر فى هذا الشأن بالمناورة السياسية الأخيرة للحكومة المصرية بإنهاء نشاط بعثتنا الجوية فى بلادهم. إن هدفنا يجب أن يستمر فيما يتعلق بإعطاء القوة الجوية المصرية أكثر معاونة ممكنة. وإنه من الممكن تماما أن يؤدى إعادة التسليح بطرازات الطائرات البريطانية الى طلب بعثة جوية جديدة.

«ونظراً لأننا تعهدنا فى معاهدة ١٩٣٦ بتزويد مصر بالطائرات، فإننى أرى أنه يتوفر لنا الأسباب الكافية لتزويد مصر بهذه الطائرات، بالرغم من حظر تصدير الأسلحة للشرق الأوسط. فطائرات تشيبمنك غير مسلحة على أية حال، والمتيور ٣، والهامبير ٣، غير ملائمين للهجوم الأرضى، وهو شكل العمليات (أعمال القتال) التى يُحتاج إليها بشدة فى فلسطين. إلا أن الطرازين الأخيرين يمكن استخدامهما ضد الطائرات الأخرى فى الجو، بما فى ذلك طائرات النقل بطبيعة الأحوال.

«ومن ناحية الهيبة، وعدم تأثر معنويات أسرابنا فى الشرق الأوسط ـ واضعين فى الاعتبار الهجمات التى قام بها السلاح الجوى الملكى المصرى على طائراتنا فى الجو ـ فإنه يجب التأكد ألا يتم تزويد المصريين بأية طائرات نفاثة، قبل أن يُعاد تسليح بعض أسرابنا على الأقل بمنطقة الشرق الأوسط[1]. وأننا نأمل أن يتوفر للقوات الجوية الملكية (البريطانية) بالشرق الأوسط بعض الطرازات النفاثة قبل نهاية هذا العام. فإذا تأخر إمداد المصريين بهذه الطائرات حتى ذلك الوقت، فإن ذلك سيكون له بعض الدلالة السياسية على أننا سننهى التزامتنا فى فلسطين قبل أن يتم تزويد المصريين بأى طائرات نفاثة على الإطلاق.

«وعلى ذلك فإننى أوصى بشدة بتزويد القوة الجوية المصرية بالطرازات الحديثة التى

(١) هاجمت المقاتلات المصرية بالعريش إحدى الطائرات البريطانية التى خالفت تعليمات حظر الطيران.

حددها شتراوس، على ألا يتم ذلك قبل إعادة تسليح بعض وحدات القوات الجوية الملكية (البريطانية) فى الشرق الأوسط بالطرازات النفاثة» (١).

كان ذلك موقف وزارة الطيران. أما وزارة المستعمرات فقد تلخص موقفها من تزويد مصر بالطائرات النفاثة فى أنه «سيكون أكثر حكمة منع تسليح تلك الطائرات فى الوقت الحالى (مارس ٤٨)، مع إعادة التفكير فى الأمر بعد ثلاثة أشهر، حيث سيكون من الضرورى حينئذ تقدير ما إذا كان يمكن فرض أية شروط على استخدامها فى فلسطين»(٢).

وبنهاية مارس ١٩٤٨ استقر رأى أرنست بيفن ـ وزير الخارجية البريطانية ـ على «أننا لانعترض على تسليم طائرات التدريب، ولكننى أعتقد مثلك، أنه لايجب تسليم الطائرات النفاثة فى الوقت الحالى، على أن يعاد النظر فى موضوع الإمداد بها بعد بضعة أشهر» (٣).

ومن ذلك، نرى أن السياسة البريطانية تجاه تسليح القوة الجوية المصرية بالنفاثات، واتجاهها إلى تأخير تسليم تلك الطائرات لما بعد عام ١٩٤٨، لم يكن فيه أى تشجيع آنذاك للحكومة المصرية، التى لم تتلق حتى اندلاع الحرب المعلنة من الحكومة البريطانية مايفيد قبول بيع وتسليم هذه الطائرات. مما دفع الحكومة المصرية إلى إرسال بعثة من رجال سلاح الطيران برئاسة وكيل وزارة الدفاع لشئون الطيران إلى الولايات المتحدة لمدة ستة أسابيع لزيارة مصانع الطائرات ومنشآت سلاح الطيران الأمريكى بحثاً عن مصدر بديل للإمداد بالطائرات (٤).

ولو كانت بريطانيا تسعى إلى توريط مصر فى الحرب المنتظرة آنذاك، لوافقت على بيع الطائرات النفاثة لمصر، مما كان سيقوى عزيمتها على الاشتراك فى الحرب استناداً إلى تفوقها الجوى بعد دعم سلاحها الجوى بالنفاثات، بدلا من ترددها طوال ربيع ١٩٤٨. وبعد أن تتورط مصر فى الحرب فعلا تقوم الحكومة البريطانية بإخطار مصر بعدم قدرتها على تسليم الطائرات فى الموعد المحدد، نتيجة للحظر الدولى ـ وكان فرصة مواتية ـ أو لأسبقيات وحداتها الجوية. وماكانت الحكومة البريطانية تعجز عن اختلاق الأسباب حينما تريد ذلك.

---

(١) Air 20/ 6909, A.C.A.S.(P) 9632, V.C.A.S. to S. of S., 12.3.1948, Appendix

(٢) (ملحق ٣٢) Air 20/ 6906, 125/9A, Watson to Roperts, secret letter, No. V.C.A.S. 594, 30.4.1948.

(٣) (ملحق ٣٣) Air 20/ 6906, 125/ 9A, Bevin to Henderson, secret letter, No. V.C.A.S. 594, 30.3.1948.

(٤) وثائق مجلس الوزراء، جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٢ أبريل ١٩٤٨.

٢ - مرحلة انحسار السيطرة العربية فى فلسطين:

تحول الموقف المصرى إلى التدخل بالقوات المسلحة:

استمر موقف الحكومة المصرية الرافض للتدخل بالقوات المسلحة العربية حتى شهر أبريل ١٩٤٨، إلا أنه يمكن رصد مقدمات التحول عن تلك السياسة ابتداءً من شهر مارس من العام نفسه. ففى ذلك الشهر، بينما كان مجلس الأمن يبحث مشروع القرار الأمريكى بتشكيل لجنة من الأعضاء الدائمين فى المجلس لوضع التوصيات اللازمة لتنفيذ قرار التقسيم بالتشاور مع دولة الانتداب والأطراف المعنية، أعلن المندوب المصرى، أنه إذا استمر هذا الاتجاه نحو التقسيم، فإن الدول العربية المحيطة بفلسطين سوف تصل إلى نقطة لاتجد عندها مفراً من الهجوم لانقاذ عرب فلسطين [١].

وفى الثامن عشر من مارس طلب وزير الدفاع المصرى إجراء تقدير الموقف لبحث قدرة القوات المسلحة على التدخل فى فلسطين لمساعدة الدول العربية. وقد ظهر من ذلك التقدير أنه «لن تتمكن قوات الجيش من توفير أكثر من مجموعة لواء مشاة معها بعض الوحدات المدرعة وذلك نظراً لانشغال باقى القوات فى أعمال الأمن الداخلى وحراسة القاعدة وخطوط المواصلات...»[٢]. وكانت «الذخائر المتوفرة للأسلحة المختلفة تكفى القتال المستمر لفترة تتراوح مابين الأسبوعين للمدافع وأربعة أسابيع للبنادق والرشاشات»[٣]. كما أوضح التقدير نفسه أن «حالة الحملة (المركبات) فى الجيش سيئة، فقد كان ٦٠٪ من مجموعها غير صالح للعمل فضلا عن أن الباقى كان يحوى نسبة كبيرة من عربات الركوب التى لاتصلح للقتال»[٤]. أما عن مستوى التدريب المشترك لتلك القوات، فقد كان يثير قلق مدير عمليات الجيش آنذاك، حيث

---

(١) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٧٨.

(٢) وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج١ (القاهرة: شعبة البحوث العسكرية، ١٩٦١)، ص ٤٣.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

كانت «حالته غير مُطَمئِنة نظراً لعدم اشتراك الوحدات فى عمليات أو مناورات على مستوى مجموعة لواء مشاة كاملة»(١).

وعندما عُرِضَ تقدير الموقف للسلاحين الجوى والبحرى يوم ١٦ مارس ـ بعد شرح تقدير الموقف الخاص بالجيش ـ فإن حالة هذين السلاحين لم تكن بأفضل من حالة الجيش. فبالنسبة للسلاح الجوى كان عدد ونوع الطائرات المستخدمة آنذاك كما يلى(٢):

السرب الأول	٨	طائرات	سپيتفير ٩	(مقاتلات قاذفة واستطلاع).
السرب الثانى	٨	طائرات	سپيتفير ٩	(مقاتلات قاذفة).
السرب الثالث	٦	طائرات	داكوتا	(نقل).
السرب الرابع	٦	طائرات	أنسن	(نقل).
	٣	طائرات	دف	(نقل).
السرب الخامس	غير مشكل حتى ذلك التاريخ.			
السرب السادس	٨	طائرات	سپيتفير ٩	(مقاتلات قاذفة)

وطبقاً للحالة الفنية للقوة الجوية المصرية فإنها «لاتسمح بأكثر من معاونة مجموعة اللواء المقترح العمل بها، بالقيام بأعمال الاستطلاع ومهاجمة بعض الأغراض الأرضية الحيوية بالقنابل والرشاشات» (٣).

أما القوة البحرية المصرية «فقد كانت سلاحاً ناشئاً، وكان المعتقد أنه بمضاعفة الجهود يمكن استخدام بعض كاسحات الألغام فى حماية الجناح الأيسر لقواتنا أثناء التقدم بعد منتصف مايو ١٩٤٨» (٤).

(١) نفس المرجع، ص ٤٤.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٥.

(٣) وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج١، ص ٤٤.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

وقد سلِّم تقدير الموقف المشار إليه إلى وزير الدفاع فى السادس عشر من مارس[١]. ولما كان من المستحيل الزج بالقوات المسلحة المصرية فى الحرب بحالتها آنذاك، فقد اشتمل التقرير الذى قُدِّم لوزير الدفاع عن تقدير الموقف على الاستعدادات التى يمكن عملها داخل الجيش دون مساعدة من السلطات العليا، إلا أنها تحتاج اعتمادات مالية إضافية وتوجيهات سياسية وتنازل من السلطات المدنية عن بعض المساعدات التى يقدمها لها الجيش[٢]. كما اشتمل التقرير على مطالب الجيش من السلطات العليا والتى «بدون تنفيذ هذه المطالب يُشك فى مقدرة الجيش على تشكيل القوة اللازمة، كما لايمكن بدونها متابعة العمليات الحربية»[٣]، التى كان مُقدراً لها منتصف مايو ١٩٤٨.

وفى أول أبريل ١٩٤٨ ـ عندما لم يتلق اللواء موسى لطفى مدير العمليات والمخابرات أى رد على تقدير الموقف الذى سلُم للوزير ـ قدَّم مذكرة إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة تعكس قلقة لمرور الوقت دون إجراءالتحضيرات والاستعدادات الموصى بها فى تقريره للوزير. فقد جاء فى تلك المذكرة [٤]:

«٦- مضى على تقديم التقدير أسبوعان ولم نعلم مدى الموافقة عليه. ولم يجر أى تنفيذ لما فيه من طلبات انتظاراً للتصديق.

«ولما كانت المدة الباقية تكاد تكون كافية الآن لتنفيذ الخطوات التى تدخل ضمن اختصاص رئاسة الجيش والواردة بالبند ٤ عاليه، لذا نرى ضرورة التصديق الآن. ولو على الأقل على مايدخل ضمن اختصاص رئاسة الجيش، وإلا أصبح تنفيذ هذه العملية غير ممكن فى الميعاد المحدد إلا بصعوبة جمَّة قد تُعرِّض الخطة لتعقيد خطير.

«٧- ولما كان وضع الخطة العامة المشتركة بيننا وبين السلاحين البحرى والجوى الملكيين

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٣،، ملف ١-٢٦ س ج/ ٣٣ ج١، مذكرة مدير العمليات والمخابرات إلى رئيس أركان حرب الجيش، رقم ع ح / ٥/٢/١٠ (١)، أول أبريل ١٩٤٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع ، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

يتوقف على تحديد الغرض، لذا يجب ضرورة البت فيه من الآن ضمانا لإعداد الخطة ولإعطاء قائد القوة الفرصة الكافية لوضع خطته التفصيلية» (١).

ومن هذه المذكرة وتقدير الموقف الذى سبقها يمكن أن نستخلص مايلى:

(١) أن حالة القوات المسلحة المصرية خلال الشهور الأولى لعام ١٩٤٨ وحتى ربيع ذلك العام، لم تكن تمثل عاملاً مشجعاً يدفع الحكومة المصرية على الزج بها فى غمار الحرب المنتظرة فى فلسطين. ولم تكن تلك الحالة خافية ـ بطبيعية الحال ـ على وزير الدفاع ورجل الملك آنذاك. وكان فاروق يحاول الانفراد بزمام السياسة المصرية تجاه القضايا العربية دون حكومته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

(٢) يعكس عدم رد وزير الدفاع على الإجراءات المطلوبة لإعداد قوات الجيش ـ والتى وردت فى تقدير الموقف لرئاسة الجيش ـ عدم حسم الحكومة المصرية والملك لأمرهما تجاه التدخل بالقوات المسلحة فى فلسطين حتى أوائل أبريل من عام ١٩٤٨، كما سنرى.

إلا أنه يبدو أن تزايد الضغط السياسى العربى فى القاهرة خلال شهر أبريل ـ بعد أن تدهور الموقف العربى فى فلسطين، وتزايد الضغط الشعبى الجارف مطالبا بالتدخل لإنقاذ عرب فلسطين الذين كانوا يتعرضون للمذابح آنذاك ـ دفعا الحكومة المصرية والملك إلى غير مايشتهيانه. فعندما اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية بالقاهرة خلال النصف الأول من أبريل لبحث الموقف العربى المتدهور فى فلسطين والهزائم العربية التى عرضها اللواء إسماعيل صفوت ـ رئيس أركان القوات العربية فى فلسطين ـ ومطالبته بتدخل الجيوش العربية لإنقاذ الموقف هناك، عرض الملك عبد الله على اللجنة السياسية استعداده للتدخل العسكرى بجيشة لإنقاذ فلسطين (٢).

وتحت ضغط التيار الشعبى العارم فى كافة أنحاء الوطن العربى، قبلت اللجنة السياسية عرض الملك عبد الله. وتخلت مصر عن معارضتها للتدخل بالقوات المسلحة العربية، بل اتّهم

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٣٧ – ١٣٨.

رئيس وزراء مصر رئيس الوزراء السوري ـ الذى عارض قبول العرض الأردنى ـ بأنه على استعداد للتضحية بفلسطين على مذابح أحقاده الشخصية [١].

إلا أنه يمكن القول إن موافقة أيٍّ من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أو مصر على عرض الملك عبد الله لم يكونا دون تحفظ. فبينما اشترط الأمين العام لجامعة الدول العربية، فى رسالته إلى الملك عبد الله، ضرورة الاستيلاء على فلسطين كلها وبقائها عربية مع عدم قبول الملك بالتقسيم [٢]، فإن مصر ـ فى مواجهة ضغط العراق بضرورة تدخل الدول الأخرى ـ علقت اشتراك قواتها باشتراك جيوش الدول العربية الأخرى، وأنها لايمكن أن تتأخر عمَّا تقوم به البلاد العربية [٣]. وتخوفاً من أطماع الملك عبد الله فى فلسطين، فإن الملك فاروق ـ فى مقابلته لرؤساء الوفود باللجنة السياسية يوم ١٢ أبريل ١٩٤٨ ـ وهو اليوم نفسه الذى أتُخذ فيه قرار التدخل بالجيوش العربية ـ أمر رئيس ديوانه أن يتلو عليهم مايلى:

«إن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لايمكن أن يكون إلا كحلٍّ مؤقت خالٍ من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة. وأنه يجب أن يُفهم صراحة أنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أهلها لحكمها» [٤].

ويشير الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ استنادا إلى الوثائق البريطانية ـ إلى أن مصر «كانت منذ البداية أقل أعضاء الجامعة العربية حماسة للتدخل العسكرى، وحاولت أن تواجه ضغط العراق وشرق الأردن بتأجيل قرار التدخل لأطول فترة ممكنة» [٥].

ويبدو أن سقوط مدينة حيفا فى أيدى المنظمات الصهيونية فى الثالث والعشرين من أبريل، وضغط الشعب المطالب بالمشاركة فى القتال لنجدة عرب فلسطين ودخول أولى كتائبه من جماعة الإخوان المسلمين إلى فلسطين فعلا، جعلا الملك والحكومة المصرية يتحركان فى اتجاه الزج بالقوات المصرية فى فلسطين. حيث تشير وثائق مكتب وزير الدفاع الوطنى آنذاك إلى ذلك التحول قبل نهاية شهر أبريل ١٩٤٨.

---

(١) نفس المرجع، ص ١٣٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، ص ١٣٩. ـ البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٤٣.

(٤) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٣٨.

(٥) نفس المرجع، ص ١٤١.

وتُحدد إحدى تلك الوثائق ـ التى يبدو أنها كُتبت بعد مؤتمرات أبريل فى القاهرة ـ موقف مصر آنذاك كما يلى:

«١- يُتخذ قرار جماعى بدخول قوات جميع الدول العربية باسم جيش القوات العربية لإنقاذ فلسطين.

«٢- توحيد القيادة ولامانع عند مصر أن يكون جلالة الملك عبد الله مشرفاً على هذه القيادة باسم البلاد العربية باعتبار جيشه الموجود فعلا بأرض فلسطين والسابق تجربته فيها.

«٣- تكون القيادة العامة لقوات الجامعة العربية من قائد أعلى وهيئة أركان حرب ممثلة من الدول العربية المتحدة.

«٤- يُحاط جلالة الملك عبد العزيز بكافة الاجراءات التى اتفق عليها، على أن توفد اللجنة السياسية دولة جميل مردم بك رئيس وزراء سوريا للتفاهم مع جلالة الملك على القوة الممكن اشتراكه بها وكيفية إرسالها بأول فرصة.

«٥- على كل من الدول العربية أن تقدم للقيادة العامة كل مايلزمها من جنود وعتاد فى حدود طاقاتها.

«٦- يجب على جميع الدول العربية أن تحشد قواتها التى ستشترك بها فى أقرب نقطة من الحدود الفلسطينية قبل أول مايو.

«٧- فى حالة قطع الإعانة المالية عن الدولة الأردنية فإن دول الجامعة تعوضها بمثلها» [١].

وتوضح تلك الوثيقة بجلاء السياسة التى تقرر أن تتبعها مصر، على الصعيدين السياسى والعسكرى تجاه تطورات الموقف فى فلسطين، وهو ماسنراه ينعكس على الخطوات المصرية على نفس الصعيدين خلال الأسبوع الأخير من أبريل والنصف الأول من مايو ١٩٤٨.

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٣، ملف ١ - ٢٦ / س ج/ ٣٣ ج١، مذكرة مرفقه بمذكرة اللواء موسى لطفى رقم ع ح / ٢/١٠/٥ (١) إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة، بدون تاريخ.

فعلى الصعيد العسكرى، عُقد مؤتمر برئاسة هيئة أركان حرب الجيش فى السادس والعشرين من أبريل لاستكمال «تجميع القوات المصرية فى العريش تمهيداً للتقدم نحو فلسطين. وقد صدرت تعليمات العمليات الحربية رقم (٧) عن ذلك» [١]. وكانت هذه التعليمات تقضى باستكمال حشد القوات من الأسلحة المختلفة (مجموعة لواء مشاة ومعاوناتها) قبل الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٩ أبريل ١٩٤٨. أى قبل أول مايو كما جاء فى وثيقة وزارة الدفاع التى سبقت الإشارة اليها.

وطبقا لتلك التعليمات، كان على قيادة السلاح الجوى أن تجهز قبل التاريخ المحدد «٦ طائرات مقاتلة وطائرة استطلاع بالصور كخط أول فى مطار العريش، ٩ طائرات مقاتلة، ٣ نقل من طراز داكوتا، ١ طائرة استطلاع بالصورة كخط ثان فى قيادة السلاح الجوى الملكى»[٢].

وكان على هذه القوة أن تعمل لمعاونة قوات الجيش التى حددتها تعليمات العمليات رقم (٧) بثلاث كتائب مشاة والوحدات المعاونة لها. كما نصت تلك التعليمات على إنشاء قاعدة إدارية أمامية بالعريش تتحرك إليها القوات المصرية والقوات المعاونة للسلاح الجوى الملكى قبل الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٩ أبريل.

وفى الوقت الذى كانت فيه إجراءات وزارة الدفاع تسير نحو التدخل بالقوات المسلحة فى فلسطين، تلقى رئيس الوزراء مذكرة من وزارة الخارجية المصرية تنصح بعدم التورط الرسمى فى الحرب بواسطة الجيش المصرى والاكتفاء بالمتطوعين، الذين لايجب أن تربطهم أى رابطة رسمية بالحكومة المصرية أو قواتها المسلحة. وتوضح تلك المذكرة أن النية كانت متجهة فعلا إلى الزج بالجيش المصرى فى فلسطين، حيث استُهلت تلك المذكرة بما يلى:

«أولاً: بمناسبة ماسيتقرر من اشتراك فرق مصرية من الجيش فى العمليات الحربية فى

---

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٢٦ج ٥، مذكرة عن الحملة المصرية فى فلسطين، ١٤ نوفمبر ١٩٤٧ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٤٨.

(٢) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١١٣. ـ يبدو أن عدد طائرات النقل بالخط الثانى زيد فيما بعد إلى ٥ طائرات. ـ انظر وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين، ج٢ (القاهرة: هيئة البحوث العسكرية، ١٩٦١)، ص ٢٣١.

فلسطين، من المهم أن نتدبر النتائج الدبلوماسية والحربية الخطيرة التى تترتب على هذا الاشتراك لو كان سافرا» [١].

وبعد أن عددت المذكرة المخاطر الدبلوماسية والحربية الخطيرة من واقع القانون الدولى وسياسات الدول الكبرى فى المنطقة والتى ستؤدى ـ طبقاً لما جاء فى المذكرة ـ إلى «اصطدام الجيوش العربية بالجيوش اليهودية يؤيدها حتماً بريطانيا وأمريكا وغيرها بالعتاد والرجال...[٢]»، نصحت قائلةً:

«ثانياً: لهذا، ولما كان من المحتم اشتراك مصر والبلاد العربية فى الجهاد بفلسطين اشتراكاً فعالاً، ولكى نتجنب النتائج الدبلوماسية والحربية الخطيرة المشار إليها آنفا، يجب أن يكون هذا الاشتراك مستترا تمام الاستتار وبصفة غير رسمية» [٣].

ولما كانت الحكومة المصرية ـ فى اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى القاهرة خلال شهر أبريل ـ قد علقت تدخل الجيش المصرى فى فلسطين بدخول الجيوش العربية الأخرى، فقد كان على الدول العربية الأخرى أن تحسم أمرها وتحدد متى وكيف تدفع قواتها إلى فلسطين. ومن ثم ، عُقد ـ تحت ضغط الأمين العام لجامعة الدول العربية ـ مؤتمر بعمان فى التاسع والعشرين من أبريل، حضره الملك عبد الله وعبد الآله الوصى على عرش العراق، والوزراء العراقيون والأردنيون، فضلاً عن الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكان من المتوقع أن يلحق بهم رئيس وزراء لبنان ووزير الدفاع اللبنانى[٤].

وكان على هذا المؤتمر أن يبحث تدابير إنقاذ فلسطين بعد أن تعهد النقراشى للأمير عبد الآله بدخول الجيش المصرى إلى جنوب فلسطين إذا تعهدت الدول العربية الأخرى

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٣، ملف ١-٢٦/ س ج/٢٣ج١، صورة مذكرة من الخارجية المصرية إلى رئيس الوزراء، ٢٧ أبريل ١٩٤٨، مسلسل ٨٥ ـ ٨٦.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٣٨ - ١٣٩.

بالتدخل بقواتها فى الوقت نفسه[١]، وفى هذا المؤتمر تقرر دخول الجيوش العربية فلسطين فى الثامن من مايو[٢].

واجتمع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية فى اليوم التالى بعمان، حيث انضم إليهم القائممقام حافظ بكرى ـ كضباط اتصال بين الجيش المصرى والجيوش العربية الأخرى ـ لبحث احتياجات التدخل وحجم القوات المطلوبة[٣]. وقد استمرت اجتماعات السياسيين والعسكريين العرب فى عمان حتى الأول من مايو. وكان من رأى العسكريين أن أقل مايجب تدبيره وتجهيزه من قوات عربية للتدخل هو مالايقل من خمس فرق كاملة من المشاة والأسلحة المعاونة مع القوات الجوية التى تملكها مصر والعراق والتى يجب ألا تقل عن ستة أسراب مقاتلة وقاذفة قنابل. إلا أن السياسيين العرب لم يرق لهم هذا التقدير، واتهموا قادتهم بالمغالاة وأمروهم بالدخول بالقوات المتيسرة لديهم والعمل على زيادتها تدريجياً [٤].

وقد ثار بعد اجتماعات عمان خلافان رئيسيان، الأول حول توقيت دخول الجيوش العربية فلسطين، والثانى حول قيادة القوات المسلحة العربية التى سيتم الزج بها فى فلسطين. وبالنسبة لهذين الخلافين فإن رسالة عبد الرحمن عزام ـ الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك ـ التى بعث بها إلى الحكومة المصرية من دمشق فى السادس من مايو، توضح الأمر على الوجه التالى:

«١- كانت حكومة الدول العربية الممثلة فى اجتماعات عمان قد اتفقت على المبادرة إلى العمل الحربى داخل فلسطين قبل يوم ١٥ مايو. وحددت ٨ مايو تاريخا لبدء تدخلها. ولما هدد الملك عبد الله بتنفيذ ذلك اعترض الإنجليز بشدة، فاضطر إلى تأجيل العمل إلى يوم ١٦ مايو. ولكن حكومتى سوريا ولبنان طلبتا يوم ١٩٤٨/٥/٤ إنجاز مااتُفق عليه. وأجرت اتصالات

(١) نفس المرجع، ص ١٣٩.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٣، ملف ١ - ٢٦ / س ج١، تسجيل لرسالة شفهية من عبد الرحمن عزام أرسلها من دمشق، ٦ مايو ١٩٤٨، مسلسل ٧١ - ٧١.

(٣) نفس المرجع، تقرير القائممقام حافظ بكرى عن المؤتمر العسكرى بعمان يومى ١، ٢ مايو ١٩٤٨ مسلسل ٥٤.

(٤) وحيد الدالى، أسرار الجامعة العربية (القاهرة: مكتبة روزاليوسف، ١٩٨٢)، ص ٢٣٢.

انظر أيضا، شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٨.

بجلالة الملك عبد الله فأوفد جلالته يوم ١٩٤٨/٥/٥ رسولا خاصا إلى دمشق يحمل رده. وهو يشترط لتنفيذ مااتفق عليه من تدخل قبل ١٦ مايو أن يكون ذلك بالإجماع، وجلالته يقصد بذلك اشتراك مصر مع توحيد القيادة، التى طلب جلالته أن يتولاها مصرى.

«وقد وجه جلالته إلى حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك (فاروق) رسالة فى هذا الشأن[١]». ثم استطرد عزام فى رسالته يحث الحكومة المصرية على التدخل بقوله: «المفهوم أن الجيش الأردنى سيقاتل والعراق أخذ فى زيادة قوات جيشه فى شرق الأردن)، وقد حشدت سوريا ولبنان مالديهما على الحدود.

«ويتساءل الجميع عن موقف مصر. هل أرسلت جنوداً بصفة متطوعين كمقدمة لتداخلها...

«٤- أرجو المبادرة إلى إيفاد ممثل مصر العسكرى حافظ بك (بكرى) إلى عمان فوراً بمعلومات قطعية عن مدى وكيفية اشتراك مصر سواء قبل ١٥ مايو أم بعده. وأخشى أن تُصور مصر على غيرحقيقتها، فتُرمى بأنها هى العقبة فى سبيل إنقاذ فلسطين، أو على الأقل فى سبيل محو العار اللاحق بالبلاد العربية بسبب الحالة فى فلسطين.

«٥- ورأيى أن تدخل الجيوش العربية فى فلسطين سيُحدث ارتباكا فى صفوف اليهود ويضطرهم إلى طلب الصلح من العرب.

«٦- حاولت على (معرفة) رأى الإنجليز فى سوريا وشرق الأردن، فيما إذا كان تدخل الجيش المصرى يترتب عليه رد فعل سيء فى العلاقات المصرية ـ الإنجليزية. ولم أتبين حتى الآن أن مثل هذا التدخل يحدث نتيجة خاصة بالنسبة لهذه العلاقات، وإنما يُنظر إلى تدخل الجيش المصرى بنفس المنظار الذى ينظر به إلى تدخل الجيوش العربية الأخرى. ولكن الإنجليز المذكورين يلاحظون أن الجيش المصرى مُعد بكيفية تفوق إعداد جيوش الدول العربية الأخرى بما فيها شرق الأردن.

«٧- ستتخذ القوات المصرية منطقة غزة مسرحا لنشاطها فى البداية إلى أن ينجلى الموقف إلى مسافة بعيدة فى الرقعة المخصصة للدولة العربية فى مشروع التقسيم. ويمكن الحصول

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٣، رسالة عبد الرحمن عزام المشار إليها.

فى هذه الحالة من سكان منطقة غزة على دعوة منهم للقوات المصرية لحمايتهم. ومهما يكن من شىء فإنه يجب منذ الآن إعداد مبررات الحركة» (١).

ورسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية لاتحفز مصر على التدخل بقواتها المسلحة فحسب، بل وتطمئن حكومتها بالنسبة للمسألتين اللتين يتخوف منهما رئيس وزرائها، وهما حالة الجيش وموقف بريطانيا من التدخل.

فبالنسبة للأولى نجد «عزاماً» يُهوِّن من أمر التدخل بالقوات العربية، فاليهود ـ فى رأيه ـ سيرتبكون ويطلبون الصلح بمجرد دخول الجيوش العربية فلسطين، فضلاً عن شهادة الإنجليز بتفوق الجيش المصرى على قرنائه فى الدول العربية (٢). أما موقف بريطانيا، فإنه يُطمئن النقراشى أنها لاتعارض التدخل بشرط أن يتم بعد نهاية الانتداب، كما أنها ترى أن تدخل مصر العسكرى مَثَّلَهُ كمثل تدخل باقى الدول العربية.

أما من ناحية القيادة العامة، فتوضح الرسالة رغبة الملك عبد الله فى إسنادها لأحد المصريين «لأنه يعتقد أن مصر إذا وعدت أنجزت وأن جانبها مأمون ولايُخشى منها غدر(٣)» إلا أنه يبدو أن ـ العراق اعترض على ذلك، بينما اعترضت مصر على تولى القيادة ضابط عراقى(٤)، ولما كان قائد الفيلق الأردنى ضابطاً بريطانياً مُعاراً، فقد تُوج ذلك الخلاف العربى بإسناد تلك القيادة إلى الملك عبد الله فى العاشر من مايو، رغم المعارضة التى لاقاها ذلك الاختيار من بعض الدول العربية. وعُين اللواء نور الدين محمود (العراقى) نائباً له (٥).

وتشير الوثائق المصرية إلى أن عدم الاتفاق حول تولى قيادة عسكرية موحدة لجميع الميادين ـ كما كانت مصر ترى ـ دفع بها إلى ارسال هيئة مستشارين عسكريين إلى عمان

---

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان. ـ انظرعبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٠، حيث يؤكد جلوب تصور عزام.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٣٩. يشير الدكتور عبد الرحيم، إلى أن عزاماً كان ميالا إلى جعل مقر القيادة العامة فى دمشق وإسنادها إلى ضابط عراقى.

(٥) الدالى، المرجع المشار إليه، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

«للحصول على التفاهم والتعاون التام بين الجيش المصرى والأردنى فى العمليات المنتظرة فى فلسطين» (١).

وتوضح رسالة عبد الرحمن عزام أن موقف مصر النهائى، بالنسبة لمدى اشتراكها فى التدخل ومتى يتم ذلك، لم تكن واضحة للأمين العام، والدول العربية الأخرى حتى تاريخ تلك الرسالة فى ٦ مايو، رغم أن مبدأ التدخل كان متفقا عليه، مما دعا عبد الرحمن عزام إلى استعجال تحديد موقف مصر النهائى.

كما تبين تلك الرساله أن الأمين العام لجامعة الدول العربية ـ المحرك الأول لتيار التدخل بالجيوش العربية وحامل لوائه ـ كان غير قادر على استيعاب الموقف وتقديره بشكل سليم. فهو لايتوقع قتالا حقيقياً، ويرى أن مجرد دخول الجيوش العربية فى فلسطين سيربك اليهود ويدفعهم إلى طلب الصلح.

وهذا التصور الساذج من الأمين العام لجامعة الدول العربية، وقناعة الحكام العرب به ـ كما سنرى ـ يوضح الفرق بين الجدِّية التى كانت تنظر بها القيادة الصهيونية إلى قضية الحرب ونظرة العرب إليها.

ولما كانت رسالة الأمين العام تشير إلى أن اعتراض بريطانيا كان على موعد التدخل العربى فحسب، فإن ذلك يعني موافقة ضمنية من بريطانيا على تدخل الجيوش العربية فى فلسطين ـ بما فى ذلك القوات المصرية ـ بعد انتهاء الانتداب البريطانى فيها، وهو مايطرح السؤال التالى:

هل كان هذا الموقف من بريطانيا يهدف الى توريط أىٍّ من الدول العربية فى الصراع المسلح مع القوات الصهيونية ـ كما يرى بعض السياسيين والكتَّاب ـ أم كان ذلك لأهداف أخرى؟ إن مارواه «چون باجوت جلوب(٢)» عما دار بين توفيق أبو الهدى، رئيس الوزراء الأردنى وأرنست بيڤين وزير الخارجية البريطانى فى لندن عام ١٩٤٨ قبل أن تشتعل الحرب، ليُلقى الضوء على أهداف السياسة البريطانية فى ذلك الوقت.

---

(١) أوراق اللواء المواوى الشخصية،، مسودة تقرير هيئة العمليات المشتركة، ص ٤.

(٢) چون باجوت جلوب قائد الفليق الأردنى عام ١٩٤٨، وهو ضابط بريطانى كان معاراً لمملكة شرق الأردن، يميل للبدو ويجيد اللغة العربية.

ففى ذلك اللقاء ـ الذى قام فيه «جلوب» بدور المترجم ـ استعرض توفيق أبو الهدى الموقف المنتظر فى فلسطين بعد جلاء البريطانيين ونهاية الانتداب، وأوضح أن اليهود يملكون البنية الأساسية لتولى السلطة، كما أعدوا جيشا قويا من قوات الهجناه، بينما يفتقر عرب فلسطين إلى الزعامة، وليس لديهم جيش، كما أنهم يفتقرون إلى الوسائل الضرورية اللازمة لإقامة مثل هذا الجيش. وعلى ذلك، «إذا نفَّذت بريطانيا قرارها بالانسحاب فسيحدث أحد أمرين، إما أن يتجاهل اليهود قرارات التقسيم ويحاولوا احتلال فلسطين بأسرها وتحويلها إلى دولة يهودية، أو يعود الحاج أمين الحسينى إلى فلسطين ويحاول فرض زعامته فيها. وهذا مالا نريده، ولاتريدونه أنتم... ولذلك فإن الأردن قرر دخول فلسطين (بعد) انتهاء الانتداب، واحتلال المناطق المخصصة للعرب بموجب مشروع التقسيم.

«وقد ردَّ بيفن على ذلك بقوله.. من حقكم أن تفعلوا ذلك ولكن لاتتجاوزوا هذه المناطق ولاتهاجموا المناطق المخصصة لليهود. فقال أبو الهدى، حتى لو أردنا ذلك فإننا لانستطيعه»(١).

إلا أن «چون جلوب» فى كتابه:« A Soldier with the Arabs» قال أن رد بيفن على استعراض توفيق أبو الهدى للموقف ونية دخول الجيش الأردنى إلى فلسطين هو «أنه يبدو أن ذلك هو الشىء الواضح الذى يمكن عمله (٢)»، وأنه أى جلوب ـ قام بتذكير توفيق أبو الهدى باللغة العربية، «أن الفيلق العربى لايستطيع احتلال منطقة غزة أو الجليل الأعلى اللتين تم تخصيصهما للعرب (فى قرار التقسيم)(٣). وعندئذ أمن توفيق أبو الهدى على قوله.

وعندما ترجم لبيڤن قول توفيق أبو الهدى، رد وزير الخارجية البريطانية مرة أخرى، «أنه يبدو أن ذلك هو الشىء الواضح الذى يمكن عمله، ولكن لاتذهبوا إلى غزو المناطق المخصصة لليهود»(٤). وهو مارد عليه توفيق أبو الهدى، «أنه لن تتوفر لنا القوات لنفعل ذلك حتى لو رغبنا فيه» (٥).

---

(١) جلوب، چون باجوت، حديث صحفى بعنوان «حوار مع جلوب» (القاهرة، جريدة الأهرام ٥ أبريل ١٩٨٤)، ص ٥.

(٢) Glubb, John Bayot, A Soldier with the Arabs (London,Hoder and Stoughton, 1969), p.63.

(٣) نفس المرجع، ص ٦٣-٦٦.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

وتوضح كلتا روايتى «جلوب» السياسية البريطانية تجاه القضية الفلسطينية آنذاك، والتى تتلخص فى تنفيذ قرار التقسيم بواسطة العرب أنفسهم وبقواتهم. ومن ثم، جاء قبولها لدخول الفيلق العربى إلى الضفة الغربية للأردن ـ المخصصة للدولة الفلسطينية العربية فى قرار التقسيم ـ دون تجاوزها إلى المناطق اليهودية، ثم الموافقة الضمنية بعد ذلك على دخول الجيوش العربية الأخرى باقى المناطق العربية المخصصة فى مشروع التقسيم. حيث يمكن للقوات العراقية تدعيم القوات الأردنية فى الضفة الغربية، أو تدعيم سوريا ولبنان للسيطرة على الجليل الأعلى، بينما تسيطر مصر على قطاع غزة، وهى المناطق التى تقع خارج إمكانات الفيلق الاردنى.

وبهذه السياسة، فإن بريطانيا كانت تُرضى الولايات المتحدة ـ التى تمارس الضغط عليها ـ بشأن قيام الدولة اليهودية فى فلسطين من ناحية، وتُحد من احتمال سيطرة الدولة اليهودية على كل أو أغلب فلسطين من ناحية أخرى، وهو ماكانت تُنذر به موازين القوى بين العرب واليهود فى فلسطين فى ذلك الوقت. الأمر الذى لو سمحت به كان سيقضى على آمال الملك عبد الله فى ضم الضفة الغربية إلى مملكته ويزيد موقفها سوءً فى المنطقة، خاصةً بين أصدقائها فى شرق الأردن والعراق.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن اشتعال القتال بين القوات العربية والصهيونية ـ وهو بالقطع أمر كان وارداً فى ذهن وزير الخارجية البريطانية ـ سيدفع العرب إلى اللجوء لبريطانيا طلباً للعون والسلاح [1]، فضلاً عن كونه سيُحرج الولايات المتحدة، التى تحاول إزاحتها من المنطقة . فمعاونة الأخيرة لليهود فى قتالهم ضد الجيوش العربية التي تمثل دول المنطقة، سيجعلها تدخل فى صدام مباشر مع الدول العربية، مما يوقف أو يحد على الأقل من التغلغل الأمريكى فى تلك الدول، وهو ماكان يثير قلق وزارتى الخارجية والدفاع فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت [2].

ومن هنا، جاء عدم اعتراض بريطانيا علي تدخل الجيوش العربية فى فلسطين، بشرط ألا

(١) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١١٠. - انظر خلاصة موقف بريطانيا من وثائقها بنفس المرجع، ص ١١٥، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٥، ١٤٦.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢٢.

تتجاوز القسم المحدد للدولة العربية فيها. وليس فى الوثائق البريطانية أو المصرية، التى أمكن الاطلاع عليها، مايشير إلى أكثر من عدم المعارضة لذلك التدخل، وهو مايتمشى مع المصالح البريطانية آنذاك. لأن التحريض المباشر كان سيُلزم بريطانيا بتقديم المساعدة للدول التى حرضتها ويورطها بشكل مباشر فى الصراع، وهو ماكانت تسعى إلى تجنبه، كما رأينا من أسباب تأجيلها لتزويد مصر بالطائرات النفاثة حتى ينجلى الموقف فى فلسطين.

ولم تكن رسالة عبد الرحمن عزام فى السادس من مايو، هى رسالته الوحيدة للضغط على النقراشى وحثه على إشراك القوات المسلحة المصرية فى عملية التدخل العسكرى، حيث أرسل بعد يومين من رسالته الأولى برقية موجهة إلى مجلس الوزراء المصرى تؤكد ماجاء فى رسالته من عدم اعتراض بريطانيا على تدخل الجيوش العربية، وأن بريطانيا وافقت على تدخل الجيش الأردنى فى فلسطين لاعتقادها أن الدول العربية كلها ستدخل بعد ١٥ مايو، وأنها لن تعترضهم[١]. وأضاف عزام فى برقيته، أنه فهم من الوزير البريطانى[٢]، أنهم يظنون «أن مجهودا كبيرا سيبذل فى أمريكا لمنع هذه الجيوش العربية من دخول الأرض المقدسة، نظراً لأن اليهود قد أُصيبوا بذعر شديد من احتمال تدخل هذه الجيوش وأنهم قد يميلون إلى الصلح قبل اجتياحها لهم، وقد اتضح أن القوات اليهودية كان مبالغاً فيها...» [٣].

وفى العاشر من مايو اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى دمشق. وحضر ذلك الاجتماع الممثلون العسكريون للجيوش العربية، الذين طُلب منهم وضع خطة نهائية للعمليات المقبلة فى فلسطين. إلا أن الأمر انتهى فى النهاية إلى تعيين هدف لكل جيش عربى يصل إليه فى وقت محدد ثم تصدر أوامر أخرى بعد ذلك تبعا للموقف [٤].

ويوضع القائممقام حافظ بكرى ـ الذى كان قد عاد إلى دمشق بعد رسالة عبد الرحمن عزام فى ٦ مايو ـ فى تقريره لوزير الدفاع المؤرخ فى ١١ مايو ١٩٤٨، أنه «تم الاتفاق فى المؤتمر العسكرى على أن الغرض من إشراك القوات النظامية فى القتال هو سرعة الحصول

(١) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٢٢.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان. ـ الأرجح أنه وزير بريطانيا المفوض فى الأردن.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ١٢٣، ١٥٨.

على نتائج عسكرية لصالح قضية فلسطين من وجهة نظر دول الجامعة العربية قبل أن يكون تدخل هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن حقيقة فعلية» (١). ثم استعرض التقرير الأهداف المخصصة لكلٍّ من الجيوش العربية.

والجدير بالملاحظة هنا أن كافة الأهداف المبدئية التى حُددت للجيوش العربية لكي تصلها، ثم تصدر إليها الأوامر بعد ذلك طبقا للموقف، تقع فى جملتها داخل الدولة العربية التي حددها قرار التقسيم باستثناء رءوس الكبارى المحددة عبر نهر الأردن لكل من سوريا والعراق، والتى لم تكن تتجاوز مستعمرات الحدود. فكل من «نابلس ورام الله» المحددين كهدفين للقوات الأردنية، «وغزة والمجدل» المحددين للقوات المصرية، بالإضافة إلى «نهارية» التى حُددت للقوات اللبنانية، تقع جميعها فى إطار الدولة العربية فى مشروع التقسيم (٢)، وهو أمر له دلالته كما سنرى (انظر الخريطة رقم ١).

ولما كان الأمين العام لجامعة الدول العربية لم يتلق رسمياً ردَّ الحكومة المصرية على رسائله حتى العاشر من مايو، فقد اتصل لاسلكياً بالنقراشى مساء نفس اليوم لاستعجاله، فأخبره الأخير أنه سيرسل كامل عبد الرحيم صباح اليوم التالى إلى دمشق لحضور جلسات اللجنة السياسية ومعه التعليمات اللازمة (٣).

وقبل أن يصل ممثل الحكومة المصرية إلى دمشق، أرسل الأمين العام رسالة أخرى ـ يحملها القائممقام حافظ بكرى ومؤرخه فى ١١ مايو ـ إلى وزير الخارجية المصرية يخطره فيها «باجتماع اللجنة السياسية فى وقت تحرجت فيه الحاجة (الحالة) فى البلاد العربية واضحت حكوماتها نتيجة انفعال الرأى العام لاتستطيع التخلف عن التقدم بجيوشها مخافة الثورات الداخلية، وهو الآن لايعرف ماذا سيكون موقف مصر بالضبط، ومن المحتمل إحراجها إلى أقصى حد إذا كان هناك تردد فى التعاون...» (٤).

---

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٣، ملف ١ – ٢٦ / س ج/ ٢١، تقرير القائممقام حافظ بكرى من دمشق، ١١ مايو ١٩٤٨، مسلسل ٦٤.

(٢) تكاد تجمع المصادر العربية الأخرى على تلك الأهداف، إلا أن لبنان تغير هدفه فيما بعد ليكون الدفاع عن الحدود اللبنانية، بعد أن تغيرت أوضاع القوات السورية.

(٣) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٢٣.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

ويستطرد الأمين العام فى رسالته السابقة موضحاً «أن الملك عبد الله سيتحرك بجيشه يوم ١٥ مايو مهما فعل الآخرون، ومعنى ذلك أنه إذا لم يتقدم الآخرون فسيحتل هو القسم العربى، ويُرجع مسئولية الفشل على باقى الدول، وهذا مالا يستطيع العراق وسوريا ولبنان أن تقبله، ولذا قررت الدخول يوم ١٥ بجيوشها إلى فلسطين، فيجب التوكل على الله والعمل، لأن كل مايحدث منه أقل ضررا من التردد... (١).

ومن رسائل الأمين العام السابقة والأهداف المبدئية التى حُددت للجيوش العربية، بالإضافة إلى المسار الذى اتخذته العمليات بعد ذلك يمكن أن نرى تردد الحكومة المصرية فى الزج بالجيش المصرى فى فلسطين حتى اللحظة الأخيرة، من ناحية، ونوايا وتصورات السياسيين العرب آنذاك من ناحية أخرى.

فدخول الجيوش العربية كان يستهدف المناطق العربية فى مشروع التقسيم على أمل تداعيات الموقف بعد ذلك فى أحد اتجاهين، إما جنوح اليهود إلى الصلح ـ وهو ماكان يبشر به الأمين العام ـ أو أن تتدخل الأمم المتحدة فتجبر الأطراف على وقف القتال، وهو مايحفظ ماء وجه أولئك الحكام وينقذهم من غضب شعوبهم الثائرة، لو تخلفوا عن دفع جيوشهم لإنقاذ فلسطين. ولما كان الملك عبد الله هو الذى تقدم ليقود المسيرة، فما كانوا ليظهروا اقل منه حماسة للتدخل، حتى وإن اختلفت أهدافهم ونواياهم. (انظر الخريطة رقم ٢).

وبالنسبة لمصر، يشير الدكتور إبراهيم شكيب إلى أن مهمة القوات المصرية حُددت لها فى غيبة ممثل عن الجيش المصرى فى اجتماع العاشر من مايو فى دمشق(٢). أما الدكتور فلاح خالد، فقد أشار إلى أن مصر مُثلت فى هذا الاجتماع بواسطة العقيد عبد الحميد غالب.(٣) إلا أن الوثائق الرسمية لوزارة الدفاع تشير إلى أن ممثل الجيش المصرى فى ذلك الوقت فى دمشق كان القائممقام حافظ بكرى، وقد قدم تقريراً لوزير الدفاع بتاريخ ١١ مايو ١٩٤٨ ـ سبقت الإشارة إليه ـ وضح فيه الموقف العام وماتم من إجراءات والمهام التى خُصصت لكل من القوات العربية وبالنسبة لمصر، كانت تلك المهمة كما يلى:

(١) نفس المرجع، ص ١٢٣ – ١٢٤ – انظرعبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٢.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥٨، ١٦١.

(٣) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٩٣.

«(د) القوات المصرية:

تتقدم إلى المجدل فى (مع) تأمين جناحها الأيمن عند بيرسبع ـ الخليل لتطهير المنطقة.

«(هـ) يعاون السلاح الجوى القوات الأرضية لبلوغ أهدافها وتأمين تحركاتها.

«(و) يعاون السلاح البحرى المصرى فى تأمين الشاطىء ومراقبة عدم نزول أو إفلات أى قوات من البحر على الجناح الأيسر للقوات المصرية» (١).

ويشير القائممقام حافظ بكرى فى نفس التقرير، إلى أنه كان على السلاح الجوى الملكى المصرى أن يقوم «بضرب تمهيدى قبل سعت الصفر على المراكز الصناعية الهامة لليهود، وبالأخص منطقة تل أبيب» (٢).

وبتحليل المرحلة الأولى من الحرب المعلنة سنجد أن مصر قد حققت كل تلك الأهداف حتى بداية الهدنة الثانية فى ١٨ يوليو، وقبل أن تركز إسرائيل جهودها الرئيسية على الجبهة المصرية.

تقنين دفع الجيش المصرى إلى فلسطين:

فى الوقت الذى كانت تجرى فيه تلك الأحداث السابقة مابين عمان ودمشق كانت رئاسة الجيش تحاول حشد ماحددته تعليمات العمليات رقم (٧) ـ السابق الإشارة إليها ـ بمنطقة العريش. إلا أنه يبدو أن رئاسة الجيش كانت تجد صعوبة فى حشد تلك القوة المتواضعة التى حددتها التعليمات، لعدم التصديق السياسى على أغلب المطالب التى طلبتها تلك الرئاسة فى تقدير الموقف الذى سبق تقديمه إلى وزير الدفاع.

وعندما لم يجد اللواء موسى لطفى مدير عمليات الجيش صدًى لمذكراته السابقة، أرسل مذكرة جديدة لرئيس هيئة أركان حرب بالنيابة فى التاسع من مايو، يناشده سرعة استكمال

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٣، ملف ١- ٢٦ / س ح/٢١، تقريرالقائممقام حافظ بكرى، ١١ مايو، مسلسل ٦٢ - ٦٤.
- عاد القائممقام حافظ بكرى إلى مصر يوم ١١ مايو ١٩٤٨، حيث قدم تقريره المشار إليه لوزير الدفاع ولتسليم رسالة عزام إلى وزير الخارجية ثم ضُم بعد ذلك إلى هيئة المستشارين المصريين التى تقرر سفرها إلى عمان برئاسة الأميرالاى سعد الدين صبور يوم ١٣ مايو.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

القوات فى العريش، ويطلب إما التدخل رسميا بالقوات الموجودة بالعريش بعد استكمالها، أو التدخل بالقوات الموجودة (قبل استكمالها) بصفة غير رسمية. كما طالب بقيام السلاح الجوي باستطلاع وتصوير منطقة العمليات المنتظرة (١).

وتوضح مذكرة اللواء موسى لطفى الأخيرة أنه حتى التاسع من مايو ١٩٤٨ لم يكن قد تم استكمال حشد القوات التى كان مقدرا حشدها قبل الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٩ أبريل، نتيجة لعدم توفر الاحتياجات التى سبق طلبها، كالاعتمادات المالية وإعفاء وحدات الجيش من مهام الخدمة المدنية كالأمن الداخلى ودعوة الاحتياط... إلخ. ورغم ذلك، استمر الانزلاق فى اتجاه تدخل الجيش فى فلسطين، تحت ضغط الاتجاه العربى، ومنادة الشعب المصرى بذلك التدخل، على أن يتم تدعيم الجيش خلال الحرب. وربما ساعد على ذلك الانزلاق تهوين عبد الرحمن عزام لما ستواجهه القوات المصرية فى الصراع المنتظر، وهو مايبدو واضحاً من أقوال النقراشى والملك فى ذلك الوقت. كما يوضح القصور البالغ فى تقدير إمكانات ونوايا العدو المنتظر مواجهته بواسطة كل من القيادتين السياسية والعسكرية المصرية آنذاك، خاصة فيما يتعلق بقدرات العدو على تعبئة الطاقات اليهودية خارج فلسطين.

ففى العاشر من مايو، حضر النقراشى اجتماعاً برئاسة الجيش، لبحث الموقف على ضوء اتجاه مصر إلى مشاركة الدول العربية فى التدخل فى فلسطين، حيث قال للحاضرين، أن موقف مصر بين الدول العربية يحتم عليها دخول الحرب، وبعد نقاش طويل حول إمكانات القوات المصرية بالعريش ـ والتى رأى قائدها أن قوتها القتالية ومستوى تدريبها وحالتها الفنية دون المستوى الذى يسمح بزجها فى الحرب، حاول رئيس الوزراء أن يطمئن قائد قواته فى الجبهة، مؤكداً أن المسألة ستسوى سياسياً بسرعة، وأن الأمم المتحدة سوف تتدخل، فضلا عن أن الاشتباكات لن تخرج فى حقيقتها عن مظاهرة سياسية وليست عملاً حربيا (٢).

وتوجه رئيس الوزراء فى نفس اليوم إلى البرلمان لتقنين الزج بالقوات المسلحة إلى الحرب من الناحية الدستورية. فقابل رئيس مجلس الشيوخ فى مكتبه، وطلب منه عقد جلسة فى مساء

(١) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٧.

(٢) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٤٥ – ٤٦.

اليوم التالى لمناقشة مسألة فلسطين [١]. إلا أنه عندما عرض الدكتور هيكل طلب رئيس الوزراء على المجلس فى مساء نفس اليوم اقترح الشيخ محمد الوكيل ـ نظراً لخطورة الموضوع وأهميته ـ انتخاب لجنة من المجلس تمثل جميع الهيئات السياسية الموجودة فيه للاجتماع برئيس الوزراء فى تلك الليلة واليوم التالى إذا احتاج الأمر، لتستمع إلى بيان رئيس الوزراء وتقدم للمجلس رأيها. فردَّ النقراشى الذى كان حاضراً الجلسة، بأن اللجنة «سوف تنتهى الليلة من أعمالها ومهمتها» [٢].

ووافق المجلس فعلا على تشكيل اللجنة التى اجتمعت برئيس الوزراء فور انتهاء تلك الجلسة واستمعت إلى بيانه. واستفسر بعض أعضائها عن قدرة القوات المسلحة وموقف الإنجليز من دخول الحرب فطمأنهم النقراشى على كفاءة القوات المسلحة وعدم اعتراض الإنجليز على دخول القوات العربية لفلسطين بعد انتهاء الانتداب [٣].

وعندما عقدت الجلسة السرية لمجلس الشيوخ بكامل هيئاته فى مساء الحادى عشر من مايو، تم مناقشة الموضوع، ووافق المجلس على قرار اللجنة الخاصة التى كلفت بالاستماع إلى بيان الحكومة والذى كان نصه: «اجتمعت اللجنة لبحث ماكلفها به المجلس، وسمعت بيان دولة رئيس الحكومة، عمَّا يجب أن تقوم به مصر نحو فلسطين من ضرورة التدخل مع الجيوش العربية فى الوقت المناسب، لإعادة النظام والطمأنينة لذلك القطر، ومنع المذابح الحاصلة الآن. وقد وافقت اللجنة على هذه السياسة بالإجماع، وتدعو المجلس إلى الموافقة على رأيها» [٤].

وبعد موافقة المجلس على قرار التدخل بالقوات المسلحة فى فلسطين، بدأت القوات المصرية تحركها من العريش فى الساعة الثامنة والنصف من صباح اليوم التالى (١٢ مايو) متوجه إلى رفح على الحدود المصرية ـ الفلسطينية، انتظاراً لتلقى تعليماتها النهائية [٥]، والتى تسلمها اللواء المواوى فى الرابع عشر من مايو[٦].

---

(١) يذكر الدكتور هيكل فى مذكراته أن لقاءه مع النقراشى، والذى طلب فيه عقد الجلسة السرية تم صباح يوم ١٢ مايو. ـ هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٣، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٢) مكتبة مجلس الشعب، مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة ٣٠، ٠ الاثنين ١٠ مايو، ص ٩١٦ – ٩١٧.

(٣) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٣، ص ٤٢ – ٤٣.

(٤) مكتبة مجلس الشعب، مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة ٣١، الثلاثاء ١١ مايو.

(٥) وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج١ ، ص ٥٧.

(٦) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٤٦.

ومن هذا السياق الزمنى لمجرى الأحداث نرى أن احتمال التدخل بالقوات المسلحة المصرية كان وارداً فى ذهن وزير الدفاع ورجل الملك آنذاك، منذ شهر فبراير، وهو مادعا وزير الدفاع إلى أن يطلب من قيادة قوات العريش ـ خلال زيارته لها فى الشهر نفسه ـ أن تبحث إمكانية التدخل بكل أو جزء من قوات العريش إذا ماتقرر الأمر.

كما ظهر أن اتجاه الحكومة المصرية إلى القبول بالتدخل العسكرى بالقوات المسلحة المصرية، بدأ خلال اجتماعات جامعة الدول العربية فى القاهرة خلال شهر أبريل تحت ضغط العراق وشرق الأردن، والأمين العام لجامعة الدول العربية. إلا أنه يبدو أن الحكومة المصرية آنذاك لم تكن متحمسة لذلك التدخل محاوِلَةً تأجيله، خاصةً وقد كان الموقف فى الأمم المتحدة، خلال شهر أبريل وأوائل مايو، يسير بعيدا عن قرار التقسيم.

وعلى ذلك، فالقول بأن رئيس الوزراء المصرى فوجىء بقرار الملك بتحريك الجيش المصرى إلى فلسطين، وأن تحوله إلى القبول باشتراك القوات المسلحة فى الحرب ـ بعد أن كان رافضاً لذلك ـ حدث فجأة فى الثانى عشر من مايو تحت ضغط الأمر الواقع بعد قرار الملك، ورغبته فى عدم إثارة أزمة دستورية، نظراً للوضع الداخلى المتردى للبلاد[1]، يعتبر قولا غريبا فى ظل سياق الأحداث السابقة التى تؤكدها الوثائق المصرية، الأمر الذى يستدعى مناقشته، خاصة وأن كثيرا من الباحثين استندوا إلى تلك الرواية من الدكتور محمد حسين هيكل دون مناقشتها.

فطبقاً لما جاء فى مذكرات الدكتور هيكل ـ رئيس مجلس الشيوخ آنذاك ـ أن النقراشى دخل عليه مكتبه صباح الثانى عشر من مايو، طالباً عقد جلسة سرية لتعرض الحكومة على المجلس قرارها دخول القوات المصرية إلى فلسطين. فتولت الدهشة الدكتور هيكل وسأله:

«هل الدول العربية كلها متفقة على هذا؟ وأجابنى نعم. قلت: وهل لدى جيشنا من العتاد الحربى مايكفى حرب الميدان لمدة ثلاثة أشهر على الأقل؟ وأجاب نعم وأكثر من ثلاثة أشهر. قلت: وماعسى أن يكون موقف إنجلترا من هذا الأمر؟ وهل اتفقتم على خطة؟ وأجاب: انجلترا لاتعارض، وأنا مطمئن لها، وإن كنت لاأخفى عليك أنها قادرة إذاً رأت، أن تقف منا مثل موقفها فى نقارين...

(١) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢ ص ٢٨٠.

«انعقدت جلسة الشيوخ فى مساء ذلك اليوم (١٢ مايو) وطلب رئيس الوزراء عقد جلسة سرية فى الغد لمناقشة الموقف فى فلسطين، ووافق المجلس واقترح تأليف لجنة خاصة من جميع الأحزاب تنعقد فورا لتستمع إلى بيانات الحكومة وتقدم للمجلس رأيا.

«... وقد أكد رئيس الوزراء فى اللجنة أن مصر على استعداد لمواجهة الموقف وأنها ستنتصر على اليهود لامحاولة، وأن تمنع بذلك قيام الدولة اليهودية التى قررت الأمم المتحدة قيامها حين أقرت تقسيم فلسطين» (١).

ونظراً لأن إسماعيل صدقى كان يعارض الزج بالقوات المصرية فى الحرب، على أساس أن تلك القوات كان ينقصها الكثير من العتاد والأسلحة ـ وهو ماكان يعلمه حين كان رئيسا للوزراء حتى آخر ١٩٤٦ ـ فإن النقراشى أكد لأعضاء مجلس الشيوخ، فى جلسته السرية فى اليوم التالى مرة أخرى «أن لدى الجيش المصرى السلاح والعتاد لخوض الحرب شهورا عدة. وأيد اللواء أحمد عطية تصريح رئيس الوزراء. وكان عطية (باشا) إلى أشهر مضت وزيرا للحربية معه، كما كان وزيرا للحربية مع صدقى (باشا)»(٢). وانتهى الأمر بموافقة مجلس الشيوخ على قرار دخول القوات المصرية إلى فلسطين بإجماع الآراء بعد انسحاب إسماعيل صدقى من الجلسة (٣).

ومن رواية الدكتور هيكل السابقة يُفهم أن لقاءَه بالنقراشى وعِلْمَه بالموضوع للمَّرة الأولى تم صباح الثانى عشر من مايو. وأن الجلسة السرية التى نُوقشت فيها توصيات اللجنة الخاصة، وموافقة المجلس على تلك التوصيات تمَّت فى مساء الثالث عشر من مايو.

وطبقاً لما ذكره الدكتور عبد الوهاب بكر، فإن طلب عقد الجلسة السرية تم فى العاشر من مايو، وأن الجلسة السرية عُقدت فى اليوم التالى. إلا أنه يفهم من رواية الدكتور بكر أن تلك الجلسة كانت خاصة باللجنة المشار إليها وليس بالمجلس كله (٤).

واتفق الدكتور إبراهيم شكيب مع الدكتور بكر فى أن اجتماع رئيس الوزراء مع اللجنة

---

(١) هيكل مذكرات فى السياسة المصرية، ج٣، ٤٢ - ٤٣.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٣.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) بكر، الجيش المصرى وحرب فلسطين، ص ٥٥-٥٦.

الخاصة تم فى مساء الحادى عشر من مايو. وقد استند كل منهما إلى مضابط مجلس الشيوخ، إلا أن الدكتور إبراهيم شكيب فى استعراضه لأحداث تلك الفترة، ربط ماسبق ذكره برواية الدكتور هيكل عن أحداث الثانى عشر من مايو وكأنها امتداد لها، وهو قول يناقض بعضه. فكيف يذهب النقراشى لمقابلة رئيس مجلس الشيوخ صباح الثاني عشر من مايو طالباً عقد جلسة سرية فى اليوم التالى (١٣ مايو) لمناقشة موضوع فلسطين [١]، بينما كان النقراشى قد طلب ذلك فعلا فى جلسة مجلس الشيوخ فى مساء الحادى عشر من مايو، وشُكِّلت اللجنة الخاصة التى استمعت إلى بيان رئيس الوزراء كما أشار الدكتور شكيب نفسه[٢].

كما ذكر الدكتور محمد نصر مهنّا، أن دخول القوات المصرية إلى فلسطين «طُرح على البرلمان المصرى فى جلسة سرية فى ١٢ مايو ١٩٤٨». وقد استند الدكتور مهنّا ـ طبقاً لروايته ـ إلى مضابط مجلس الشيوخ فى الثانى عشر من مايو[٣].

أما الدكتورة عايدة سليمة، فقد أشارت فى كتابها عن «مصر والقضية الفلسطينية»، إلى أن التبدُّل فى موقف النقراشى حدث فى الثانى عشر من مايو، استنادا إلى ماجاء فى مذكرات الدكتور هيكل [٤].

والحقيقة، طبقا لمضابط مجلس الشيوخ، تؤكد أنه لم يحدث أى جلسة سرية فى ذلك المجلس أو مناقشة متعلقة بدخول قوات الجيش فلسطين، أو موقف الحكومة من تلك القضية فى الثانى عشر من مايو ١٩٤٨، سوى مايتعلق بتعديل قانون الأحكام العرفية فى الجلسة

(١) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٢٧.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢٥.

(٣) د. محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، ص ١٩٥. ـ ربما جاء ذلك الخلط الذى وقع فيه كل من الدكتور شكيب والدكتور مهنا نتيجة للجلسة السرية التى عقدت بمجلس النواب مساء ١٢ مايو لاستكمال عملية تقنين دخول الجيش فلسطين بعد موافقة مجلس الشيوخ مساء اليوم السابق، حيث وافق مجلس النواب أيضا على دخول الجيش فلسطين . – لمزيد من التفصيل، انظر سيد مرعى، أوراق سيد مرعى، ج١ (ط١: القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨)، ص ١٤٣ – ١٤٤.

(٤) سليمة، المرجع المشار إليه، ص ١٨١.

الثانية والثلاثين فى ذلك اليوم[١]. أما الجلسة التى طلب فيها النقراشى عقد الجلسة السرية لمناقشة دخول القوات المصرية فلسطين فهى الجلسة الثلاثون لمجلس الشيوخ، والتى عُقدت يوم الاثنين العاشر من مايو ١٩٤٨[٢]. وتؤكد نصوص المضبطة لتلك الجلسة، أن اقتراح تشكيل اللجنة الخاصة للاستماع إلى بيان رئيس الوزراء فى الليل نفسها، تقدم به الشيخ محمد الوكيل.

كما تؤكد مضابط مجلس الشيوخ فى جلسته الحادية والثلاثين يوم الثلاثاء الحادى عشر من مايو اجتماع الجلسة السرية فى مساء ذلك اليوم لمناقشة الموضوع، على ضوء توصيات اللجنة الخاصة التى استمعت إلى بيان رئيس الوزراء فى الليلة السابقة. ثم تحولت الجلسة إلى العلنية فى الساعة الثامنة وعشر دقائق، حيث اتخذ المجلس قراره بالموافقة على دخول القوات المصرية فلسطين (كما جاء فى توصيات اللجنة الخاصة) [٣].

وهنا نرى أن السياق الذى قدمه الدكتور هيكل للأحداث المتعلقة بعرض موضوع دخول القوات المصرية فلسطين على مجلس الشيوخ، هو أكثر الروايات قُرباً من الحقيقة باستثناء تواريخ تلك الأحداث، والتى ذكر الدكتور هيكل أنها بدأت فى الثانى عشر من مايو بدلا من العاشر من الشهر نفسه كما تؤكده مضابط مجلس الشيوخ.

ولما كان الدكتور هيكل ـ رحمه الله ـ شاهداً على تلك الأحداث ومشاركاً فيها، بصفته رئيسا لمجلس الشيوخ وزعيما لحزب الأحرار الدستوريين المشترك فى وزارة النقراشى، فقد استند كثير من الباحثين فى بحوثهم عن أحداث تلك الفترة، إلى ماجاء فى مذكراته عن السياسة المصرية. ومن هنا جاءت ضرورة تدقيق تواريخ تلك الأحداث.

إلا أن ذلك التدقيق قد يثير تساؤلاً عن أسباب وقوع الدكتور هيكل فى ذلك الخطأ، بالنسبة لتاريخ حدث هام كمناقشة قضية دخول مصر الحرب فى مايو ١٩٤٨، وهل هذا الخطأ جاء سهوا نتيجة لضعف الذاكرة بعد سنوات طويلة من وقوع الحدث. أم هو خطأ معتمد؟ وإذا

(١) مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة الثانية والثلاثين، الأربعاء ١٢ مايو ١٩٤٨.

(٢) نفس المرجع، الجلسة الثلاثون، الاثنين ١٠ مايو ١٩٤٨، ص ٩١٦ – ٩١٧. – جاء فى نص مضبطة تلك الجلسة مايلى: «الرئيس: طلب إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، مناقشة مسالة فلسطين فى جلسة سرية تعقد غدا الثلاثاء ١١ مايو الساعة الخامسة والنصف مساء».

(٣) نفس المرجع، الجلسة الحادية والثلاثين، الثلاثاء ١١ مايو ١٩٤٨، ص ٩٢٩.

كان الأخير فما هى دوافعه؟ إلا أن ظروف الحدث وتوقيت كتابة المذكرات يُبقيان الاحتمالين قائمين.

فالدكتور هيكل كتب مذكراته عن ذلك الحدث ـ كما يقول هو نفسه ـ «بعد انقضاء عدة سنوات على تلك الجلسة التاريخية» (١). ومن ثم، فإن السهو والخطأ فى تذكر تاريخ تلك الجلسة أمر وارد.

إلا أن ذلك، لايعفى الدكتور هيكل من أن له وحزبه مصلحة سياسية فى تأخير موعد تلك الجلسة يومين، هما اللذان يحددان مسئولية مجلس الشيوخ عن التورط فى الحرب فى ذلك الوقت، وهل تم قرار المجلس بالموافقة على دخول الجيش إلى فلسطين قبل بدء تحرك ذلك الجيش أو بعد تحركه؟ كما يشير الدكتور هيكل فى مذكراته (٢).

فإذا كان تحرك الجيش من العريش إلى رفح قد بدأ صباح الثانى عشر من مايو وبقى فى رفح حتى فجر الخامس عشر قبل أن يعبر الحدود إلى فلسطين ـ كما جاء فى وثائق وزارة الدفاع ـ فإن ذلك يعنى أن الحكومة والبرلمان الذى يشارك فيهما حزب الأحرار الدستوريين ـ الذى يرأسه الدكتور هيكل ـ كانا يستطيعان الاعتراض على دخول القوات المصرية قبل تحركها فعلا، الأمر الذى تخلو منه محاضر مجلس الوزراء ومضابط مجلس الشيوخ عن تلك الفترة. ومن ثم، فإن تحرك القوات المصرية يكون قد بدأ بعد اتخاذ الإجراءات الدستورية السليمة، على ضوء موافقة مجلس الشيوخ مساء الحادى عشر من مايو كما أسلفنا.

وفى هذه الحالة فإن تبعة الزج بالقوات المسلحة إلى الحرب دون إعدادها وتجهيزها مُسبقاً ـ وهو ماأكدته الوثائق السياسية والعسكرية ـ تقع على عاتق كل من الملك والحكومة والبرلمان، كل على قدر مسئوليته وصلاحيته الدستورية والتنفيذية. فإذا أضفنا إلى ذلك أن حزب الأحرار الدستوريين كان مشاركاً فى الحكم والبرلمان منذ سقوط وزارة الوفد عام ١٩٤٤، فإنه يتضح لنا مدى مسئوليته طوال السنوات التى شارك فيها فى الحكم، عن القصور الذى شاب إعداد القوات المسلحة قبل زجها فى الحرب.

أما الخطأ الذى وقع فيه الدكتور هيكل ـ سهوا أو عمدا ـ بجعل عرض موضوع فلسطين

(١) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٣، ص ٤٣-٤٤.

(٢) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص ٢٨٠.

والموافقة على دخول القوات المصرية فيها يومى الثانى عشر والثالث عشر من مايو بدلا من العاشر والحادى عشر من الشهر نفسه، فإنه ينقل الموضوع إلى أبعاد أخرى. حيث يجعل قرار مجلس الشيوخ بالموافقة على ذلك الأمر، مجرد قبول بالأمر الواقع بعد أن تحركت القوات المصرية فعلاً، وأصبحت ـ على حد قول الدكتور هيكل، «على حدود مصر، أو كانت قد تجاوزتها فعلا ساعة صدور هذا القرار»[١]، مما يجعل من الصعب التراجع فيه. ومن ثم، فإنه يلقى بتبعة الأمر على عاتق كل من الملك، الذى أصدر أمر التحرك ووزير الدفاع الذى نفذ ذلك الأمر قبل موافقة مجلس الوزراء والبرلمان، فضلاً عن رئيس الوزراء الذى قبل تلك المخالفة الدستورية، وهو ما أشار اليه الدكتور هيكل صراحة فى مذكراته [٢].

وعلى ذلك، يبقى احتمال الخطأ سهوا أو عمدا قائما، بالنسبة لما جاء فى مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل.

إلا أن ماذكره الدكتور هيكل عن البيانات المضللة عن القوات المسلحة المصرية وقدراتها، والتى أدلي بها رئيس الوزراء أمامه ثم أمام أعضاء مجلس الشيوخ ـ وتؤكده المضابط السرية للمجلس ـ يطرح سؤالا حول الأسباب التي أدت برئيس الوزراء لمثل هذا التضليل، وتوريط القوات المسلحة فى الحرب دون إعداد مُسبق لها.

ولقد قيل الكثير وتعددت الاجتهادات فى تفسير موقف النقراشى من الحرب ودواعى دخولها، إلا أنه يمكن أن نجمل أبرز تلك الأسباب فيما يلى:

(١) ضغط الملك فاروق على رئيس وزرائه لدخول الحرب، خوفاً من أطماع الملك عبد الله فى فلسطين. حيث كان الأخير مُصرا على دخول قواته إلى فلسطين سواء دخلتها الجيوش العربية الأخرى أو لم تدخلها [٣]، هذا بالإضافة إلى حث عبد الرحمن عزام للنقراشى وتهوين الأمر عليه، وأنه مجرد مظاهرة سياسية.

(٢) ضغط الموقف الداخلى المصرى الذى وصل إلى طريق مسدود بعد الفشل الذى واجهه النقراشى فى مجلس الأمن والمشاكل الاقتصادية، وتهدد جهاز الدولة بالتفسخ بعد اضراب

(١) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص ٤٥.

(٢) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص ٢٨٠.

(٣) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٥٠ . – عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤١ – ١٤٢.

البوليس، فضلا عن أن إعلان مصر الحرب كان سيسمح بإعلان الأحكام العُرفية [١].

(٣) ضغط الجماهير التى كانت تطالب بالتدخل والكفاح المسلح ضد الصهيونية، الأمر الذى جعل الحكومة ترى فى دخول القوات المصرية إلى فلسطين امتصاصا لمشاعر الجماهير، وسحباً للأضواء عن جماعة الإخوان المسلمين، والجماعات الأخرى التى أرسلت متطوعيها فعلا إلى فلسطين [٢].

(٤) تبدد مخاوف النقراشى نسبياً من موقف بريطانيا إزاء دخول الجيش المصرى إلى فلسطين بعد نهاية الانتداب [٣].

(٥) ضعف موقف النقراشى من الناحية السياسية، كرئيس وزارة أقلية تستمد قوتها من تأييد الملك، جعله مستعدا للتجاوب مع رغبات الأخير والعمل على تذليل الصعاب أمامها، رغما عن عدم قناعته الشخصية بها.

(٦) جهل القيادة السياسية المصرية (الملك - رئيس الوزراء - وزير الدفاع) بالإمكانات الحقيقية للمنظمات الصهيونية ومدى قدراتها على تعبئة القوات داخل وخارج فلسطين، فضلا عن جهودها فى تسليح قواتها.

وقد برز ذلك الجهل فيما نُسب إلى وزير الدفاع أثناء عرض موضوع فلسطين على مجلس الوزراء، فقد أكد ـ على حد قول الدكتور هيكل (نقلا عن دسوقى أباظة وزير الخارجية) ـ «أن الجيش المصرى وحده وبجنوده وعتاده قادر من غير حاجة إلى أية معونة من الدول العربية الأخرى على أن يدخل عاصمة اليهود، فى خمسة عشر يوماً، وأن كل مالديه من معلومات تثبت له هذا القول» [٤].

وعموماً، فإنه فى الوقت الذى كانت تُجرى فيه عملية تقنين تدخل القوات المصرية فى فلسطين، كانت وزارة الدفاع تحاول فى اللحظات الأخيرة تنسيق عملياتها مع عمليات الجيوش الأخرى فى ظل غياب قيادة عامة عسكرية مقتدرة. وهو أمر كان أشبه بالحرث فى الماء، خاصة وقد كانت نوايا الملك عبد الله وجلوب قائد جيشه على غير ماتظهر.

---

(١) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص ٢٨٠ - ٢٨١. - البشرى، المرجع المشار إليه ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٦٧.

(٣) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٣، ص ٤٢ - ٤٤.

(٤) نفس المرجع، ص ٤٢.

ففى ظل غياب القيادة العسكرية العامة الموحدة، قدَّم رئيس هيئة أركان حرب بالنيابة، إلى وزير الدفاع فى العاشر من مايو، مذكرة تتعلق بتوحيد القيادة، الأمر الذى أدىَّ إلى تشكيل هيئة من المستشارين العسكريين لإيفادها إلى عمان فى الثالث عشر من مايو لتنسيق التعاون مع القوات الأردنية (١).

وقد ضمت تلك الهيئة ـ التى رأسها الأميرالاى (العميد) سعد الدين صبور ـ نخبة ممتازة من ضباط الأركان من الأسلحة المختلفة. وقد مثل السلاح الجوى فيها قائد الجناح (المقدم طيار) محمد نبيه حشاد(٢).

وكان على تلك الهيئة مقابلة الملك فاروق يوم ١٢ مايو لتلقى توجيهاته قبل السفر، بحضور كل من وزير الدفاع، ورئيس هيئة أركان حرب بالنيابة، والقائد العام للقوات المصرية التى تقرر اشتراكها فى عمليات فلسطين. وطبقاً لرواية اللواء سعد الدين صبور فيما بعد، فإن المقابلة كانت قصيرة، واستهلها الملك بكلمة عن اضطرار مصر لدخول الحرب مع باقى الجيوش العربية الأخرى بالرغم من عدم استعدادها الكافى، ثم التفت إلى الأميرالاى صبور وقال: «لقد وعدنى الملك عبد الله على لسان الأمير عبد الآله أن الجيش العراقى والجيش الأردنى سيقومان بكل عبء المعركة، وأن قواتنا ستتقدم على الطريق الساحلى فى اتجاه تل أبيب وعندما يدخل الجيش العربى تل أبيب، فنتقدم إليها ونعاونه على احتلالها»(٣).

ويوضح ذلك القول من الملك، وقول النقراشى لقائد القوات المصرية يوم ١٠ مايو ـ الذى سبقت الإشارة إليه ـ مدى تصور الاثنين لطبيعية وحجم دور القوات المصرية المنتظر فى فلسطين وطبيعة العدو المنتظر مواجهته، بعد أن هون عليهما الأمر كل من الملك عبد الله ـ الطامع فى فلسطين ـ والأمين العام لجامعة الدول العربية، الذى وعد الأخير بها بعد تحريرها(٤). ومن هنا جاءت منطقية زجهما بالقوات المصرية فى فلسطين، رغم علم كل منهما

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير) حافظة رقم ٥، مذكرة عن الحملة المصرية فى فلسطين (١٤ نوفمبر ١٩٤٧ - ١٥ نوفمبر ١٩٤٨)، مسلسل ٩٠.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٦١.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان. - أى أن تقدم الجيش المصرى شمال المجدل، كان مرهونا بتقدم الجيش الأردنى إلى تل أبيب، الذى لم يكن وارداً فى فكر القيادة الأردنية منذ البداية.

(٤) الدالى، المرجع المشار إليه، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

بالقصور فى استعدادات تلك القوات. فكل من الملك فاروق ورئيس وزرائه لم يكونا ـ بالقطع ـ يسعيان إلى دفع القوات المصرية إلى هزيمة فى حرب لم تجهز لها. فالجيش بالنسبة للملك آنذاك، هو أحد الركائز التى تسند عرشه. أما بالنسبة للنقراشى، فهو عدته وسنده فى التفاوض على جلاء القوات البريطانية. وتدمير هذا الجيش أو هزيمته فى مواجهة القوات اليهودية يسلبه حجته بقدرة الجيش المصرى على ملء فراغ القوات البريطانية ـ عند جلائها ـ فى الدفاع عن قناة السويس، وهو ماصرح به مرارا منذ عام ١٩٤٧.

أما مانسبه الدكتور هيكل إلى وزير الدفاع ـ على لسان دسوقى أباظة ـ فى مجلس الوزراء بالنسبة لمقدرة الجيش المصري على دخول تل أبيب فى خمسة عشر يوما، فالأرجح ـ إن صدق ذلك القول ـ أنه قيل نتيجة الجهل بقوة العدو المنتظر مواجهته، وليس ادِّعاءً بقوة الجيش المصرى، التى يعرف وزير الدفاع حقيقة أوضاعه المتدنية آنذاك. وربما جاء ذلك القول طمأنةً للوزراء الذين قد يعارضون تدخل الجيش المصرى، بصفته رجل الملك، حيث كان الأخير يرى فعلا دفع الجيش إلى فلسطين. لأن مانسبه الدكتور هيكل إلى وزير الدفاع — لو حُمِّلَ على غير هذا المحمل ـ لجاء مخالفا لطبيعة شخصية محمد حيدر واستقامته فى عرضه الأمور على رؤسائه، وهو مايؤكده تقريره إلى الملك، الذى سبق الإشارة إليه، عن نتائج تفتيشه على العريش فى شهر فبراير ١٩٤٨، فضلا عن محاولته استخدام اللواء المواوى لإثناء النقراشى بطريقة غير مباشرة ـ عن دفع الجيش إلى فلسطين قبل استكمال استعداده.

ففى العاشر من مايو، استدعى وزير الدفاع اللواء المواوى إلى القاهرة لإخطاره بقرار التدخل بقوات العريش فى فلسطين. ولما علم من الأخير استمرار سوء حالة تلك القوات وافتقارها للتدريب وعدم استعدادها للحرب، قال له: «اسمع ياموادى... دولة النقراشى باشا سوف يحضر اجتماع برئاسة الجيش الآن فتعال معى وقل له هذا الكلام...»[١].

وليس هذا تصرف وزير يخدع رئيسه أو زملاءه. وقد بَيَّن اللواء المواوى عدم استعداد قواته للنقراشى، إلا أن الأخير تصور أن المواوى خائف من الحرب فحاول طمأنته بأن المسألة ستسوى سياسيا بسرعة، نتيجة لتدخل الأمم المتحدة «وأن الاشتباكات لن تخرج فى حقيقتها عن مظاهرة سياسية وليست عملا حربيا»[٢]. وهكذا انزلقت مصر إلى حرب لم تخطط لها أو

(١) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٤٦.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

تعد لها عدتها، نتيجة تصور قاصر من ملكيها وحكومتها لطبيعة الصراع الذى ينتظرها، وفهم خاطىء لسياسات الدول العظمى، وأهدافها، وإضاعة شهور عديدة منذ قرار التقسيم، كانت كافية لإعداد قواتها المسلحة وتسليحها[1]، لو وضحت رؤية حكومتها وأصدرت توجيهات مبكره لقيادتها العسكرية واعتمدت مطالبها العسكرية والمالية، تحسباً للصراع المنتظر والموقف الذى وجدت نفسها فيه فى النهاية، بدلاً من تعليق آمال كاذبة على قدرة بريطانيا على كبح جماح المنظمات الصهيونية ومقدرة الأمم المتحدة على التوصل إلى حل سلمى عادل للقضية الفلسطينية.

والذى يثير السخرية أن الحكومة البريطانية كانت أدرى بالطريق الذى ستسلكه الحكومة المصرية حتى قبل أن تنزلق الأخيرة على ذلك الطريق. ففى الوقت الذى كانت فيه الحكومة المصرية لاتزال تعارض التدخل العسكرى بالجيوش العربية، كانت الخارجية البريطانية على ثقة تامة من التحول المصرى إلى التدخل العسكرى فى نهاية الأمر، عندما يتأكد لها فشل الحل السياسى[2]. وكان هذا التقدير من الخارجية البريطانية ـ كما رأينا فى سياق هذا الفصل ـ أحد العوامل وراء تأجيل تزويد مصر بالطائرات النفاثة قبل أن ينجلى الموقف فى فلسطين.

أما اتجاه مصر فى ربيع عام ١٩٤٨ إلى الولايات المتحدة للبحث عن مصدر بديل لتسليح القوة الجوية المصرية، فقد كان أشبه بالمستجير من الرمضاء بالنار. فما كانت الولايات المتحدة، وهى التى عملت كل مافى وسعها ومارست شتى الضغوط لإنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين، أن تسلح دولة عربية تسعى إلى وأد تلك الدولة فى مهدها.

وعندما حسمت الحكومة المصرية أمرها من التدخل العسكرى فى نهاية الأمر، وبدأت تسلك الطريق إلى حشد طاقاتها وتسليح قواتها، كانت الوكالة اليهودية ـ على الجانب الآخر ـ قد سبقتها على ذلك الطريق بشهور عديدة حاسمة. وكانت النتيجة، أنه عندما بدأت المرحلة الثانية من الحرب (أولى مراحل الحرب المعلنة) فى ١٥ مايو، بدأت القوة الجوية الإسرائيلية الوليدة تجنى ثمار غرس ساستها، بينما كان على القوة الجوية المصرية ـ الأقدم عمراً ـ أن تستهلك رصيد قوتها المتواضعة فى حرص وحذر، انتظاراً لنتائج جهود جادة من أجل تدعيمها، كانت بالكاد قد بدأت.

(١) كان أمام الحكومة ستة أشهر كانت كافية لإعداد القوات المسلحة وتسليحها من المصادر الأوروبية والمحلية.

(٢) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١١٠.

أثر السياسة المصرية خلال المرحلة الأولى للحرب على تطور القوة الجوية:

التسليح:

كانت محصلة السياسة السابقة، أنه كان على القوة الجوية أن تدخل تلك الحرب برصيدها المتواضع من الطائرات القديمة المتهالكة التى كانت تفتقر إلى قطع الغيار منذ عام ١٩٤٥، وتوقف أغلبها عن الطيران. ومن جملة طائرات القتال والنقل التى كانت بالسلاح الجوى الملكى فى مايو ١٩٤٨، كما يوضحها الجدول رقم (٢) [١]، كان أقصى ما استطاعت إدارة السلاح الجوى حشده هو ١٩ طائرة[٢]، أى أقل بثلاث طائرات عما تقرر حشده من أجل العمليات فى فلسطين طبقا لتعليمات العمليات رقم (٧).

جدول رقم (٢)

طرازات الطائرات	القوة	ماأمكن إعداده حتى ١٥ مايو		ملاحظات
		بالعريش	بالمظة	
سپيتفير طراز ٩	٢٠	١٢		٨ مجهزة بالمدافع والقنابل، ٤ بالمدافع فقط.
سپيتفير طراز ٥	٨			جارى تجهيزها.
لايسندر	٢	٢		مجهزتان للاستطلاع الصور.
داكوتا	٨		٥	جاريتجهيز أربع كقاذفات.
دف	٤			نقل ومواصلات وخدمة القاعدة.
هاريكين	٤			خرجت من الخدمة كمقاتلة وتعمل فى الرصد الجوى.
أنسن	٢			مجهزتان لتدريب الملاحين
المجموع	٤٨	١٤	٥	

(١) وزارة الدفاع، هيئة البحوث، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٣٨، يوميات قوة وصلاحية الطائرات.

(٢) وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج١ ، ص ٦٣.

وتسجل وثائق وزارة الدفاع أن موقف مخزون القنابل بالسلاح الجوى لم يطرأ عليه أي إضافة منذ عام ١٩٤٥، وباستثناء ذخيرة التدريب كان ذلك المخزون كما يلى[١].

٢٥	قنبلة	زنة	٢٥٠	رطل	
١٠٠٠	قنبلة	زنة	١٢٠	رطل	
٧٧	قنبلة	زنة	١١٢	رطل	
٢,٣٩٤	قنبلة	زنة	٢٠	رطل	
٣٣٥	قنبلة	زنة	٥	رطل	حريق
٣٦٨	قنبله				دخان

القوة البشرية:

لم يكن موقف القوى البشرية فى السلاح الجوى المصرى منذ بداية الحرب المعلنة بأفضل من موقف التسليح فيه. فمن ناحية العدد، لم يطرأ أى زيادة تذكر على ضباط ذلك السلاح منذ عام ١٩٤٧ بل نقص عددهم بمقدار أربعة ضباط عما كانوا عليه فى ديسمبر ١٩٤٧. أما باقي الأفراد فكل مازاد عليهم خلال الخمسة شهور الأولى من عام ١٩٤٨، هو ١٠٣ فرد، أغلبهم من الجنود النظاميين وقلة من الفنيين.

والجدول التالى يوضح التطور فى القوة البشرية مابين ديسمبر ١٩٤٧ ومايو ١٩٤٨ عشية أولى مراحل الحرب المعلنة [٢]:

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ١ – ٢٢ / س ج، التقارير الشهرية لسلاح الطيران.

(٢) المتحف الحربى، ملف ١٠٠٣ ترقيم حديث، يوميات وزارة الدفاع — شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٢.

obeikandl.com

جدول رقم (٣)

الشهر والسنة	المرتب الكامل للقيادة والوحدات الموجودة		القوة الموجودة فعلا	
	ضباط	جنود	ضباط	جنود
ديسمبر ١٩٤٧	٢٩٠	٢١٣٩	٢٠٧	٢٨٨٤
يناير ١٩٤٨	٢٩٠	٢١٣٩	٢٠٧	٢٨٧٣
فبراير ١٩٤٨	٢٩٠	٢١٣٩	٢١٥	٢٨٨١
مارس ١٩٤٨	٢٩٠	٢١٣٩	٢١٤	٢٨٥٣
أبريل ١٩٤٨	٢٩٠	٢١٣٩	٢٠٣	٢٨٦٢
مايو ١٩٤٨	٢٩٠	٢١٣٩	٢٠٣	٢٩٨٧

كان الطيارون يمثلون ٦٧٪ من جملة الضباط. وطبقاً لتقارير السلاح الجوى المقدمة إلى وزارة الدفاع كان موقف الضباط الطيارين فى خريف عام ١٩٤٧، والذين لم تطرأ عليهم أى زيادة بل تناقصوا عام ١٩٤٨ كما يلى [١]:

١ قائد فرقة جوية (عميد طيار) (نائب مدير السلاح الجوى).

٥ قائد لواء جوى (عقيد طيار) (مديرو أفرع بإدارة السلاح الجوى).

٩ قائد جناح (مقدم طيار) (قادة المحطات «القواعد» الجوية ورؤساء أفرع).

٢٥ قائد أسراب (رائد طيار) (منهم حوالى١٩ كقادة للمنشآت التعليمية وضباط أركان).

٤٦ قائد سرب (نقيب طيار) (منهم حوالى ٢٠ كضباط أركان ومعلمين)

٥٠ طيار أول (ملازم أول طيار) (تم تخريجهم من مدرسة الطيران عام ١٩٤٥).

ومن هذا البيان المسجل بوثائق وزارة الدفاع نرى أن إجمالى قوة طيارى السلاح الجوى لم تكن تزيد آنذاك عن ١٣٦ طيارا، كان ٤٠٪ منهم تقريبا يعملون فى أعمال القيادة والأركان

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢ ملف ١-٢٢/ س ج، تقارير شهرية عن سلاح الطيران.

والتدريب بإدارة السلاح والمحطات الجوية والمنشآت التعليمية، فضلا عن قيادة القوة الجوية التكتيكية التى شُكلت لتقود الوحدات الجوية التى خُصصت للعمليات فى فلسطين. وبذا يتبقى لخدمة الأسراب حوالى ٨٢ طيارا، منها ٤٢ طياراً لأسراب القتال الأولى والثانية والسادسة، و٤٠ طياراً (٢٠ طاقم) لأسراب النقل الثالثة والرابعة.

وكان حوالى ٦٠٪ من طيارى هذه الأسراب من رتبة الطيار أول الذين تخرجوا من مدرسة الطيران بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ولم يكتسبوا خبراتها القتالية، كما عاقت الحالة الفنية للطائرات تدريبهم فى الأسراب بشكل ملائم بعد تخرجهم، نتيجة لتحديد ساعات الطيران (حوالى ٤ ساعات فى الشهر) بسبب العجز فى قطع غيار الطائرات. أما القدامى منهم والذين لم يزد عددهم عن ٣٢ طيارا فى أسراب القتال والنقل، فقد وقع على عاتقهم عبء المجهود الجوى فى تلك الحرب، وخاصة فى فترتى القتال الأولى والثانية.

أما باقى الضباط المحددين فى الجدول السابق (خلال شهر مايو)، فقد كانوا من الفنيين والإداريين، المختصين بأعمال الصيانة والإصلاح والمخازن والتدريب العسكرى للجنود وبعض الخدمات الأرضية الأخرى.

ولما كان عدد الفنيين من الرتب الأخرى فى السلاح الجوى قد وصل إلى ٧١٧ فرد فى أغسطس ١٩٤٧، بينما بلغ عدد ضباط الصف والجنود النظاميين ١٥٦٨[١]، فإن قوة السلاح الجوى من الأفراد قد زادت بمقدار ٧٠٢ فرد خلال الأربعة أشهر الأخيرة من عام ١٩٤٧، والخمسة الأولى من عام ١٩٤٨. ولما كان ذلك أكثر من طاقة المدارس الفنية فى تلك المدة والتى لاتزيد عن ١٥٠ فرد فإنه يبدو أن أغلب هذه الزيادة من الصف والجنود النظاميين وطلبة المدارس الفنية الذين لم يكونوا قد تم تخرجهم بعد. ومن ثم، فيمكن القول أنه كان لدى السلاح الجوى عشية ١٥ مايو ١٩٤٨، ٨٦٧ من الصف والجنود والفنيين العاملين فى الخدمة.

تشكيل القوة الجوية وتجهيز مسرح العمليات من الوجهة الجوية:

لم تطرأ أى زيادة على أسراب السلاح الجوى الخمسة السابق الإشارة إليها والتى كانت تتكون من أسراب القتال الأولى والثانية والسادسة فضلا عن أسراب النقل والمواصلات الثالثة

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

والرابعة حتى بداية الحرب المعلنة فى ١٥ مايو، ولم يكن السرب الخامس له وجود حتى ذلك التاريخ.

أما مدرسة تدريب الطيران، فقد كانت مشكلة من أسراب التدريب الثلاثة، السابق الإشارة إليها فى سياق هذا البحث. ولم يكن أى منها تصلح أو جهزت للعمليات، فضلاً عن مشاكل الصيانة والتشغيل، والتى كانت متفاقمة أكثر من الطائرات الأخرى.

وكان المتيسر من الطائرات فى تلك الأسراب آنذاك لايزيد عن ٨-١٠ طائرة فى كل من أسراب القتال، ٦-٨ طائرة فى أسراب النقل والمواصلات. أما قوة الطيارين، فقد رأينا أنها كانت حوالى ١٤ طياراً فى كل من أسراب القتال، ١٠ طاقم فى كل من سربى النقل. أى أن نسبة استكمال الطائرات فى الأسراب كانت ٥٠-٦٢٪ بالنسبة لأسراب القتال، ٥٠-٦٧٪ بالنسبة لأسراب النقل والمواصلات، بينما كانت نسبة استكمال الطيارين تصل إلى ٧٨٪ من المرتب بالنسبة لأسراب القتال، ٧١٪ بالنسبة لأسراب النقل والمواصلات [١].

أما تجهيز مسرح العمليات فلم يزد عن بعض الإنشاءات الخفيفة بمطار العريش بدأ تجهيزها بعد احتلال المطار برف طائرات سپيتفير وتفتيش وزير الدفاع فى شهر فبراير ١٩٤٨. كما أنشىء مركز قيادة ميدانى بسيط كمقر لقائد القوة الجوية التكتيكية بالعريش مع قيادة القوات المصرية هناك، لم يكن مزوداً بأى مواصلات إشارية أكثر من خطين من التليفونات، أحدهما متصل بقائد القوات المصرية بالجبهة، والآخر متصل بمطار العريش. أما اتصال ذلك المقر بإدارة السلاح الجوى فى القاهرة فكان يتم من خلال التحويلة الخطية لقيادة القوات المصرية بالعريش بالإضافة إلى جهاز لاسلكى خاص بها.

أما المطارات فكان متوفرا للسلاح الجوى آنذاك ثلاث محطات (قواعد) جوية هى ألماظة وحلوان بمنطقة القاهرة، والدخيلة بالأسكندرية، فضلا عن المطار الميدانى الوحيد بالعريش. وبالنسبة لطائرات القتال، كان مطار العريش هو المطار الوحيد، الذى يوفر لهذه الطائرات مدى عمل ملائم داخل فلسطين (حتى مدينة تل أبيب تقريبا). أما أسراب النقل التى كان يجرى تجهيز بعض طائراتها لقذف القنابل، فكان يمكنها أن تعمل من تمركزها فى محطة ألماظة فى

(١) كان مرتب الأسراب ١٢ طائرة خط أول، ٤ خط ثان، ١٨ طياراً لأسراب القتال ، و٩ طائرة خط أول، ٣ خط ثان، ١٤ طاقم لأسراب النقل والمواصلات.

القاهرة. وهكذا جاء تمركز الطائرات التى أمكن تجهيزها للعمليات عشية ١٥ مايو كما يلى[١]:

١٢ طائرة سپيتفير طراز ٩ (٤ مقاتله، ٨ مقاتله قاذفه) بمطار العريش.

٢ طائرة لايسندر (مجهزه للاستطلاع الجوى) بمطار العريش.

٥ طائرة داكوتا (جارى تجهيز أربع منها لقذف القانبل) بمطار ألماظة.

أما القوى الجوية للدول العربية الأخرى التى قررت دفع قواتها إلى فلسطين، فكان كل ماااستطاعت توفيره لتلك الحرب هو:

سوريا: ١٠ طائرات تدريب متقدم من طراز هارڤارد (كمقاتلة قاذفة).

العراق: سرب (٦ طائرات) أنسن مجهزة للمعاونة الجوية ورف (٣ طائرات) جلاديتور عتيقة (يبدو أنها كانت لأغراض الاستطلاع الجوى).

أما كل من شرق الأردن ولبنان فلم يكن لدى أى منهما قوة جوية أصلا.

وهكذا بدأت أولى جولات الصراع فى المنطقة، والقوة الجوية الإسرائيلية ترى مع كل يوم يمر، إضافة جديدة إلى قواتها وتعويضا عن خسائرها، بينما على الجانب الآخر. كانت القوة المصرية تستنفذ رصيد قوتها المتهالكة مع كل طلعة تقوم بها، وكل قنبلة تلقيها على أهدافها. وعندما تفجرت الحرب المعلنة فى الخامس عشر من مايو، كان التنبؤ بنتائج جهود الحكومة المصرية لدعم قواتها المسلحة ـ والتى كانت فى التو قد بدأت ـ يعتبر رجما بالغيب. وعندما بدأت تلك الجهود تؤتى ثمارها، كان ذلك متأخرا عن موعده، بعد أن تخلف رفاق الطريق، وتوقف كل فى مكانه، بل وتراجع البعض، إما بالخديعة أو لقصور الإمكانات عن الغايات.

أما كيف دار الصراع فى تلك الحرب، وتحولت فيها موازين القوى حتى ضاع الجزء الأكبر من فلسطين، فهذا ماسيتناوله الفصلان التاليان من هذا البحث.

---

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٣، ملف ١-٢٦/ س ج/٢١، تقرير القائمقام حافظ بكرى من دمشق، ١١ مايو ١٩٤٨. وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج١، ص ٤٧.